



جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد

قسم محاسبة

دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي

دراسة تطبيقية على الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية

إعداد الطالب: وسام محمد العجيلي ودران

إشراف الدكتور: علي محمد علي موسى

الدرجة العلمية: أستاذ

(2022م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بتاريخ 2022/08/17م

الموافق 19/محرم/1444هـ قسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية

الآية القرآنية

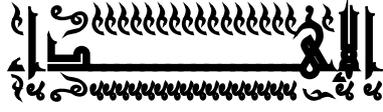
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ

مُصْلِحُونَ إِلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ

بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة البقرة / الايات 11-12



إلى الذين أناروا قنديلنا فنوره من قديلمهم

إلى والدي ووالدي رحمة الله

إلى إختي وأختاتي وزوجتي وابنائي

إلى أساتذتي بقسم المحاسبة

إليهم جميعاً أهدي ثمره هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

بعد حمد الله وشكره أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور د. على محمد موسى لتوجيهاته العلمية ومتابعته رسالتي، وتصحيحه لعثراتي بكل صبر وسعة صدر رغم انشغالاته الجمّة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذين الفاضلين/

الدكتور/ حامد مولود الرك

والدكتور/ ربيع نجم الدين الجعفري

لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى

الدكتور/ قدي القنوني الذي تولى مراجعة الرسالة لغويًا.

وختاماً أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من شجعني ودعمني ولو بكلمة طيبة في سبيل

مواصلة العمل وإتمام الرسالة.

جزاكم الله عني جميعاً خير الجزاء

قائمة محتويات الدراسة:

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	إهداء
ج	شكر وتقدير
د	قائمة المحتويات
و	قائمة الجداول
ح	قائمة الأشكال
ط	ملخص الدراسة
الفصل التمهيدي	
2	مقدمة
4	الدراسات السابقة
12	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة والفجوة البحثية
12	مشكلة الدراسة
15	أهداف الدراسة
15	أهمية الدراسة
16	فرضيات الدراسة
16	منهجية الدراسة
17	عاشراً: تقسيمات الدراسة
الفصل الأول	
الاطار المفاهيمي للمراجعة البيئية	
	المبحث الأول: أساسيات المراجعة البيئية
21	التطور التاريخي للمراجعة البيئية
22	مفهوم المراجعة البيئية
25	أسباب الاهتمام بالمراجعة البيئية

رقم الصفحة	الموضوع
27	أهداف المراجعة البيئية
28	أنواع المراجعة البيئية
	المبحث الثاني: مزايا وعيوب المراجعة البيئية
31	مزايا المراجعة البيئية
34	عيوب المراجعة البيئية
35	عوامل نجاح المراجعة البيئية في المؤسسة
	المبحث الثالث: معايير المراجعة البيئية ومتطلباتها
41	معايير المراجعة البيئية
46	متطلبات المراجعة البيئية
48	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني الاطار المفاهيمي للأداء البيئي
	المبحث الاول: الاداء البيئي
52	مفهوم الاداء البيئي
53	ابعاد الاداء البيئي
56	اهداف الاداء البيئي
56	مؤشرات الاداء البيئي
57	خصائص مؤشرات الاداء البيئي
58	التقرير عن الاداء البيئي
59	انواع الاداء البيئي
	المبحث الثاني: اساسيات تقييم الاداء البيئي
63	مفهوم تقييم الاداء البيئي
64	أسباب تقييم الاداء البيئي
65	أهداف تقييم الأداء البيئي
65	فوائد تقييم الاداء البيئي
65	مؤشرات تقييم الاداء البيئي

رقم الصفحة	الموضوع
68	ابعاد تقييم الاداء البيئي
70	أساليب تقييم الاداء البيئي
	المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة البيئية وتقييم الاداء البيئي
75	أهمية المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي
76	أهداف المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي
77	مراحل مراجعة الاداء البيئي
81	الصعوبات التي تواجه المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي
82	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث
	الدراسة الميدانية
84	المبحث الاول: الاطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة
94	المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة
	الفصل الرابع
	النتائج والتوصيات
132	النتائج
135	التوصيات
136	المراجع العلمية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	موضوع الجدول	رقم الجدول
89	توزيع مجتمع الدراسة حسب الشركات ق الدراسة.	1
90	توزيع حجم العينة حسب الشركات قيد الدراسة	2
91	الاستثمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها	3
94	توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي	4
95	نتائج اختبار الثبات والصدق	5
95	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس	6
96	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	7
98	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	8
99	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	9
100	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب نوع العمل في المؤسسة	10
101	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي في المؤسسة	11
102	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حول الدورات التدريبية الخارجية	12
102	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الإجابة على سؤال حول الدورات التدريبية الداخلية	13
103	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الإجابة على سؤال حول عدد الدورات التدريبية الداخلية	14
104	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الإجابة على سؤال حول حضور ورش عمل	15

رقم الصفحة	موضوع الجدول	رقم الجدول
104	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى التزام المؤسسات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي	16
106	اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى التزام المؤسسات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية	17
109	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي	19
111	نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية	20
113	نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية	21
114	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى إدراك المسؤولين الماليين بالمؤسسات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي	22
116	نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى إدراك المسؤولين الماليين بالمؤسسات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية	23
118	نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى إدراك المسؤولين الماليين بالمؤسسات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية	24
119	التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي	25

رقم الصفحة	موضوع الجدول	رقم الجدول
122	نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي	26
124	نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي	27
125	نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالمراجعة البيئية	28
126	نتائج اختبار دور المراجعة البيئية في تقييم الأداء البيئي	29
128	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين المراجعة البيئية ومستوى تقييم الأداء	30

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	موضوع الشكل	رقم الشكل
96	التوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس.	1
97	التوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	2
98	التوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.	3
99	التوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.	4
100	التوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب نوع العمل في المؤسسة.	5
101	التوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي في المؤسسة.	6

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي من خلال دراسة ميدانية على الشركات النفطية الليبية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية في المنطقة الغربية، تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس ما هو دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي للمؤسسات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية، وكان هدف الدراسة التعرف على دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي في البيئة الليبية، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تصميم استبانة تهتم بمعرفة دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي، ومن خلال تحليل نتائج الاستبانة الموزعة على عينة من العاملين في الادارات المالية والمراجعين والمحاسبين في الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية، وبعد اختبار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها:

1- تم رفض الفرضية الرئيسية والتي تنص على (لا يوجد دور للمراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي للشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية).

2- تم رفض الفرضية الفرعية والتي تنص على (لا تقوم الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي) وهذا يشير الى ارتفاع في مستوى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي حيث تعمل الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية من تقليل النفايات والتخلص منها، وكذلك يساهم الاداء البيئي للشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية في تحسين صورتها لدى عمالها.

3- تم رفض الفرضية الفرعية والتي تنص على (لا تقوم الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية في ليبيا بالمراجعة البيئية) وهذا يشير الى وجود ارتفاع في مستوى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية في ليبيا بالمراجعة البيئية حيث أنه يوجد ارتفاع في مستوى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية بالإرشادات والمعايير البيئية، وكذلك يوجد ارتفاع في مستوى إدراك المسؤولين الماليين بالشركات وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية بأهمية المراجعة البيئية.

ومن خلال هذه النتائج يقترح الباحث التوصيات الآتية:

1- إلزام الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية بالرفع من مستوى التزامها بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية.

2- إلزام الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية بالرفع من مستوى التزامها بالإرشادات والمعايير البيئية.

3- إلزام الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية بالرفع من مستوى إدراك المسؤولين الماليين بأهمية المراجعة البيئية.

Abstract

The study tackled the role of environmental **review** in evaluating environmental performance through a field study on Libyan oil companies in the western region. Environmental performance in the Libyan environment.

The researcher used the descriptive analytical method by designing a questionnaire focused on investigating the role of environmental **review** in evaluating environmental performance.

By analyzing the results of the questionnaire distributed to a sample of workers in financial departments, auditors and accountants in Libyan oil companies, and after testing the hypotheses on which the study was based, a set of results were reached:

1- The main hypothesis, which states there is no role for environmental **review** in evaluating the environmental performance of Libyan oil institutions, was rejected.

2- The sub-hypothesis was rejected. It states that oil institutions in the country do not perform environmental performance. On contrary it indicates an advance in reducing and disposing waste; moreover, the environmental performance contributes to improving the image of these institutions in their workers' vision.

3- The sub-hypothesis which states, oil institutions in Libya do not carry out environmental auditing, was rejected. It, in contrast, indicates that there is an increase in the level of undertaking environmental **review** due to an increase in the level of commitment to the environmental guidelines and standards as well as a rise of awareness among of the financial officials regarding the environmental **review**.

On the basis of the aforementioned results, the researcher suggests the following recommendations:

1- Binding oil institutions to raise the level of their commitment to environmental legislation, regulations and laws.

2- Binding oil institutions to raise the level of their commitment to environmental guidelines and standards.

3- Binding oil institutions to raise the level of financial officials' awareness of the importance of environmental **review**.

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

شهد العالم في القرن الماضي تحولات عديدة في جميع الميادين، ففي الميدان الاقتصادي ظهرت الشركات العملاقة التي تستعمل التكنولوجيا المتطورة في عملياتها الإنتاجية وتستهلك كميات كبيرة من الموارد الطبيعية مما تسبب في تلويث الكرة الأرضية عن طريق النفايات الصلبة والسائلة بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى التلوث الإشعاعي والهوائي الناتج عن احتراق المواد الكيميائية والتلوث الضوضائي والمائي و الاستخدام غير العقلاني للموارد المتجددة، مما تسبب في حدة الأمطار والاحتباس الحراري بالإضافة إلى نضوب الموارد ونتج عنه تأثير صحة الإنسان، وقد أدى بدول العالم إلى عقد العديد من المؤتمرات والندوات التي استهدفت الحد من تفاقم المشكلات الناتجة عن التلوث فانعقد مؤتمر التنمية والبيئة في استوكهولم عام (1972) ليشير للمرة الأولى إلى قضية التخطيط البيئي كآلية ملحة من أجل تحقيق التوازن بين البيئة و التنمية، إذ وجه المؤتمر انتقادات حادة للحكومات والهيئات التي لا تأخذ الاعتبارات البيئية بجدية في خطط التنمية، ومنذ ذلك التاريخ توالى المؤتمرات والتي من أبرزها مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو عام (1992) والذي انبثقت عنه قرارات مهمة وشاملة كميثاق الأرض وترسيخ البعد البيئي في أبعاد التنمية للوصول إلى التنمية المستدامة وتغيير النظرة التقليدية للمؤسسات الاقتصادية والتي كانت تركز على الربحية الاقتصادية فقط، حيث أصبح من الواجب عليها إحداث تناسق بين فعاليتها الاقتصادية و ربحيتها الاجتماعية والبيئية، وهذا ما أكدته بعد ذلك كل من مؤتمرات كيوتو (1997) و جوهانسبورغ (2003) وأخيرا دوفاس (2007) (رواني، 2007).

و لقد عملت جمعيات حماية البيئة و المنظمات الحكومية و الغير الحكومية على تفعيل قرارات المؤتمرات العالمية، مما أدى بالمؤسسات الاقتصادية إلى إدخال المراجعة البيئية ضمن إدارتها، و الاهتمام بالمحاسبة البيئية والإفصاح عن الأمور البيئية ضمن القوائم المالية، و ذلك لتجنب الضغوطات التي تفرضها الأطراف المهتمة بالبيئة القائمة على معرفة مدى وفائها بالالتزامات البيئية عن طريق تبني المراجعة البيئية التي أصبحت تأخذ حيز كبير داخل المؤسسات الاقتصادية بسبب تغيرات و تطورات البيئية الناتجة عن الاهتمام المتزايد بالمحافظة على البيئة و حمايتها من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها عن طريق مساهمة المراجعين الداخليين في إدارة الأخطار البيئية التي قد تتعرض لها المؤسسات، و اهتمام المراجعين الخارجيين بالمراجعة البيئية من

خلال إعداد تقرير للمراجعة ليعبر عن مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بحماية البيئة (مراد، فوزي، 2015).

أما على المستوى المحلي قامت الدولة الليبية بإصدار القانون رقم (15) لسنة 2003 وكذلك القرار رقم (263) لسنة (1999) الصادر عن اللجنة الشعبية العامة بخصوص انشاء الهيئة العامة للبيئة ، كما يستند على خطة الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة لسنة 2030. كما أن مكتب الاعلام والتعاون الدولي لديوان المحاسبة الليبي قد احال نشر دليل ومعايير وارشادات الانتوساي (ISSAI)، والتي تضمنت المعيار (ISSAI5110) الخاص بتوجيهات اجراء عمليات الأنشطة ذات المنظور البيئي والمعيار (ISSAI 5120) الخاص بالمراجعة البيئية والرقابة النظامية والمعيار (ISSAI5140) المتعلقة بكيفية تعاون الاجهزة العليا للرقابة في رقابة الاتفاقيات البيئية الدولية. (مكتب الاعلام والتعاون الدولي لديوان المحاسبة الليبي "دليل معايير الانتوساي (ISSAI): معيار (ISSAI 5120) الخاص بتوجيهات تنفيذ العمليات الرقابية على النشاط البيئي"، نسخة مترجمة).

وتبعها بعد ذلك ورشة عمل بتاريخ 2016/2/8م تعلقت بتجربة ديوان المحاسبة الليبي في مجال تطبيق معايير الانتوساي، وكذلك نظم مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع ادارة متابعة المشروعات ورشة عمل بتاريخ 2017/10/10 تناولت المراجعة البيئية ودور الديوان في تحقيق رقابة فعالة على الاداء البيئي، وقد خلصت الورشة الى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تفعيل القوانين واللوائح الخاصة بحماية البيئة، وتدريب وتأهيل العناصر الفنية و استحداث مكتب بالديوان يعني بالمراجعة البيئية، وتفعيل دور الديوان في القيام بعمليات مراجعة شاملة للقضايا البيئية، وضرورة العمل على اصدار ارشادات ومعايير يمكن الاعتماد عليها في المراجعة البيئية.

وفي اطار تطبيق العديد من الدول للمعايير البيئية، ظهر مفهوم الاداء البيئي الذي يقيس مدى فعالية تأثير تطبيق هذه المعايير على البيئة، اذ تعتبر عملية قياسه وتقييمه عملية أساسية من العمليات الادارية المتخذة لا تقل أهمية عن العمليات الادارية الاخرى كاتخاذ القرار وغيرها، لذا تتم عملية قياس وتقييم الاداء البيئي بمجموعة من المؤشرات التي لها دور مهم وفعال في فهم الوضعية البيئية للمؤسسات واعطاء صورة واضحة وحقيقية للإدارات العليا عن استراتيجية المؤسسة حتى يتسنى التصحيح والتصويب، حيث تزداد أهمية مؤشرات الاداء البيئي

من خلال انعكاساتها على أعمال المؤسسة في قدرتها وكفاءتها وزيادة الأفضلية التنافسية لها في القطاع، لأن التطبيق الناجح لأساليب قياس وتقييم الأداء البيئي يعتبر أحد أهم عناصر تطوير المؤسسة واستمرارها (رحمة، 2016).

ان جهود المنظمات والهيئات المحاسبية في هذا الصدد والمتمثلة في معيار المراجعة الدولي رقم (315) والذي ينص على ضرورة الاخذ ببعين الاعتبار الاهتمامات البيئية عند دراسة المخاطر والعوامل التي تؤثر على الشركة وعملياتها ، والايضاحات الصادرة جول ممارسة المراجعة الدولية (1010) والتي تختص بمراعات الامور البيئية عند مراجعة القوائم المالية ، وكذلك المعيار الدولي رقم (520) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين بشأن دراسة القوانين واللوائح المتعلقة بالبيئة والتي يجب مراعاتها عند مراجعة القوائم المالية ، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (37) المتعلق بتكاليف البيئة ، والمعيار الولي رقم (540) المتعلق بمراجعة التقديرات المحاسبية .

الدراسات السابقة:

لقد حظى موضوع المراجعة البيئية باهتمام العديد من الدراسات والابحاث والنشرات المهنية المعدة من قبل الباحثين والمهتمين والمنظمات المهنية المختصة، وذلك نظرا لأهمية حماية البيئة في حياة المجتمع، وحيث ان بقاء هذا المجتمع واستمراره يتوقف على المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث.

وفيما يلي عرض لبعض الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع دور المراجعة البيئية

في تقييم الاداء البيئي:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة المبروك، 2007 "مدى امكانية تطبيق أساليب المراجعة البيئية الداخلية في الشركات الصناعية الليبية":

هدفت الدراسة الى اختبار مدى امكانية تطبيق أساليب المراجعة البيئية الداخلية في الشركات الصناعية الليبية، وقد توصلت الدراسة الى أنه تتوفر المقومات الاساسية اللازمة لا جراء مراجعة نظام الادارة البيئية ومراجعة الالتزام البيئي ومراجعة الاداء البيئي، وعدم توافر المقومات الاساسية لنظام المحاسبة البيئية واللائمة لا جراء المراجعة البيئية المالية من خلال أقسام المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية، وأوصت الدراسة الى ضرورة تطبيق

مراجعة بيئية داخلية تشمل مراجعة نظام الادارة البيئية ومراجعة الالتزام البيئي وكذلك توفير المقومات الاساسية لنظام المحاسبة البيئية واللازمة لاجراء المراجعة البيئية المالية.

2- دراسة صالح، 2007" المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية":

هدفت هذه الدراسة الى استطلاع وجهة نظر المراجعين الخارجيين في المملكة العربية السعودية تجاه المراجعة البيئية من حيث الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتلخص فيما يخص الممارسة الحالية في أن الاهتمام بالمراجعة البيئية لازال في بداياته، أما فيما يخص النظرة المستقبلية فهناك اتفاق بين المراجعين الذين شملتهم الدراسة على أهمية وجود أهداف واضحة ومحددة للمراجعة البيئية، وأكدت النتائج على أهمية تدخل الدولة بسن قوانين وتشريعات ملزمة، وأوصت الدراسة الى اصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بجوانب المراجعة البيئية للمؤسسات، على أن تتضمن هذه القوانين والتشريعات مواد ملزمة للمؤسسات بالإفصاح على أدائها البيئي بصورة واضحة في تقرير خاص بنتائج المراجعة البيئية، وتأهيل وتدريب فريق المراجعة البيئية باعتبارها العنصر المؤثر في أداء المراجعة البيئية، وتشجيع الدراسات والبحوث في مجالات المراجعة البيئية المختلفة، والاهتمام بعقد المؤتمرات والندوات ونشر الوعي البيئي.

3- دراسة دريباتي، 2009" دور المراجعة الداخلية في تقييم الاداء البيئي ":

هدفت الدراسة الى بيان مهام ومسؤوليات المراجعين الداخليين عند قيامهم بتقييم الاداء البيئي للمؤسسات الصناعية، كما هدفت الدراسة الى بيان رحية المؤسسات الملتزمة بالمراجعة البيئية، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها: أن المراجعين الداخليين في سوريا لا يقومون بتقييم الاداء البيئي، وأوصت الدراسة على ضرورة ايجاد جمعية مراجعين داخليين في سوريا بحيث تعمل على تفعيل دور المراجعين الداخليين واعادة تأهيلهم من الناحية العلمية والمهنية.

4- دراسة الحايك، 2013 "التدقيق الداخلي البيئي في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية":

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى قيام المراجعين الداخليين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية بالمراجعة الداخلية البيئية، والمتطلبات الواجب توفرها للقيام بذلك اضافة الى التعرف على مدى ادراكهم للمحددات التي تواجههم، والتي تحول دون قيامهم بذلك وقد تبين

أن المراجعين الداخليين لا يدركون أهمية المراجعة الداخلية البيئية، ولا يقومون بتطبيقها، وأوصت الدراسة الى ضرورة قيام الجهات الرقابية الرسمية في الاردن بسن القوانين والتشريعات الملزمة للشركات للقيام بالمراجعة الداخلية البيئية.

5- دراسة أصيلة، 2015 " المراجعة البيئية في تحسين إنتاجية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة":

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مدى مساهمة أساليب المراجعة البيئية في تحسين إنتاجية المؤسسة الاقتصادية متخذين مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة وهذا من أجل التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة. وتوصلت الى مجموعة من النتائج أهمها: أن المراجعة البيئية وسيلة للتأكد من مدى التزام المؤسسة بالتشريعات و القوانين البيئية، ومدى صحة الإجراءات البيئية التي تتخذها المؤسسة، وأن تستعين المؤسسة بالمراجعة البيئية الداخلية لتقييم أدائها البيئي، و تقييم فعالية المؤسسة في الرقابة على النفايات في المؤسسة، أما المراجعة البيئية الخارجية فهي تكمن من أن المؤسسة ملتزمة بالإفصاح عن جميع الجوانب السلبية والإيجابية للأداء البيئي للمؤسسة، وتحديد التزامها بتطبيق الإجراءات والقوانين البيئية، ومراجعة الإجراءات التي تتخذها المؤسسة لتخفيض إنتاج الفضلات من خلال التحقق من كمية ومعالجة النفايات في المؤسسة. وأوصت الدراسة الى ضرورة وجود محاسبين ومراجعين داخليين في المؤسسات الاقتصادية حاصلين على التأهيل العلمي والعملية للقيام بالمراجعة البيئية.

6- دراسة ميرة، 2015 "واقع القياس المحاسبي للأداء البيئي بشركة الزاوية لتكرير النفط دراسة حالة":

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى إدراك إدارة شركة الزاوية لتكرير النفط وأهمية القياس المحاسبي عن الأداء البيئي، و التعرف على مدى توفر بنية محاسبة أساسية للقيام بإجراءات القياس المحاسبي عن الأداء البيئي من قبل شركة الزاوية لتكرير النفط، و التعرف على إمكانية قيام شركة الزاوية لتكرير النفط بتحديد تكاليف الوقاية للمحاسبة عن الأداء البيئي، وتوصلت الدراسة الى أن شركة الزاوية لتكرير النفط لا تقوم بالقياس المحاسبي للأداء البيئي عند اعدادها للقوائم المالية، وأن الشركة لا تقوم بتحديد تكاليف الاستكشاف للمحاسبة عن الأداء البيئي، وأن الشركة لا تقوم بتحديد تكاليف الفشل للمحاسبة عن الأداء البيئي، وأوصت الدراسة الى ضرورة

تبني مفهوم الإدارة البيئية حسب المواصفات العالمية والتي تمثل جزء من النظام الإداري الشامل والتي تهتم بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها، على إدارة شركة الزاوية لتكرير النفط السعي لامتلاك بنية أساسية لنظام محاسبي بيئي متمثل في توفير المحاسبين المؤهلين في مجال المحاسبة البيئية، وتحديد المعايير الثابتة المتعلقة بقضايا البيئة، وتعيين الخبراء والمتخصصين في مجال حماية البيئة، والتعريف بالملوثات البيئية وطرق ووسائل الحماية منها لكل الكادر الوظيفي بالشركة عن طريق الدورات التدريبية ووسائل الإعلام المتاحة.

7- دراسة موسى، محمد، 2016 "الأفصاح عن تكاليف الاداء البيئي ودوره في ترشيد القرارات دراسة حالة على شركة الزاوية لتكرير النفط":

هدفت الدراسة الى لقاء الضوء على دور الشركات الصناعية ومدى اهتمامها بالتكاليف البيئية، ومعرفة مدى اهتمام الشركات الصناعية للبيئية بمجالات المسؤولية البيئية والاجتماعية والأفصاح عنها ودورها في عملية ترشيد القرارات، وتوصلت الدراسة الى أنه لا يتم الإفصاح عن التكاليف البيئية بشكل مفصل بل يتم تضمينه ضمن الإفصاح المحاسبي، وأوصت الدراسة الى ضرورة تحديد معايير لعملية القياس للتكاليف البيئية والزام الشركة باتباعها، وتصميم نظام محاسبي يساهم في الإفصاح عن الاداء البيئي بشكل واضح.

8- دراسة عبدالفتاح، امحمد، 2017 "دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة":

هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور المراجعة الداخلية في تقييم الاداء البيئي من خلال دراسة ميدانية على الشركات النفطية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط الواقعة في المنطقة الشرقية في ليبيا، بالإضافة الى معرفة مدى توافر الشهادات الاكاديمية والمهنية للمراجعين الداخليين للقيام بهذا الدور، وتوصلت الدراسة الى أنه ليس هناك دور للمراجعة الداخلية في تقييم الاداء البيئي في الشركات النفطية قيد الدراسة، وأوصت الدراسة بالاهتمام بالمراجعة البيئية والعمل على تأهيل المراجعين الداخليين في مجال المراجعة البيئية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة الى اجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تساهم في زيادة المعرفة حول موضوع الدراسة.

9- دراسة هناء ، وسميحة ، 2019 " دور التدقيق البيئي في تحقيق متطلبات الادارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية" :

تهدف هذه الدراسة إلى ربط التدقيق البيئي بمتطلبات الإدارة البيئية وذلك من خلال الوقوف على مكانة البعد البيئي، من خلال دراسة ميدانية لآراء افراد العينة من خبراء ومختصين في التدقيق بولاية ورقلة وأدرار - الجزائر ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في وصف متغيرات الدراسة ، والاسلوب التطبيقي لجمع وتحليل البيانات ، وتمحورت إشكالية الدراسة على ما هو دور التدقيق البيئي في تحقيق متطلبات الإدارة البيئية، وللإجابة على هذه الإشكالية تم عرض متغيرات الدراسة في فصلين مفاهيم عامة للتدقيق البيئي والإدارة البيئية والجانب التطبيقي لآراء أفراد عينة الدراسة من خلال استبيان وزع على خبراء ومختصين في التدقيق البيئي ، وتوصلت الدراسة إلي أن مفاهيم التدقيق البيئي والإدارة البيئية هي غير مطبقة في عينة الدراسة، وكانت الإجابة على الإشكالية هي أنه هناك دور للتدقيق البيئي في تحقيق متطلبات الإدارة البيئية .

10- دراسة الجعفري ، 2019 " دور المحاسبة الخضراء في تعزيز الاداء البيئي والاتجاه نحو التنمية المستدامة 2030" :

يكن الهدف الأساسي من إجراء هذه الدراسة هو معرفة أثر القياس والإفصاح المحاسبي للأنشطة الاجتماعية على الأداء البيئي كألية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 ، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام استمارة استبيان تحتوي على 47 سؤال، وزعت على 68 موظف مالي في شركة ليبيا نפט لتوزيع المشتقات النفطية، وكانت الفرضية الرئيسية في هذه الدراسة تنص على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية ما بين القياس والإفصاح المحاسبي للأنشطة الاجتماعية والأداء البيئي، والتي تم إثباتها من خلال إستخدام تقنية (الارتباط والانحدار) وفقاً لبرنامج الحزمة

الإحصائية للعلوم الاجتماعية. وقد أوصى الباحث بضرورة العمل على معالجة المعوقات التي تحول دون التطبيق الأمثل للمحاسبة الاجتماعية. أما عن التوصيات المستقبلية للباحثين، فيمكن إجراء دراسات حول إعداد نموذج للقياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية في الشركات والمؤسسات الليبية.

11- دراسة نجيب، 2020"أثر محاسبة التكاليف البيئية في الاستدامة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية":

هدفت هذه الدراسة التعرف على أثر محاسبة التكاليف البيئية في الاستدامة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية وذلك من خلال دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات التحويلية في ليبيا، وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في وصف متغيرات الدراسة، كما تم استخدام الأسلوب التطبيقي، لجمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات، وقد بينت نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة أن غالبية أفراد العينة اتفقوا على أن هناك ضعف في نظام محاسبة التكاليف البيئية لقطاع الصناعات التحويلية في ليبيا في التعامل مع تكاليف التلوث البيئي، وكشفت النتائج كذلك أن غالبية المستطلعين اتفقوا على أن هناك مخالفات بيئية للقوانين والأنظمة والمعايير والحدود المسموح بها للملوثات، وفي ضوء هذه النتائج تقدمت الدراسة بعدة توصيات منها: التأكيد على ضرورة تطوير الكادر المحاسبي والفني في قطاع الصناعات التحويلية في ليبيا حتى يستطيع التعامل مع قضايا التلوث البيئي والتكاليف المرتبطة به بشكل فاعل وكفوء، والتأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير والمقاييس البيئية في قطاع الصناعات التحويلية.

12- دراسة العريفي ، 2020" دور المراجعة البيئية في دعم تقارير التنمية المستدامة في الشركات الصناعية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين " :

تهدف الدراسة في التعرف على دور المراجعة البيئية في دعم تقارير التنمية المستدامة وكذلك التعرف على الوضع الحالي للمراجعة البيئية في ليبيا وكيفية الإفصاح عن الأداء البيئي ، ومدى إدراك المراجعين في ليبيا لمفهوم المراجعة البيئية وأهدافها وأبعاد تطبيقها داخل المؤسسات الليبية ، والتعرف على الصعوبات والمشاكل التي تعترض استخدام المراجعة البيئية في

المؤسسات الليبية ، لتحقيق أغراض الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال دراسة عينة من مكاتب المراجعة الخارجية ، وقامت الباحثة بدراسة ميدانية شملت المراجعين الخارجيين المرخص لهم بمزاولة مهنة المراجعة في ليبيا في مدينة طرابلس ، ولقد تم استخدام الأساليب الإحصائية لعرض وتحليل نتائج الدراسة ، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها : تهتم المؤسسات الليبية بتطبيق إجراءات المراجعة البيئية بدرجة كبيرة جدا ، وتتوفر الخبرة والمهارات لدى المراجع عند تطبيق المراجعة البيئية بدرجة كبيرة جدا ، كما تسعى المؤسسات الليبية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بدرجة كبير جدا ، وكذلك توجد معوقات وصعوبات تحول دون تطبيق المؤسسات الليبية للمراجعة البيئية بدرجة كبيرة جدا ، وتوصلت الى مجموعة من التوصيات أهمها : العمل على زيادة تأهيل وتدريب فريق المراجعة البيئية على أن يضم هذا الفريق كفاءات من كافة التخصصات الضرورية للأداء البيئي، ووضع معايير وارشادات واضحة ومحددة لمراجعة الاداء البيئي .

13- دراسة الجعفري، 2022 " أثر القياس والافصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية على الأداء البيئي":

يكمن الهدف الاساسي من اجراء هذه الدراسة هو معرفة اثر القياس والافصاح المحاسبي لتكاليف البيئية على الأداء البيئي، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام استمارة استبيان تحتوي على 31 سؤال وزعت علي 30 محاسب يزاولون اعمالهم داخل شركة الهروج النفطية ، وكانت الفرضيات في هذه الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية ما بين القياس المحاسبي للتكاليف البيئية من ناحية والإفصاح عنها من ناحية اخري على الأداء البيئي، والتي نجح الباحث في إثباتهما، وذلك من خلال استخدام اختبار ولكوكسون وتقنية الارتباط والانحدار المتعدد وفقاً لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية . وقد أوصي الباحث بضرورة تصميم نظام لإدارة محاسبة التكاليف البيئية من شأنه أن يساعد في تحديد وقياس وتحليل التكاليف البيئية، لأن نتائج القياس المحاسبي لهذه التكاليف سيساعد في تحسين الأداء البيئي، أما عن التوصيات المستقبلية، فيمكن اجراء دراسة مقارنة ما بين الشركات النفطية الليبية لعملية القياس والافصاح عن التكاليف البيئية وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، كما يمكن اجراء دراسة حول الاسلوب الأمثل لقياس التكاليف البيئية والذي يتماشى مع البيئة المحلية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة ' M, Evans & Others (2009) ، " A Facility-level Analysis of the Long-term Consequences of Environmental Auditing among Hazardous Waste Generators"

هدفت هذه الدراسة الى اقتراح العديد من الأسس المنطقية التي تبادر بالشركات إلى إجراء المراجعة البيئية والتزام هذه الشركات بالمراجعة البيئية على المدى الطويل، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الكبيرة فقط هي التي تجري المراجعة البيئية نظراً إلى أنها تخضع للكثير من القواعد إلى جانب الشركات التي لا تلتزم كثيراً بالمراجعة البيئية. وأوصت الدراسة إلى أن الشركات والمستثمرين أن يبذلوا الجهود من أجل رفع مستوى مؤشرات الأداء غير المالي والتي يمكن أن تعكس إسهام الشركات في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أن هذه المؤشرات تتعلق بقيمة الأرباح التي تسعى إليها معظم الشركات عند النظر في مصالح العاملين والشؤون البيئية وعندما يدركون أن سمعة الشركات سوف تصبح مهددة عند عدم إجراء هذه المراجعة.

2- دراسة ' Others ، & Wang ، " The case study of China's environmental audit: 2011 taking the Taihu Lake as an example"

هدفت هذه الدراسة الى دور المراجعة البيئية في الوقت الحاضر في الصين خصوصاً مع صعودها الى مرحلة جديدة من التنمية لبناء مجتمع يتمتع برخاء معتدل، الأمر الذي يجعل الطلب على تحسين نوعية البيئة كأسلوب كبير من الأنظمة البيئية، والذي ينبغي على التدقيق البيئي تقديم مساهمات جدية لحماية البيئة، حيث قامت الدراسة باستعراض تاريخ تطور المراجعة البيئية في الصين مع الأخذ ببحيرة تايهو مثالاً للدراسة، وتحليل الوضع الراهن والتحديات الرئيسية التي تواجه المراجعة البيئية في الصين.

3- دراسة ' A, Ahmed (2012) ، " Social and Environmental Auditing: Some Basic Concept "

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه المراجعة البيئية والاجتماعية في كونها تضمن الالتزام البيئي والاجتماعي للشركات، وتوصلت الدراسة الى توحيد المعايير القياسية والمواصفات المتبعة في القواعد المحاسبية و المسؤولية البيئية والاجتماعية التي

ينبغي الإعلان عنها بصفة دورية كل 6 شهور او كل سنة، ووضع تقرير الخطة الرئيسية أو المعالجة الموحدة من أجل إجراء المراجعة في الشركات في الدول النامية والمتقدمة والدول التي في طريقها للنمو، وإقامة الحملات الاجتماعية من أجل توعية المجموعات الاجتماعية حول حقها في التعرف على هذه المعلومات.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

ناقشت الدراسات السابقة المراجعة البيئية من نواحي مختلفة، حيث ركزت بعض الدراسات على المراجعة البيئية من حيث المفهوم والاهداف والمعايير، والبعض على مهام ومسؤوليات المراجعين الداخليين أثناء قيامهم بتقييم الاداء البيئي، كما تم التطرق الى دور المراجعة البيئية الداخلية في تحسين الاداء البيئي، والبعض ناقش مدى قيام المراجعين الداخليين بالمراجعة البيئية والمتطلبات الواجب توافرها للقيام بذلك.

وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها ستوضح دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي، والتعرف على مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالمراجعة البيئية والاداء البيئي، وحسب علم الباحث فانه لا توجد دراسة تناولت دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي في البيئة الليبية، وهذه بمثابة الفجوة البحثية التي عمل الباحث على تغطيتها، ويستند الباحث في ذلك على القانون رقم (15) لسنة 2003 وكذلك القرار رقم (263) لسنة (1999) الصادر عن اللجنة الشعبية العامة بخصوص انشاء الهيئة العامة للبيئة، كما يستند على خطة الامم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة لسنة 2030.

ثانيا: مشكلة الدراسة:

ان نشاط المؤسسات الاقتصادية يسبب أضرار بالبيئة من تلوث الهواء والماء والتربة أي تأكل رأس المال الطبيعي فضلا عن الاضرار بالصحة، مما يؤثر بالتالي على قدرة الاجيال من الاستمرار، وأن عدم عرض تلك الاضرار في تقارير المراجعة يؤدي الى الاضرار بالتنمية المستدامة.

وانطلاقا من أهمية موضوع حماية البيئة، ومن تقاوم وازدياد المشاكل البيئية الى الحد الذي جعلها تشكل خطر على حياة البشر، فان ذلك يوضح مدى أهمية حماية البيئة اهتماما خاصا ومميزا، وان العديد من القوانين طالبت المؤسسات على ان تعمل على تقييم الاثار البيئية

التي تتجم عنها، وأن تعمل على الالتزام بها وبكافة الانظمة التي تساهم في حماية البيئة وتمنع التلوث، وهذا ما أظهر الحاجة ايضا الى اهتمام وقيام المراجعين الداخليين والخارجيين بالمراجعة البيئية في سبيل الحفاظ على البيئة والعمل على تطوير الأداء البيئي للمنشآت والرقابة عليها وتزايد الاهتمام الدولي والاقليمي والمحلي بقضايا البيئة أدى الى الضغوط على المؤسسات للقيام بمسؤولياتها تجاه المجتمع، ومعنى ذلك ان مسؤولية المؤسسات لم تعد تقتصر على انتاج السلع وتقديم الخدمات وتحقيق الربح المادي ، بل تتعدى ذلك الى مجالات أخرى مثل المجال البيئي والمحافظة عليها، لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها مما ينعكس على تحقيق الاستدامة (دريباتي، 2009).

وفي إطار حماية البيئة في ليبيا فقد صدر القانون رقم (7) لسنة 1982 بشأن حماية البيئة، ثم صدر بدلاً عنه القانون رقم (15) لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة، حيث يهدف هذا القانون إلى تحقيق الرقابة على البيئة بقصد حمايتها من التلوث وتحسينها باعتبارها المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية، وقد صدر قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (263) لسنة 1999 بشأن إنشاء الهيئة العامة للبيئة، وبما أن الشركات الصناعية الليبية أصبحت مطالبة وفقاً للقوانين والتشريعات البيئية بالمحافظة على البيئة وتخفيض المخاطر البيئية إلى أدنى حد ممكن وتحمل مسؤولياتها البيئية نحو المجتمع والدولة (ميرة، 2015).

وإن تطبيق المؤسسات الاقتصادية لمعايير البيئية تحت مفهوم الأداء البيئي في نشاطها بغية قياس مدى نجاعة تفاعل هذا النشاط بما يتماشى مع التنمية المستدامة أمر ضروري وحتمي في القرن الحالي، حيث تتم عملية قياس وتقييم الأداء البيئي بمجموعة من المؤشرات التي لها دور مهم وفعال في استيعاب الوضعية البيئية للمؤسسات الاقتصادية عامة والمؤسسات النفطية خاصة، وإعطاء صورة واضحة وحقيقية للإدارات العليا عن استراتيجية المؤسسات حتى يتسنى التصحيح والتصويب، حيث تزداد أهمية مؤشرات الأداء البيئي من خلال انعكاساتها على أعمال المؤسسة النفطية في زيادة قدراتها وكفاءاتها وزيادة الأفضلية التنافسية لها في القطاع، لأن التطبيق الناجح لأساليب قياس وتقييم الأداء البيئي يعتبر أحد أهم عناصر تطوير المؤسسة النفطية واستمرارها، ويعد النفط من مصادر الطاقة الأساسية ومصدراً لاستخراج العديد من السلع الصناعية المختلفة في العالم، وبذلك يمثل سلعة استراتيجية تتحكم في مصير اقتصاديات الدول، إلا أن الصناعة النفطية تعتبر من أهم الصناعات الملوثة للبيئة بمختلف أنواعها (محجوبي، 2014).

ويعتبار "ليبيا" بلد يعيش على الريع النفطي، نجده يواجه مشاكل بيئية مرتبطة بممارسة نشاطات الصناعة النفطية بمختلف مراحلها فقد أدركت ليبيا ضرورة ادراج الوعي البيئي في اقتصادها، لذلك قامت السلطات الليبية بإصدار مجموعة من القوانين المتعلقة بحماية البيئة. ولوحظ بصفة عامة ندرة الدراسات التي تناولت دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي، وقلتها نسبياً على المستوى المحلي، على الرغم من أهمية هذا الدور الذي يمكن أن تقوم به، وخاصةً في المناخ الحالي للبيئة الليبية. عليه فان هذه الدراسة جاءت لمعرفة دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي للشركات النفطية الليبية من خلال الاجابة على السؤال الرئيس أهمها:

ما هو دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي للشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية؟.

وتتبع من هذه المشكلة عدد من التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما مدى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية؟.
- 2- ما مدى امتثال الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية بالإرشادات والمعايير البيئية؟.
- 3- هل يوجد وعي كافي من قبل متخذي القرار في الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية بأهمية تطبيق المراجعة البيئية؟.
- 4- هل يقوم مدراء الادارات المالية و مكاتب المراجعة الداخلية في الشركات النفطية و مدراء الادارات المالية ومكاتب المراجعة الداخلية في شركات تسويق المشتقات النفطية الليبية بتقييم أدائها البيئي؟.
- 5- ما مدى التزام مدراء الادارات المالية و مكاتب المراجعة الداخلية في الشركات النفطية و مدراء الادارات المالية ومكاتب المراجعة الداخلية في شركات تسويق المشتقات النفطية بتطبيق المراجعة البيئية؟.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي في البيئة الليبية وللتعرف على هذا الدور يستلزم بالضرورة التعرف على:
- 1- معرفة درجة امتثال الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية .
 - 2- معرفة درجة التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية بالإرشادات والمعايير البيئية.
 - 3- التأكد من وجود وعي كافي من قبل متخذي القرار في الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية بأهمية تطبيق المراجعة البيئية.
 - 4- تحديد درجة التزام مدراء الادارات المالية و مكاتب المراجعة الداخلية في الشركات النفطية و مدراء الادارات المالية ومكاتب المراجعة الداخلية في شركات تسويق المشتقات النفطية الليبية بإجراء وتطبيق المراجعة البيئية .
 - 5- تحديد درجة التزام مدراء الادارات المالية ومكاتب المراجعة الداخلية في الشركات النفطية و مدراء الادارات المالية ومكاتب المراجعة الداخلية في شركات تسويق المشتقات النفطية الليبية بتقييم أدائها البيئي بالمراجعة .
 - 6- تقديم مقترحات حول الموضوع لجهات ذات العلاقة بموضوع الدراسة .

رابعاً: أهمية الدراسة:

- أن الأهمية لهذه الدراسة تتبع من النقاط التالية:
- 1- زيادة المعرفة العلمية والمهنية للباحث حول المراجعة البيئية وتقييم الاداء البيئي.
 - 2- تعزيز الدراسات والأبحاث العلمية في البيئة الليبية بدراسة جديدة حول دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي .
 - 3- نشر ثقافة الوعي البيئي وأهميته في المجتمع .
 - 4- الضغط على الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية للامتثال الى التشريعات والقوانين واللوائح والإرشادات والمعايير البيئية .
 - 5- فتح آفاق جديدة للباحث لإجراء دراسات مستقبلية حول الموضوع .

خامسا: فرضيات الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

" لا يوجد دورايجابي ذو دلالة احصائية بين المراجعة البيئية و تقييم الاداء البيئي "

ومن خلال هذا الفرضية يمكن صياغة الفروض الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الاولى: " لا يوجد التزام من قبل الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات

النفطية الليبية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية "

الفرضية الفرعية الثانية: "لايوجد التزام من قبل الشركات النفطية وشركات تسويق المشتقات

النفطية الليبية بالإرشادات والمعايير البيئية".

الفرضية الفرعية الثالثة: "لا يوجد وعي كافي من قبل متخذي القرار في الشركات النفطية

وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية بأهمية المراجعة البيئية "

الفرضية الفرعية الرابعة: "لا يوجد التزام من قبل مدراء الادارات المالية ومكاتب المراجعة

الداخلية في الشركات النفطية و مدراء الادارات المالية ومكاتب

المراجعة الداخلية في شركات تسويق المشتقات النفطية الليبية بإجراء

وتطبيق المراجعة البيئية "

الفرضية الفرعية الخامسة: "لا يوجد التزام من قبل مدراء الادارات المالية ومكاتب المراجعة

الداخلية في الشركات النفطية و مدراء الادارات المالية ومكاتب

المراجعة الداخلية في شركات تسويق المشتقات النفطية الليبية بتقييم

ادائها البيئي "

سادسا: منهجية الدراسة:

سيعتمد في الدراسة على المنهج الاستقرائي في الجانب النظري حيث سيتم استقراء أهم

الدراسات في المراجعة البيئية والاداء البيئي و الاطلاع على المراجع والأبحاث والدوريات

المتعلقة بالموضوع والتعرف على كل ما له علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، أما في الجزء

الميداني من الدراسة سوف يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تصميم استبانة

تهتم بمعرفة دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي .

سابعا: حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة المكانية في إجراء الدراسة على الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية الواقعة بالمنطقة الغربية وهما (شركة الزاوية لتكرير النفط ، المؤسسة الوطنية للنفط ، شركة مليته للنفط والغاز ، شركة البريقة لتسويق النفط ، شركة الراحلة ، شركة الزويتينة ، شركة الشرارة الذهبية ، الشركة الوطنية لحفر وصيانة الآبار النفطية ، اما الحدود الزمانية خلال الفترة سنة 2021-2022.

ثامناً: تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى جانبين وهما : جانب نظري وجانب عملي، حيث يتضمن الجانب النظري فصلين، يتعلق الفصل الأول بالاطار المفاهيمي للمراجعة البيئية ، وقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث تناول المبحث الاول أساسيات المراجعة البيئية، أما المبحث الثاني فتطرق الى مزايا وعيوب المراجعة البيئية، والمبحث الثالث تناول معايير المراجعة البيئية ومتطلباتها.

اما الفصل الثاني تم التطرق الى الاطار المفاهيمي للأداء البيئي، حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الاول الاداء البيئي، اما المبحث الثاني تضمن اساسيات تقييم الاداء البيئي، والمبحث الثالث تطرق الى العلاقة بين المراجعة البيئية والاداء البيئي. اما الفصل الثالث يشمل الدراسة الميدانية لدور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي، وذلك من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها عن طريق الاستبانة الموزعة على فئة المراجعين والمهنيين المتخصصين في مجال الموضوع.

وتتناول الفصل الرابع أهم النتائج التي تم التوصل اليها ومن خلال النتائج تم عرض بعض التوصيات .

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي للمراجعة البيئية

المبحث الاول: اساسيات المراجعة البيئية

مفهوم المراجعة البيئية

أسباب الاهتمام بالمراجعة البيئية

أهداف المراجعة البيئية

أنواع المراجعة البيئية

المبحث الثاني: مزايا وعيوب المراجعة البيئية

مزايا المراجعة البيئية

عيوب المراجعة البيئية

عوامل نجاح المراجعة البيئية في المؤسسة

المبحث الثالث: معايير المراجعة البيئية ومتطلباتها

معايير المراجعة البيئية

متطلبات المراجعة البيئية

خلاصة الفصل

مقدمة:

أدى ظهور المشاكل البيئية التي عرفها العالم إلى تنامي الوعي البيئي لدى مختلف فئات المجتمع حيث ظهرت قوانين وتشريعات بيئية تحتوي على عقوبات وغرامات بحق مسيبي التلوث البيئي من جهة، كما أصبح هدف حماية البيئة من الأهداف التي تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيقها حتى تضمن استمرار أعمالها، من جهة أخرى، وعليه فإن هذه المعطيات تجعل المؤسسات تعمل في إطار معين لحماية البيئة المحيطة بها، وذلك من خلال التزامها بالمتطلبات البيئية، ومن هنا برزت الحاجة إلى قيام مراجعة على أعمال وأنشطة المؤسسات للتحقق من مدى التزامها بهذه المتطلبات ومحاولة تصحيح الانحرافات والفروقات إن وجدت.

بناءً على ما سبق سنتناول من خلال هذا الفصل المراجعة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

من خلال النقاط التالية:

المبحث الأول: أساسيات المراجعة البيئية.

المبحث الثاني: مزايا وعيوب المراجعة البيئية.

المبحث الثالث: معايير المراجعة البيئية ومتطلباتها.

المبحث الأول

اساسيات المراجعة البيئية

مقدمة:

نتيجة لنمو الوعي البيئي لدى مختلف أفراد المجتمع، فقد أصبح هدف حماية البيئة من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيقها، حتى تستطيع الاستمرار في مزاوله أنشطتها كما أن هناك اهتمام متزايد بالدور الذي يمكن أن تؤديه المراجعة البيئية في تحقيق هذا الهدف، و أن المراجعة البيئية قد ترتبت نتيجة تزايد الاهتمام بحماية الموارد البيئية من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها.

أولاً- التطور التاريخي للمراجعة البيئية:

ان المراجعة البيئية ليست وليد القرن الخالي ، ففي عام 1991 أشارت غرفة التجارة الدولية الى أن أحد مكاتب الاستشارات في الولايات المتحدة الأمريكية المتخصصة في القضايا البيئية قد قام بأداء مراجعات بيئية حول العالم منذ 1920، رغم ذلك إلا أن الاهتمام بالمراجعة البيئية ظل بسيطاً حتى 1980 م، حيث أنه منذ ذلك الحين وحتى الوقت الحالي قد أصبحت شائعة الاستخدام في الشركات الرئيسية (ولا سيما تلك التي تعمل في مجال القطاعات الاستخراجية والصناعية والكيمائية) في الدول الصناعية، ولقد اضطرب نموها بشكل سريع نتيجة الكوارث والتشريعات البيئية التي أخذت بالانتشار.

فمنذ الثلاثينات سببت تلك الكوارث أضرار جسيمة للبيئة وللممتلكات وعلى سبيل المثال

(بوخص رواني، 2007) :

1. في سنة 1930 في بلجيكا تضرر الكثير من المواطنين، نتيجة وجود مواد ملوثة في الهواء.
2. في سنة 1948 في منطقة دونورا بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، مات أكثر من 18 إنساناً، و 800 حيوان، وأصيب أكثر من 5910 مواطن بأمراض خطيرة بسبب وجود ضباب ملوث بغازات سامة.
3. في سنة 1952 في لندن وقعت الكارثة الكبرى التي ذهب ضحيتها 4000 مواطن نتيجة ازدياد كمية غاز ثاني أكسيد الكبريت في الهواء.
4. في سنة 1978 تثار وسقوط ضخم من البترول في القناة الإنجليزية عندما انشق مستودع ضخم الى نصفين وقد قتل الكثير من الأحياء المائية في البحر، كذلك فقد تلوثت السواحل الفرنسية بشدة.

5. سنة 1984 في مدينة بوبال الهندية مات نحو 2500 شخص وأصيب من 90000 شخص نتيجة تسرب غاز سام من أحد المصانع .

6. عام 1986 احترق المفاعل النووي تشيرنوبيل في أوكرانيا وسبب الكثير من الاضرار لأوكرانيا وأوروبا.

إن الكوارث التي سبق الإشارة إليها سببت صيحات عذبة من الاحتجاج العالمي وتطلب أن يتم تنظيم أنشطة المؤسسات وإخضاعها للرقابة البيئية، بحيث تكون المؤسسات مسؤولة عن الأضرار البيئية التي تقوم بإحداثها عن طريق إلزامهم بتحمل عقوبات مالية شديدة بالإضافة إلى عديد من العقوبات الأخرى.

ومنذ منتصف السبعينات ونتيجة التقرير عن تلك الكوارث أصبحت الشعوب على علم بكافة الأضرار التي يمكن أن تسببها المشروعات وكذلك الأفراد للبيئة ومدى الحاجة إلى تطبيق ضوابط وقائية مانعة، فقد استجابة الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الغير الحكومية إلى المخاوف والضغوط المجتمعية التي يتم ممارستها عن طريق الأنشطة البيئية فسارعت إلى عقد المؤتمرات والندوات ومن بين هذه المؤتمرات :

أ- مؤتمر البيئة للأمم المتحدة بمدينة ستوكهولم بالسويد في عام 1972 حول البيئة البشرية الذي أنبثق عنه برنامج البيئة للأمم المتحدة (PNUe).

ب- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون سنة 1987.

ج- مؤتمر بريودي جانيرو البرازيلية حول تغير المناخ العالمي في جويلية 1992 .

د- مؤتمر قمة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في سبتمبر 2001 ، الذي كان التركيز فيه واضحا على ظاهرتي الفقر وتدهور البيئة.

كانت الكوارث و الأضرار البيئية والمؤتمرات التي انعقدت حول ذلك بالإضافة إلى تطور المراجعة ومواجهتها للمشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة عاملا محفزا لظهور ما يسمى بالمراجعة البيئية .

ثانيا - مفهوم المراجعة البيئية:

أصبح تعبير المراجعة البيئية مألوا لمختلف المؤسسات الاقتصادية والجهات الحكومية في مختلف الدول، كما أنه يطبق على نطاق واسع من الخدمات، بالإضافة إلى أن له تفسيرات عديدة ويرى البعض أنه يوجد الكثير من الارتباك في السنوات الحالية نتيجة للانتشار الواسع والاستخدام

الغيرملائم لتعبير المراجعة البيئية (Environmental Audit)، ذلك أنه يطلق على الكثير من الخدمات التي يتصف بعضها بصفات المراجعة في المهنة المحاسبية كما أنه يطلق على الكثير من الخدمات التي تتصف بالمهنة الإدارية وغيرها من المجالات الأخرى كما يمكن حصرها في ما يلي (Schuetze, 1993):

- مراجعة الأنشطة Activities Audit.
- مراجعات المشاركة Audit of Associate .
- مراجعة الالتزام بالقوانين البيئية. Environmental compliance Audit .
- مراجعة الطاقة Energy Audit .
- مراجعة القضايا Issues Audit .
- مراجعة السلامة والوظيفية Safety Audit .
- مراجعة أمن العمليات Process safety Audit .
- مراجعة المواقع Sites Audit .
- مراجعة الصحة Health Audit .

بالإضافة الى مراجعة المخلفات Waste Audit ومراجعة كافة العمليات التي تتصل بشكل مباشر بالمسائل البيئية كمراجعة الالتزام بالتأمين، ومراجعة نقل الملكية، حيث لا يمكن الاستثناء أي نوع من أنواع المراجعة السابقة أو تفضيل أحدها على الآخر. ومن الأهمية يمكن استعراض التعريفات والمفاهيم المختلفة للمراجعات البيئية على النحو التالي:

حيث عرفت وكالة حماية البيئة الأمريكية المراجعة البيئية على أنها " : فحص انتقادي دوري منظم وموثق موضوعي بواسطة المؤسسة أو بواسطة جهة مستقلة ذات سلطة قانونية للعمليات الإنتاجية وما يرتبط بها من أنشطة فرعية لتحديد تأثيرها على البيئة ومتغيراتها)" صالح، 2012، ص16).

أما لجنة الاتحاد الأوروبي فتعرفها على أنها: " عملية فحص تهدف للتأكد من الالتزام بالنظم البيئية، والتأكد من ان البيانات والمعلومات الواردة بالقائمة البيئية يمكن الاعتماد عليها، وأنه قد تم توفير كافة التفاصيل عن جميع القضايا البيئية الهامة والملائمة " (لظفي، 2005، ص322) .

كما عرفتها غرفة التجارة الدولية بأنها: "هي أداة إدارية داخلية تعمل على التقييم الدوري الموثق والمنظم لمدى كفاءة أداء نظام الإدارة البيئية، ومدى اهتمام الإدارة بحماية البيئة من خلال رقابة الإدارة على الأنشطة البيئية ومدى تنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بالأنشطة البيئية، والتي من خلالها يتم الوفاء بمتطلبات التشريعات والقوانين البيئية" (رواني، 2007، ص47).

كما تعرف المراجعة البيئية على أنها: "نشاط تقييمي يقوم على فحص الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية بغرض التحقق من فاعليته وتوافقه مع الترتيبات البيئية المخططة وتحديد آثاره على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية" (غالي، 2001، ص432).

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف للمراجعة البيئية على أنها عملية منهجية منظمة قد تكون داخلية أو خارجية مستقلة ذات سلطة قانونية، لإبداء رأي فني محايد حول مدى كفاءة أداء نظام الإدارة البيئية المطبق في المؤسسة، ومدى الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية، وكذلك تقييم التأثيرات البيئية لأنشطة المؤسسة وعملياتها الانتاجية، والتأكد من صحة وسلامة الافصاح والقياس المحاسبي للتكاليف والالتزامات البيئية ومراجعة شروط الصحة والسلامة المهنية من أجل ضمان تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

وتتم المراجعة البيئية وفق الخطوات التالية: (موستيشت، 2000):

أ- تجميع الحقائق والمعلومات حول نظام الإدارة البيئية الخاص بالمؤسسة والأداء البيئي لها، وكذلك حول السياسات والتدابير البيئية التي تستخدمها المؤسسة.

ب- تقييم المعلومات والحقائق.

ج- استخلاص النتائج الخاصة بحالات البرامج التي تمت مراجعتها بالنسبة لمعايير معينة.

د- تحديد النواحي والجوانب التي تحتاج إلى تحسين.

هـ- إعداد تقارير النتائج وأرسالها إلى جهة الإدارة المعنية وتطبيق عمليات المراجعة البيئية

يكون من النشاطات المفيدة بشكل خاص لمنع التلوث، وتمكن أصحاب المؤسسة من جرد

وتتبع المدخلات الكيماوية و تحديد مقدار النفايات التي تخرج من عملية إنتاجية معين،

وتبعاً لذلك فإنه يمكنهم تحديد المجالات التي يمكن تخفيض نفاياتها بفعالية، ووضع

استراتيجيات إضافية لتطبيق عمليات التخفيض.

ثالثاً - أسباب الاهتمام بالمراجعة البيئية:

هناك عدة أسباب تدعو المؤسسة الاقتصادية للاهتمام بالمراجعة البيئية، نوجز أهمها فيما

يلي:

1 - مخاطر التعرض لعقوبات وجزاءات قوانين وتشريعات حماية البيئة:

تم إصدار العديد من التشريعات والقوانين سواءً على المستوى المحلي أو الدولي أو الإقليمي من أجل حماية البيئة والحد من الأضرار التي يمكن أن تلحق بها نتيجة للتأثيرات السلبية لأنشطة المؤسسات.

فقد أعدت عدة دول قوانين تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية مع المحافظة على حماية البيئة من الأضرار المختلفة، فعلى سبيل المثال في عام 1987 أصدر قانون لحماية البيئة في ولاية نيوجرسي يتطلب إجراء المراجعة البيئية ومعالجة الأضرار البيئية كشرط لممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها أو إغلاقها أو بيعها أو نقل ملكية عقارها التجاري، من هنا كان لزاماً على المؤسسة الالتزام بتلك القوانين البيئية عن طريق تطوير نظم مراجعة بيئية للتحقق من ذلك، وحتى يمكنها تفادي العقوبات و الجزاءات التي قد تتعرض لها نتيجة لمخالفاتها والتي يمكن أن تؤثر على مزاولتها لأنشطتها الاقتصادية، ومما لا شك فيه أن مخاطر التعرض للجزاءات المفروضة عن طريق القوانين البيئية تعد أحد الدوافع الرئيسية نحو الاهتمام بالمراجعة البيئية (صلاح، 2003).

2- الضغوط المتزايدة من جماعات حماية البيئة:

تشكل الجماعات البيئية في العديد من الدول وسيلة ضغط فعالة ومتزايدة على المؤسسات والحكومات بهدف المحافظة على البيئة وحمايتها من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها. فعلى سبيل المثال تمارس وكالة حماية البيئة الأمريكية منذ إنشائها عام 1987 دوراً فعالاً في وضع قوانين وسياسات وبرامج على المستوى الفيدرالي لحماية البيئة ومعالجة مشكلات التلوث الحالية ومحاولة الوقاية من الأضرار المستقبلية .

وتساهم تلك الجماعات البيئية في توجيه نظر وسائل الإعلام والمستهلكين إلى المؤسسات التي تسبب أضراراً للبيئة، وحث المستهلكين على عدم التعامل معها واستخدام المنتجات التي لا تسبب أضراراً للبيئة وزيادة إقبالهم عليها، والمساعدة في إقامة الدعاوى القضائية في الحالات التي تتطلب ذلك، فضلاً عن التعاون مع الوحدات الاقتصادية في تنفيذ أبحاث مشتركة لمعالجة التأثيرات

السلبية المترتبة على أنشطتها والمساهمة في تطوير منتجات جديدة بهدف تخفيض التأثيرات الضارة لمواد التعبئة (أصيلة، 2015) .

3- تزايد الوعي البيئي لدى المستهلكين والمستثمرين والمؤسسات المالية والموردين:

نتيجة لزيادة الوعي البيئي وتزايد الاهتمام بحماية البيئة من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها، تغيرت أنماط الشراء للمستهلكين، حيث زاد إقبالهم على شراء المنتجات التي لا تسبب أضراراً للبيئة، وهذا بدوره أدى إلى زيادة اهتمام المؤسسات بالقضايا البيئية، وحتى لا تتعرض لمخاطر فقدان حصصها التسويقية، حيث أكدت إحدى الدراسات أنه نتيجة لتزايد اهتمام المستهلكين بالقضايا البيئية، فإنهم على استعداد لدفع مبالغ أكبر لشراء منتجات لا تسبب أضراراً للبيئة .

كذلك هناك ضغوط متزايدة من جانب المساهمين والمستثمرين وذلك للحصول على معلومات عن الأداء البيئي للمؤسسات بجانب المعلومات المتعلقة بالأداء المالي والاقتصادي لهذه المؤسسات، حيث أن الممارسة البيئية السيئة قد تؤدي إلى زيادة الالتزامات والمخاطر البيئية مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح التي تحققها نتيجة للتأثيرات البيئية السلبية لأنشطتها، كما أن الكثير من المساهمين والمستثمرين يفضلون استثمار أموالهم في الوحدات الاقتصادية التي لا يترتب على أنشطتها إضرار بالبيئة، والتي يطلق عليها بالاستثمارات الخضراء " Green Investment " أو الاستثمارات الأخلاقية " Ethical Investment " حيث أن هناك رغبة متزايدة من جانب المساهمين والمستثمرين في الحصول على عائد استثمار ملائم مع المحافظة على البيئة من الأضرار المختلفة .

من جهة أخرى تحتاج المؤسسات المالية كالبنوك ومؤسسات منح القروض إلى مراجعة المعلومات البيئية لتقييم المخاطر البيئية التي قد تترتب على منح القروض للمؤسسات والوحدات الاقتصادية حتى لا تتعرض لمخاطر منح قرض مقابل ضمانات لها تأثيرات بيئية سلبية، و يؤكد البعض على أن تلوث العقارات يعتبر أحد المصادر الأساسية لتعرض البنوك ومؤسسات الإقراض للمخاطر البيئية، ويضيف البعض الآخر إلى ذلك بقوله أن المراجعة البيئية تساعد في تخفيض تلك المخاطر إلى أدنى حد ممكن، ولذلك يطلب العديد من المقرضين من طالبي التمويل تنفيذ مراجعة بيئية، وتتعكس نتيجة تلك المراجعة على قرار منح القرض وشروطه (غالي، 2001).

4- مشاكل التلوث البيئي وآثارها:

إن مشكلة التلوث البيئي والاستخدام الجائر للبيئة من أهم المتغيرات التي أدت إلى الاهتمام بموضوع المراجعة البيئية، ولعل أبرز تلك المشاكل ما يلي (حسني، عبدالرزاق، 2006):

أ- تلوث الأراضي: نتيجة تجريف التربة وإلقاء المخلفات الصناعية فيها.

ب- تلوث الهواء: نتيجة تسرب الغازات السامة والضارة في الهواء بسبب زيادة المشروعات الصناعية التي تستخدم الوقود بكافة أنواعه.

ج- تلوث المياه: نتيجة إلقاء المخلفات الصناعية والكيميائية في الأنهار والبحيرات.

د- التلوث الضوضائي: نتيجة زيادة المصانع والآليات والسيارات في المدن الكبيرة.

5- المنظمات العلمية والمهنية في مجال المحاسبة والمراجعة:

لقد زاد اهتمام وتركيز المنظمات العلمية والمهنية المهتمة بالمحاسبة والمراجعة على المستوى الدولي والمحلي والإقليمي بضرورة الإفصاح عن الأداء البيئي بشكل إلزامي وكذلك بضرورة قيام المؤسسات بالمراجعة البيئية لما لها من أهمية في بيان دور المؤسسة في حماية البيئة، وقد اعترف مجلس معايير المحاسبة المالية وهيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية القياس والاعتراف والإفصاح عن الالتزامات المحتملة الناتجة عن القوانين البيئية، وتحديد التكاليف البيئية باعتبارها عبئاً تحملياً على المؤسسة مع حتمية الإفصاح عن الأداء البيئي (براثن، بقة، 2015).

إضافة للأسباب السابقة يمكن القول كذلك أن أحد أهم دوافع وجود هذا النوع من المراجعة هو ذلك الاهتمام العالمي الواسع بموضوع حماية البيئة من كافة أشكال التلوث، لأن تلوث البيئة أصبح مشكلة تهدد الوجود البشري في ظل النهضة الصناعية وتوسع المشاريع وتعددتها، مما زاد من حدة الضغوط التي يتعرض لها أصحاب المصالح و المنادية بضرورة زيادة الشفافية والإفصاح في التقارير المالية عن جميع الأنشطة التي تقوم بها منظمات الأعمال، الأمر الذي تطلب ضرورة وجود جهة فنية متخصصة ومحايدة للقيام بالرقابة وفحص أنشطة هذه المنظمات، لهذا كله كان لابد من وجود المراجعة البيئية.

رابعاً - أهداف المراجعة البيئية: من خلال الاهتمام المتزايد بالمراجعة البيئية والدور الذي يمكن

أن تؤديه في مجال تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، والرقابة على جودته بما يحقق

الفاعلية من دورها، والوصول إلى الهدف المراد تحقيقه منها. فإن المراجعة البيئية يمكن أن تهدف إلى الآتي (الحايك، 2013):

- 1- تصميم نظام تقييمي يزود الادارة بمعلومات عن الاداء البيئي بشأن الاهداف المحددة ضمانا لتحقيقها.
- 2- العمل على مساعدة الادارة على التنبؤ بالمخاطر البيئية المحتملة وكيفية معالجتها والالتزام بمتطلباتها.
- 3- تقييم محايد ومنظم لفاعلية نظم الادارة البيئية.
- 4- ترشيد القرارات المتعلقة بالبيئة وزيادة فعالية الرقابة على الاداء البيئي من قبل الاطراف الفاعلة .
- 5- فحص مدى التزام الادارة بتنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بالانشطة البيئية ووعيها بالاداء البيئي.
- 6- التأكد من صحة ودقة المعالجات المحاسبية التي تم التعبير عنها بصورة مالية في القوائم المالية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

بالإضافة الى:

- أ- الحد من مشكل التلوث البيئي.
- ب- رفع سمعة المؤسسة وتحسين صورتها أمام المجتمع.
- ج- زيادة ربحية المؤسسة.
- د- تساعد على اتخاذ قرارات ادارية سليمة في ظل توفير المعلومات.

خامسا - أنواع المراجعة البيئية:

تم تصنيف المراجعة البيئية إلى مراجعة بيئية داخلية ومراجعة بيئية خارجية (سهيلة، بلقاسم، 2015):

- 1- **المراجعة البيئية الداخلية:** تعتبر أحد أشكال المراجعة بصفة عامة وتستخدمها الإدارة للحصول على المعلومات اللازمة لتقييم الأداء البيئي للمؤسسات الفرعية التابعة لها والمؤسسات الاقتصادية ككل، ويقوم بهذه العملية مجموعة من الأفراد يشتغلون داخل المؤسسة ومن اجل توافر الموضوعية والخلو من التحيز فان الأفراد يشترط فيهم أن يكونوا مستقلين

وحياديين عن الموضوع والأنشطة محل المراجعة بالإضافة إلى معرفة المهارات والمراجعة الداخلية يمكن أن تعطي المجالات التالية:

أ- مراجعة الالتزام: التأكد من أن المؤسسة تلتزم بالقوانين واللوائح البيئية.
ب- مراجعة نظام إدارة البيئة: وذلك لمعرفة كيفية عمل نظام الإدارة البيئية للمؤسسة الاقتصادية.

ج- مراجعة عملية المحاسبة البيئية: وذلك للتحقق من سلامة القياس والإفصاح للآثار الناتجة عن الممارسات البيئية وانعكاسها على القوائم المالية.

2- **المراجعة البيئية الخارجية:** يقترن أداء المراجعة البيئية بإنجاز عملية المراجعة العادية

التي تهدف إلى إبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية وذلك إذا ما كانت للممارسات البيئية للمؤسسة الاقتصادية تأثيرات مالية على عناصر الأصول والالتزامات الواردة بالقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية ولذلك فإن المراجع الخارجي يجب أن يكون على دراية بالاعتبارات البيئية لمراجعة الأصول والالتزامات، وعليه أن يحدد ما إذا كانت القوائم المالية تعكس الالتزامات المؤسسة الاقتصادية وأن يتأكد من ملائمة الإفصاح عن تأثيرات الاعتبارات البيئية وأن توافقه مع متطلبات الإفصاح التي تحددها المعايير المحاسبية.

ويكون الأفراد الذين يقومون بعملية المراجعة من خارج المؤسسة قانونيين مهندسين،

محاسبين، آخرين ذوي الاختصاص ولهم علاقة بالمراجعة البيئية.

المبحث الثاني

مزايا وعيوب المراجعة البيئية

مقدمة : تتصف المراجعة البيئية بجملة من المزايا التي تسعى المؤسسة للحصول عليها من خلال قيامها بهذه العملية، وفيما يلي أهم المزايا والعيوب المتعلقة بالمراجعة البيئية:

أولاً - مزايا المراجعة البيئية:

عندما تلتزم المؤسسات بأداء عملية المراجعة البيئية ، فسوف تجني ثمار ذلك الالتزام من خلال تحقيق العديد من المزايا التي يمكن ايجازها فيما يلي:

1 --تجنب الالتزامات والمسؤوليات المرتبطة بالبيئية:

تعتبر هذه الميزة من أهم المزايا التي تحصل عليها المؤسسات من إجراءات عمليات المراجعة البيئية، إذ أنها تساعدها في التأكد من مدى التزامها بالعدد الكبير من القوانين والتشريعات والتعليمات البيئية التي تخضع لها، ومن ثم يمكنها تفادي أو تدنية الجزاءات المالية بالإضافة إلى العقوبات الأخرى، وهو ما يمكنها من تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال تخفيض المصاريف المرتفعة الناتجة عن العقوبات.

2-عمليات تشغيلية أكثر كفاءة:

تتضمن المراجعة البيئية فحص عمليات التشغيل الحالية والبديلة والموارد ومصادر الطاقة من أجل تحديد الفرص الخاصة بوفورات التكلفة، وقد يتم تحقيق ذلك من خلال تخفيض استهلاك للطاقة مثلا، وتقليص المخلفات للحد الأدنى مع التخفيض الناتج في تكاليف التخزين والتصرف، وبذلك تساهم المراجعة البيئية في تحقيق وفورات في التكلفة عن طريق البحث عن أفضل الطرق الملائمة للاستغلال، والتي تمكن من تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن.

3- أقساط تأمين منخفضة:

إن المؤسسات ذات نظام الإدارة البيئية السليم والفعال والذي تعتبر المراجعة البيئية جزءا متكاملًا منه تكون قادرة على التوضيح لشركات التأمين بأنها تخضع لمخاطر قليلة، ونتيجة لذلك فإنها تكون قادرة على ضمان الحصول على أقساط تأمين منخفضة، وفي حقيقة الأمر فإنه طبقا لذلك فإن بعض شركات التأمين تطلب مراجعة بيئية للمؤسسات المؤمن عليها كشرط للموافقة على تغطية التأمين، وذلك لعلمها بالمخاطر المرتبطة بالأداء البيئي الضعيف لتلك المؤسسات .

4 - اتخاذ قرارات إدارية سليمة:

إن كافة القرارات الإدارية يتم اتخاذها على أساس المعلومات المتاحة، وكلما زاد شمول المعلومات وارتفعت جودة ملاءمتها كلما تم التوصل إلى قرارات أفضل. إن قيام المؤسسة بأداء عمليات مراجعة بيئية سيولد ثروة من البيانات التي تتيح توفر كمية كبيرة من المعلومات التي تساعد على اتخاذ قرارات إدارية بشكل سليم (مهاوت، 2015).

5 - إدارة بيئية جيدة وحماية بيئية معززة:

عندما تقوم المؤسسات بأداء مراجعة بيئية فإن ذلك يشير إلى ارتباط المديرين والمسؤولين الكبار في الشركة بوسائل الحماية البيئية، أيضا فإنها تشير إلى رغبتهم في إعطاء اعتبار واجب لنتائج المراجعة البيئية ولتطبيق التوصيات المقترنة المصممة لتحسين نظام الإدارة البيئية للشركة وأدائها البيئي، بالإضافة إلى ذلك فإن تلك المراجعات في حد ذاتها لها تأثير على الإدراك المتعلق بالأمور البيئية للمؤسسة، وعلى وجه التحديد فإن المراجعة البيئية عادة ما تتضمن تقييم لملائمة وكفاية برامج التدريب للعاملين بالمؤسسة عن القضايا البيئية، علاوة على ذلك فإن المراجعات تسهل من مقارنة الممارسات والتطبيقات البيئية في المواقع المختلفة والأقسام المتعددة والفروع التابعة للمؤسسة، من خلال التغذية المرتدة والتوصيات ذات الصلة يمكنها أن تساعد في التأكد من تبني أفضل الممارسات من قبل المؤسسة، وعن طريق تلك الوسائل، تساعد المراجعة البيئية على تحسين الإدارة البيئية للمؤسسات، وبالتالي تعزيز الحماية البيئية.

6- إدارة مخاطر سليمة:

يتمثل التطور الحديث في عالم المراجعة البيئية في استخدام هذه المراجعة لتقييم مخاطر الأعمال المحتملة، إن مراجعات بمثل هذا الهدف تحاول أن تحدد القضايا البيئية التي تفرض مخاطر كبيرة على أعمال المؤسسة المستمرة، مثل تلك المخاطر قد يتم عكسها في عوامل، على سبيل المثال، (متطلبات رأسمالية جوهرية، شراء مصنع أو آلة جديدة لتخفيض الانبعاثات إلى مستويات مسموح بها، أو تكلفة تطهير أرض ملوثة، مثلا)، والقيود على الإنتاج (مثلا بسبب أن المنتجات أو العمليات وعلى وجه الخصوص مخلفات الغازات والسوائل والمخلفات الصلبة لا تفي بمتطلبات التشريعات البيئية أو تلك المتعلقة بالصحة والأمان التي يتم إعلانها بشكل متجدد)، أو بسبب عوامل أخرى .

7 - تحسين علاقة المؤسسة مع عملائها:

يساهم قيام المؤسسة بعمليات مراجعة بيئية في الاحتفاظ بالمتعاملين معها من مستهلكين وموردين ومساهمين ومقرضين، والذين هم من المهتمين بالقضايا البيئية، ولا يتعاملون إلا مع المنتجات الصديقة للبيئة، كما يحسن باستمرار علاقتها معهم.

8 - تعزيز وتحسين صورة المؤسسة:

قد يتم تعزيز صورة أو سمعة المؤسسة من خلال قيام هذه المؤسسة بالمراجعة البيئية ونشر معلومات محققة بشكل حيادي عن أدائها البيئي، وعندما تقوم المؤسسة بأداء مراجعة بيئية فإنها تكون قادرة على شرح ارتباطها بالأداء البيئي المحسن، وإن مجرد قيام المراجعة البيئية الداخلية في المؤسسة دليل واضح على اهتمام المؤسسة بالقضايا البيئية، وهذا يعزز ويحسن صورة الشركة وسمعتها بالنسبة لمحيطها، ويؤكد اهتمامها وسعيها لحماية البيئة وعدم الإضرار بها، مما يحسن علاقتها مع عملائها ومع الأطراف المتعاملة معها (مسعودي، 2014).

9 - إضفاء المصداقية على المعلومات البيئية:

إذا لم يتم التحقق من التقرير البيئي للمؤسسة عن طريق مراجعين أو محققين بيئيين مؤهلين وحياديين، فإن بعضاً من مستخدمي هذا التقرير قد يعتبرون أن المعلومات التي يتضمنها متحيزة أو غير كاملة أو غير قابلة للاعتماد عليها، بعض المستخدمين قد يذهبون أبعد من ذلك بالنظر إلى أن الإيضاحات البيئية للمؤسسة تمثل مجرد ممارسة العلاقة العامة أكثر من مجرد مسؤوليتها عن التقرير البيئي.

وعليه فإن التحقق الحيادي من المعلومات البيئية قد يجعلها أكثر مصداقية، وبالتالي تتميز بأنها أكثر نفعاً للمستخدمين .

10 - تقليل خطر التعرض إلى متابعات قضائية من الأطراف المهمة بالبيئة:

تتميز المؤسسات التي تقوم بإفصاحات بيئية يتم التحقق منها بشكل حيادي بانخفاض مخاطر التعرض للتقاضي من الأطراف المهمة بالبيئي، نتيجة لنشر معلومات بيئية غير مدققة.

11 - قرارات استثمارية سليمة:

كلما زاد شمول المعلومات وارتفعت جودتها كلما كانت القرارات المتخذة تأسيسا عليها أفضل، لذلك عندما تنشر المؤسسات تقاريرها البيئية، لاسيما إذا كانت محققة خارجيا، فإن المستثمرين يكون لديهم معلومات إضافية تبني عليها قراراتهم الاستثمارية. علاوة على ذلك تشير نتائج عدد من الدراسات أن كثيرا من المستثمرين يهتمون بالأداء البيئي للمؤسسات، ومن المحتمل أن يقوموا بالاستثمار أكثر في مؤسسات ذات سجل بيئي جيد.

12 - تحسينات في نظام الإدارة البيئية وأساليب الرقابة الداخلية:

يترتب عن وجود تقارير بيئية خارجية يتم التحقق منها خارجيا زيادة احتمال تحسن نظم الإدارة البيئية للشركات وآليات الأداء والتقرير البيئي (زمالة، 2013).

ثانيا - عيوب المراجعة البيئية:

تواجه المراجعة البيئية العديد من العيوب التي يمكن ايجازها فيما يلي (مراد، فوزي، 2015):

1- الحاجة إلى موارد لتطوير وتطبيق والحفاظ على برامج المراجعة البيئية:

إن العيوب الجوهرية للمراجعة البيئية الداخلية تتمثل في تكلفتها، فتمتد تم تصميم وتنفيذ والحفاظ على برنامج مراجعة بيئي، فإنه يتعين أن يتم مراجعة كل وظيفة وعملية وموقع في المؤسسة على أساس منتظم (على الأقل مرة كل ثلاث سنوات)، تطبيقا لمتطلبات التسجيل في نظام الإدارة والمراجعة البيئي الأوروبي، ولا شك أن الاضطلاع بذلك يترتب عليه التضحية بتكاليف ليست بالبسيطة، فالمراجعة البيئية تتطلب توفير موارد ضخمة وكبيرة لا يستطيع أن يقوم بها إلا الشركات الضخمة، والتي يمكنها الاحتفاظ بفريق مراجعة داخلي .

2- التعطيل الذي يحدث في المواقع موضع المراجعة:

عندما تتم مراجعة الوظائف والعمليات والمواقع بالشركة في نقطة زمنية معينة، فإن أنشطة تلك المواقع يتم تعطيلها عن طريق عملية المراجعة، ذلك التعطيل قد يعتبر ضخما بوجه عام أثناء زيارة الموقع من طرف فريق المراجعة البيئية، حيث تتم خلالها مراقبة أنشطة العاملين بالمؤسسة، كما تطرح عليهم الأسئلة والاستفسارات، وقد يطلب منهم أن يقدموا المستندات والسجلات الملائمة، ويترتب عن ذلك تعطيل العمل العادي الروتيني بطريقة أو بأخرى، ومع ذلك فإن التعطيل لن يكون

مقصورا على فترة الزيارة، بل يمتد إلى ما قبل أو ما بعد الزيارة، أي أثناء الإعداد والتمهيد للمراجعة، وعندما يتم تطبيق أية توصيات أو مقترحات خاصة بالتحسين .

3- النتائج المعاكسة للمراجعة التي لا تغطي انتهاكات المتطلبات القانونية:

إن إحدى أكثر النتائج خطورة للمراجعة البيئية للمؤسسة تتمثل في إمكانية عدم تغطية المراجعة للانتهاكات السابقة أو الحالية للقوانين والتشريعات البيئية، إن الانتهاكات القانونية والتشريعية لا تقتصر على تلك الخاصة بالمؤسسة ذاتها، فعلى سبيل المثال قد تتعرض التربة أو المياه الجوفية في ممتلكات المؤسسة للتلوث عن طريق المالك السابق، إلا أن المؤسسة الحالية قد تواجه بتكاليف معالجة ضخمة أو من المحتمل أن تطالب أيضا بدفع تعويضات مقابل الأضرار التي لحقت بالطرف الثالث بطريقة ما بسبب ذلك التلوث.

4- النتائج المعاكسة المحتملة للتقرير عن المعلومات البيئية:

يتمثل العيب المرتبط بالمؤسسات التي تقوم بنشر معلومات عن أدائها البيئي في أن تقاريرها تحتاج حتى يتم قبولها من طرف المستخدمين، أن تكون شاملة وغير متحيزة(بمعنى أن التقرير عن كل من الأداء البيئي الجيد و السيئ)، ومع ذلك إذا أفصح التقرير عن آثار بيئية ضارة تسببت فيها أنشطة أو منتجات أو خدمات المؤسسة والتي لم تكن معروفة سابقا، فإن ذلك قد يولد دعاية سيئة أو رد فعل عكسي فوري من طرف المدافعين عن البيئة، الأمر الذي يعرض المؤسسة لفحوصات من طرف الجهات الرقابية أو قد يعرضها لرفع دعاوى قضائية ضدها.

5- غياب معايير التقرير والتحقق البيئي المقبولة والمتعارف عليها:

إن غياب معايير مقبولة متعارف عليها، تحدد المعلومات التي يتعين أن تتضمنها التقارير البيئية المنشورة وكيفية تحديد البنود الكمية وقياسها والتقرير عنها، بالإضافة إلى تحديد محتوى وشكل وجودة التقارير بشكل واسع يؤثر على مدى تقبل هذه التقارير من الطرف المستخدمين والأطراف الأخرى المعنية.

ثالثا- عوامل نجاح المراجعة البيئية في المؤسسة:

يعتمد نجاح وفعالية المراجعة البيئية في المؤسسة على عنصرين أساسيين، وذلك أيا كان حجم هذه المؤسسة أو المجال الذي تنشط فيه، تتمثل هذه العوامل أولا في التزام إدارة المؤسسة

وموظفيها ودعمهما الفعال لبرنامج المراجعة البيئية، وثانيا الاختيار المناسب للمراجعين البيئيين الذين توكل إليهم هذه المهمة وفقا لجملة من المؤهلات والشروط التي يجب أن تتوفر فيهم.

1-التزامات إدارة المؤسسة والموظفين:

لا يمكن لأي برنامج مراجعة بيئية أن يحقق النجاح التام دون دعم الإدارة العليا وكل المكونات التنظيمية للمؤسسة (محمد،العجب،2020):

أ- التزامات إدارة المؤسسة:

يتوجب على إدارة المؤسسة أن تبدي رغبتها الواضحة والصريحة في اعتماد نظام إدارة بيئية مسؤولة، حيث يعتبر هذا الالتزام المبدئي شرطا أساسيا للشروع في عملية المراجعة البيئية، في هذا الإطار نصت الغرفة التجارة الدولية (CCI) أنه ينبغي أن تدعم الإدارة على أعلى مستوى وبصفة واضحة برنامجا محددا ومنهجيا للمراجعة البيئية، كما يتوجب عليها أن تعزز التزامها عن طريق اتخاذ جملة من التدابير، نذكر منها على سبيل المثال: اعتماد معايير صارمة، توفير اليد العاملة المؤهلة والموارد اللازمة، المتابعة الحثيثة للتوصيات والمقترحات التي تخرج بها هذه العملية.

من جهة أخرى تتبنى مجموعة معايير الأيزو 14000 نفس المبدأ، إذ أنه وبالرغم من أن هذه الأخيرة تركت لإدارة المؤسسة حرية تقدير مستوى الرقابة التي تفرضها على الآثار البيئية المترتبة عن أنشطتها، إلا أنها تحتم عليها الالتزام بهذا النوع من الممارسات.

بصفة عامة فإن اقتناع الإدارة بأهمية المراجعة البيئية يتطلب منها القيام بما يلي:

- دعم الإدارة العليا للمؤسسة لبرنامج المراجعة البيئية والتعهد بالالتزام بالقوانين البيئية سواء كانت على المستوى المحلي أو المستوى الدولي.
- تحديد السياسات البيئية للمؤسسة.
- توفير الأفراد والدعم المادي والموارد التقنية الأساسية اللازمة للقيام بالمراجعة البيئية.
- تحديد وتوثيق وتوصيف الأفراد والمسؤوليات والسلطات بوضوح، وذلك لإمكانية المراجعة وتحديد الانحرافات والمسؤولين عنها.
- تطبيق نظام الإدارة البيئية، والذي تتم مراجعته من طرف المراجعين.
- متابعة نتائج المراجعة البيئية بهدف معالجة المشكلات الحالية ومحاولة تفادي تكرارها.

ب- التزامات موظفي ومستخدمي المؤسسة:

ينبغي على المؤسسة أن تقوم بتهيئة الموظفين والعاملين فيها عن طريق إعلامهم بشكل مسبق عن تاريخ وأهداف وإجراءات المراجعة البيئية، كما يتوجب عليها كذلك اطلاعهم على النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه العملية. يهدف هذا الإجراء إلى تحقيق ما يلي:

- تعريف الموظفين على برنامج المراجعة البيئية المزمع القيام به.
 - خلق مناخ، من الثقة بين الموظفين والمراجعين أثناء القيام بعملية المراجعة.
 - ضمان تعاون الموظفين مع المراجعين أثناء تأديتهم لهذه المهمة.
- ويمكن لإدارة المؤسسة كذلك أن تقوم بالتشاور مع موظفيها حول اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بالمراجعة البيئية، حيث أنه كلما تم إشراك الموظفين كلما زادت فاعلية وظائف عملية المراجعة البيئية، تتعلق هذه القرارات أساسا بما يلي:
- ما هي مجالات الأداء التي يجب أن تخضع لعملية المراجعة؟
 - ما هي طرق جمع واستعمال المعلومات؟
 - من هم الأشخاص الذين يتوجب إعطاؤهم هذه المعلومات؟.

2- المؤهلات والشروط الواجب توفرها في المراجعين البيئيين:

إن ضمان جودة عملية المراجعة البيئية، وبالتالي بلوغها الحد الأقصى من الكفاءة، يتطلب بالضرورة التأكد من امتلاك الأشخاص الذين يقومون بها للكفاءات والمهارات المهنية اللازمة، وكذلك تميزهم بالحياد والموضوعية عند أدائهم لهذه المهمة.

نذكر فيما يلي جملة من المؤهلات والشروط المطلوب توفرها في المراجعين البيئيين حتى يتسنى لهم القيام بالمراجعة البيئية على أكمل وجه (الصرن، 2001):

أ- القدرة على فهم واستيعاب النقاط التالية :

التكنولوجيا وعلوم البيئة، الجوانب الفنية والبيئية لتسهيل العمليات، المتطلبات المناسبة للقوانين البيئية والتشريعات والوثائق المتعلقة بها، معايير ونظم الإدارة البيئية، طرائق وعمليات وإجراءات المراجعة .

ب- امتلاك المهارات والمعارف والخبرات اللازمة في المجالات التالية:

- القوانين البيئية التي تطبق على الوحدات الاقتصادية والصناعات التي تنتمي إليها.

- الأنشطة التشغيلية للوحدات الاقتصادية، والمخاطر البيئية التي تترتب عليها.
- النظم والسياسات والبرامج والممارسات البيئية.
- أثر التأثيرات لأنشطة الوحدات الاقتصادية على إجراءات المراجعة.
- الأساليب التي يمكن أن تستخدم لتقييم التأثيرات البيئية لأنشطة الوحدات الاقتصادية.
- إدارة المخاطر البيئية التي قد تتعرض لها الوحدات الاقتصادية.

ج- تكوين المراجعين (طلبة، 2001):

يجب أن يخضع المراجعون للتكوين الرسمي والتكوين أثناء العمل أيضا، وذلك بهدف تطوير الكفاءة في تنفيذ المراجعة البيئية، هذا وإن مثل هذا التكوين يمكن أن يقدم للمراجع من قبل المؤسسة نفسها أو عن طريق مؤسسة خارجية، بالإضافة إلى أنه يجب أن يبرهن على الكفاءة المحصلة عن طريق التكوين بوسائل مناسبة.

د- ضرورة أن يتمتع المراجعون بمهارات ومواصفات شخصية تتضمن ما يلي (غالي، 2001)

- الكفاءة في تقديم المفاهيم والأفكار بشكل واضح شفويا أو كتابيا.
- المهارات الشخصية كالديبلوماسية واللباقة وحسن الاستماع.
- القدرة على الحفاظ على الاستقلالية والموضوعية المناسبة، والتي تسمح بتنفيذ مسؤوليات المراجع.

- القدرة على الوصول إلى أحكام واضحة تعتمد على الدليل الموضوعي.

- القدرة على التعامل مع حساسية وثقافة البلد أو المؤسسة التي يتم فيها عمل المراجعة.

هـ- التكوين المكثف على حماية البيئة لتحديد العلاقات الايكولوجية المتبادلة وعلاقات الأثر والمؤثر، بالإضافة إلى التكوين الفعال على مفاهيم وطرق وتقنيات المراجعة، وقد يتم ذلك من خلال إقامة دورات استثنائية للمراجعين لتلقي هذه المعارف.

و- معرفة واسعة خاصة في تكنولوجيا البيئة واقتصاد البيئة والمعرفة القانونية في مجال البيئة.

ز- تواجد مهارات في جمع وتحليل أدلة الإثبات الخاصة بالمراجعة، وتحديد المشاكل ومهارات استنباط حلول بدائل للمشاكل .

ح- الفهم الجوهرى لمواضيع جمع الأدلة وأنظمة المعلومات والمعطيات أيضا، بالإضافة إلى استقلالية التفكير.

من خلال استعراض المؤهلات المطلوبة من المراجعين، والتي تؤهلهم للقيام بالمراجعة البيئية، نجد أن أهم ما يجب أن يمتلكه المراجعون حتى يكونوا قادرين على القيام بالمراجعة البيئية، هو الإلمام والمعرفة الكافية بالأمور البيئية والتشريعات والقوانين البيئية، بالإضافة إلى خضوع المراجعين بشكل مستمر للدورات التكوينية.

المبحث الثالث

معايير المراجعة البيئية

مقدمة:

تعتمد المراجعة البيئية على مجموعة من المعايير المتعارف عليها و التي لا تختلف عن معايير المراجعة المالية إلا في تفاصيل معينة تتعلق بالجوانب البيئية ، تتمثل هذه المعايير في :

- معايير العامة (الشخصية) .
- معايير العمل الميداني .
- معايير اعداد تقرير .

أولاً- معايير المراجعة العامة (الشخصية) وتتمثل في(رحمة ، ربيعة ، 2019):

توصف هذه المجموعة بأنها عامة لكونها تعد مقابلة العمل الميداني و إعداد تقرير، كما أنها توصف بالشخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية للمراجع ، و تتمثل المعايير العامة الشخصية بالمراجعة البيئية فيما يلي :

1- التأهيل العلمي والعملية:

- وفقا لهذا المعيار يجب أن يتمتع المراجع بالصفات التالية :
- أن يكون المراجع على معرفة كافية بالإجراءات والسياسات الإدارية والقوانين المتعلقة بالبيئة وكيفية حمايتها ومجالات المساهمة في تقليل الأخطار التي يمكن أن تحدث نتيجة لبعض المواد الأولية والمعدات التي تستخدم في عملياتها التشغيلية والصناعية، ويعتمد مستوى المعرفة المطلوبة من المراجع على مدى تعقيد وطبيعة التأثيرات السلبية التي يمكن تحديدها وماهية طرق معالجتها أو التقليل منها.
- ضرورة الاستعانة بمساعدين ذوي الخبرة من اختصاصات ذات علاقة بشؤون البيئة وحمايتها من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها.
- مواصلة التعليم المستمر عن طريق الدخول في دورات تدريبية متخصصة للإطلاع على أهم التطورات التي تحصل في مجالات المحافظة على البيئة لكي لا يكون المراجع بمعزل عنها، حيث أن ذلك يمكن أن يزيد من درجة فهمه وخبرته وبما يمكن أن يساعده في أداء مهمته بصورة أفضل.

2- الاستقلالية:

تتمثل الاستقلالية في نزاهة و استقامة المراجع، وتمتعه بكامل حقوقه المدنية، و عدم تعرضه لعقوبات سابقة، و أن يتمتع بكامل الحرية اتجاه اعضاء المؤسسة ، وأن لا يشاركهم أعمالهم و لا يربطه بالمؤسسة أي عقد عمل .

أما فيما يختص بالمراجعة البيئية فعلى المراجع البيئي أن يتمتع بالصفات الاتية :

- أن يتمكن من الحصول على مجموعة القوانين المتعلقة بالحفاظ على البيئة من مصادرها الاساسية والتأكد من جهة اصدارها وتواريخ تنفيذها.
- أن يكون مهتما بحاجة مختلف الجهات التي تحتاج إلى تقرير المراجع بشأن البيانات والمعلومات البيئية بنفس الدرجة وعدم التحيز لجهة على حساب أخرى، وخاصة بين الإدارة من جهة والملاك والعاملين والزبائن المستهلكين من جهة أخرى.
- أن يكون حياديا ولا يكون عرضة للتأثير من الخبراء الفنيين ، وأن يكون لديه القدرة على اعداد خطة بنفسه و باستقلال كامل ، وكذلك تحديد مستوى المساعدة المطلوبة.

3- بذل العناية المهنية اللازمة: يهدف هذا المعيار إلى تحديد المسؤولية ونطاق

المساءلة المهنية أم القانونية لعمل المراجع، ويتطلب هذا المعيار أن يقوم ببذل العناية المهنية المناسبة في سبيل الوصول الى نتيجة المراجعة التي يعبر عنها في تقريره.

وبما أن مراجع الحسابات يكون مسؤولا أمام الجهة التي تكلفه بعملية المراجعة، فان عليه أن يبذل الجهد المناسب في عملية المراجعة، وبما يتمكن من خلاله أن يثبت لتلك الجهة عدم تقصيره وبالتالي عدم مسؤوليته عن أي ضرر يمكن أن يصيب تلك الجهة.

ويمكن توضيح متطلبات المراجعة البيئية وفقا لمعيار بذل العناية المهنية اللازمة من

خلال الاتي:

- ما يمتلكه من معرفة علمية وعملية في مجال المحاسبة البيئية والمراجعة البيئية والمؤيدة بموجب الشهادات العلمية والعملية من جهات معترف بها.
- شهادات تؤيده، خبرة مساعديه في حالة قيامهم بأية أعمال مراجعة مشابهة.

ثانيا - معايير العمل الميداني :

تتمثل أهم معايير العمل الميداني في (سهيلة ، بلقاسم ، 2015):

1- التخطيط للعمل والإشراف على المساعدين:

و يتم ذلك بوضع خطة للمراجعة و ستضمها جزء مخصص لفحص التأثيرات البيئية للمؤسسة، ومسك الملفات الخاصة بالمراجعة البيئية .

و يمكن للمراجع اعتماد الخطوات الآتية:

- تحديد هدف المراجعة البيئية للمؤسسة المعنية في ضوء أهدافها العامة.
- تحديد الإجراءات التي يمكن أن يحققها برنامج المراجعة الذي سيضعه.
- الاطلاع على كافة القوانين والسياسات البيئية والأوامر الإدارية التي تم الاعتماد عليها في العمل المحاسبي.

أما فيما يتعلق بالإشراف على المساعدين فيتطلب من المراجع الاتي:

- تقسيم العمل بين المساعدين من مختلف الاختصاصات كل حسب اختصاصه.
- متابعة عمل المساعدين من خلال البرنامج المخطط والمعد مسبقا لإنجاز الأعمال المكلفين بها.

2- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

و ذلك من خلال إجراء مسح لعمليات الإنتاج، وفحص و تحليل جميع السجلات البيئية الي تتضمن سجلات النفايات،و فحص المواقع المعنية بالتلوث ، حيث يتطلب على مراجع الحسابات أن يتأكد من ضرورة توافر مقومات نظام الرقابة الداخلية وهي كالتالي:

- التأكد من وجود هيكل تنظيمي سليم خاص بتوزيع المسؤوليات والصلاحيات بين مجموعة الأفراد الذين يقع على عاتقهم الاهتمام بحصر ومعالجة التأثيرات البيئية الخاصة في المؤسسة.

- التأكد من وجود نظام محاسبي سليم لتجميع البيانات الخاصة بالتأثيرات البيئية من أدلتها الموضوعية والمستندات المؤيدة لها وكيفية معالجتها محاسبيا ومن ثم استخراج نتائجها وعرضها في التقارير والقوائم المالية والكشوفات الخاصة بها.

- التأكد من وجود مجموعة من الأفراد المؤهلين بصورة علمية وعملية في مجال التأثيرات البيئية ومدى قدرتهم على القيام بواجباتهم ومسئولياتهما فيما يتعلق بالقيام بالرقابة الداخلية والمساهمة في تحقيق أهدافها في ضوء ذلك.

3- الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة:

يجب على المراجع أن يقوم بجمع أدلة الإثبات المناسبة و الكافية لتصبح أساسا للرأي الذي سيبيده المراجع الخارجي حول الأثر البيئي للمؤسسة.

و يتطلب الأمر من مراجع الحسابات الآتي:

- التحقق من أن الأدلة الموضوعية التي تم الحصول عليها هي أدلة خاصة بالتأثيرات البيئية الناتجة عن قيام المؤسسة بنشاطاتها المختلفة.
- أن مجموعة الأدلة الموضوعية التي تم الحصول عليه مستوفية للشروط المحاسبية والقانونية اللازمة للاعتماد عليها.
- أن تكون الأدلة الموضوعية مؤيدة من قبل جهات مختصة بالنواحي البيئية.

ثالثا - معايير اعداد التقرير:

تتمثل أهم معايير اعداد التقرير في الاتي (السقا، 2011) :

1- إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما:

يعتبر هذا المعيار ثابتا في كل أنواع المراجعة التي يمكن أن يقوم بها مراجع الحسابات، فهو معيار خاص بكيفية القيام بالعمل المحاسبي وفق للمبادئ المقبولة قبولا عام بين المحاسبين، وأن دور مراجع الحسابات يتركز في إعطاء الرأي الفني المحايد للجهة التي توكله من خلال حكمه على مدى التزام المحاسبين بالعمل طبقا لهذه المبادئ أم لا.

وعليه فإنه في مرحلة المراجعة البيئية يتطلب الأمر من مراجع الحسابات التأكد من أن

القوائم المالية أعدت وفق الآتي :

- المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، والخاصة بالمعالجات المحاسبية للتأثيرات البيئية المتعلقة بالمؤسسة.

- مجموعة القوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة، والصادرة عن جهات متخصصة ومعترف بها.

2- الثبات والاستمرار في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قيولاً عام:

يتطلب من مراجع الحسابات البيئي وفق هذا الامعيار التأكد من أن هناك ثباتاً في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قيولاً عاماً فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية البيئية وكذلك استمرارية تطبيقها من فترة مالية إلى أخرى كي يتمكن من التحقق من صحة تلك المعالجات وعمل المقارنات التي يحتاج إليها للحكم عليها عند إبداء رأيه.

3- الإفصاح المناسب عن المعلومات:

لكي تواكب التطور المحاسبي في كافة فروع المعرفة يجب أن لا يقتصر دور المحاسب على الإفصاح التقليدي للنشاط للمؤسسة بل يمتد ليشمل الآثار المترتبة على نشاط المؤسسة على المجتمع وا عطاء صورة واضحة عنها بحيث تقيم تلك الآثار للمؤسسة تجاه المجتمع إلى جانب تقييم الأداء الاقتصادي لها، ويجب على المحاسبين ضرورة تضمين التقارير والقوائم المالية المنشورة المعلومات المترتبة على أنشطة المؤسسة تجاه البيئة التي تعمل المؤسسات الاقتصادية ضمن نطاقها.

حيث هناك مجموعة من العوامل تؤثر على درجة الإفصاح عن المعلومات المترتبة عن الأنشطة البيئية للمؤسسة والتي يتطلب من مراجع الحسابات أخذها بعين الاعتبار عند قيامه بالمراجعة البيئية، وتتمثل هذه العوامل في:

أ- **عوامل بيئية:** هناك أختلاف في التقارير المنشورة من دولة إلى أخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات بالإضافة عن التغيرات البيئية وأثر المؤسسات الاقتصادية عليها بهدف المقارنة بين المؤسسات مع بعضها وتحديد المسؤولية المترتبة على أنشطتها.

ب- **عوامل تتعلق بالمعلومات:** ان درجة الإفصاح في التقارير المالية تتأثر بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهم هذه الصفات مايلي:

- يجب أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها.

- ضرورة أن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها.

- أن تكون هناك قابلية للتحقق والمقارنة وفي هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة الأمريكية الى أن المعلومات الواردة بالتقارير المالية ليست الا أداة مثل أي أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.

ج- عوامل تتعلق بالمؤسسة: هناك مجموعة من العوامل ترتبط بالمؤسسة منها: حجم المؤسسة، طبيعة النشاط الذي تمارس فيه، مستوى التأثير الذي تتركه على البيئة، أنواع المنتجات، عدد المساهمين الى غير ذلك من العوامل.

متطلبات المراجعة البيئية :

أشارت لجنة الاتحاد الاوروبي في مشروعها للمراجعة البيئية الى متطلباتها الاساسية، وكذلك أعدت وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية عناصر متطلبات وسياسات تلك المراجعة على النحو التالي (سهيلة، بلقاسم، 2015):

- 1- ضرورة مشاركة الوحدات الاقتصادية في مشروع المراجعة البيئية بهدف تشجيع الوحدات الاقتصادية على تحسين أدائها البيئي والتزامها بالقوانين البيئية.
- 2- ضرورة تنفيذ تلك الوحدات فحص بيئي مبدئي للمواقع التي تشارك فيها بهدف التعرف على التأثيرات البيئية الفعلية المحتملة لأنشطتها.
- 3- يتعين على الوحدات الاقتصادية تصميم وتنفيذ نظام لحماية البيئة، على أن يتضمن سياسات وأهداف وبرامج بيئية بالإضافة الى حتمية وجود نظام ادارة بيئية يهدف الى توفير البيانات والمعلومات الضرورية لتقييم الاداء البيئي.
- 4- ضرورة وجود نظام محاسبي بيئي يهدف الى توفير أساس علمي وعملي للقياس والتقارير عن الانشطة البيئية والتأثيرات ذات الصلة.
- 5- يتعين أن يتم اعتماد تقرير المراجعة البيئية عن طريق مراجعين مصرح لهم بمزاولة المهنة بحيث يقدم للجهات المختصة بالدولة، على أن تتاح نتائجه لمختلف أفراد المجتمع.
- 6- تحديد فترات تقرير المراجعة البيئية عن طريق المؤسسات الاقتصادية ويعتمد ذلك على عدة عوامل أهمها المشكلات البيئية التي يتم اكتشافها، ومدى تعقد أنشطة الموقع، ومقدار الانبعاثات المترتبة على تلك الانشطة، حيث يتعين أن تكون المراجعة سنة واحدة اذا كانت التأثيرات البيئية لأنشطة الموقع هامة.

- 7- ضرورة تمتع فريق المراجعة البيئية بالمعرفة والمهارات والخبرات اللازمة لتحقيق أهداف المراجعة البيئية، كما أن يجب عليهم المحافظة على تلك الكفاءة من خلال الالتزام ببرامج التعليم المستمر .
- 8- ضرورة أن يكون فريق المراجعة البيئية مستقلا عن الأنشطة التي يتم مراجعتها، كما يجب أن يتصف بالموضوعية عند تنفيذ عملية المراجعة.
- 9- يجب أن تكون هناك معايير لجودة أداء المراجعة البيئية.
- 10- يجب أن تتيح المراجعات البيئية تحقيق العديد من الاهداف لعل أبرزها تقييم وتطوير السياسات والممارسات البيئية، وتوفير المعلومات البيئية التي تحتاجها الجهات المستفيدة سواء الداخلية أو الخارجية، وتقييم نظم المحافظة على البيئة وحمايتها من الاضرار التي قد تنترتب على مزاوله المؤسسة لأنشطتها، وتقييم استخدام المؤسسة لمواردها، وتقييم ادارتها للمخاطر البيئية التي قد تتعرض لها، والتأكد من التزام المؤسسة بالقوانين البيئية والافصاح الكافي عن التأثيرات البيئية في القوائم المالية.
- 11- ضرورة وجود مبادئ ومعايير بيئية مقبولة بوجه عام يتم على أساسها الحد من المخاطر البيئية مثل مخاطر التلوث، ومؤشرات لتقييم الاداء البيئي بالإضافة الى وجود مقاييس أداء مستهدف ومتوقع تحقيقها في ضوء سياسات بيئية محددة.
- 12- وجود نظام للمحاسبة البيئية في المؤسسة.
- 13- ضرورة الافصاح الإفصاح عن الاداء البيئي في القوائم المالية .
- 14- وجود سياسات بيئية داخلية للمؤسسة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تناولنا مفاهيم المراجعة البيئية، حيث نجد أن المراجعة البيئية عبارة عن عملية منتظمة دورية للأداء البيئي باعتبارها أداة إدارية تساعد المؤسسة على مراجعة وتحسين أدائها البيئي بصورة مستمرة، والحد من الأضرار التي يمكن أن تلحق بها نتيجة للتأثيرات السلبية لأنشطة المؤسسة، وذلك من خلال مدى التزامها بالقوانين والتشريعات والسياسات البيئية، وتوصيل النتائج التي تم التوصل إليها إلى الأطراف المهتمة بها.

وللمراجعة البيئية عدة أسباب أهمها مخاطر التعرض لعقوبات وجزاءات قوانين حماية البيئة، والضغوطات المتزايدة من جماعات حماية البيئة، وتزايد الوعي لدى المستهلكين والمستثمرين والمؤسسات المالية والموردين، ومشاكل التلوث وأثارها.

كما تهدف المراجعة البيئية إلى تصميم نظام تقييمي يزود الإدارة بمعلومات عن الأداء البيئي بشأن الأهداف المحددة ضمناً لتحقيقها وترشيد القرارات المتعلقة بالبيئة وزيادة فعالية الرقابة على الأداء البيئي، ويعد نوعان للمراجعة البيئية، المراجعة البيئية الداخلية والمراجعة البيئية الخارجية.

كما تناول هذا الفصل مزايا وعيوب المراجعة البيئية، وعوامل نجاح المراجعة البيئية في المؤسسة، والتطرق إلى معايير المراجعة البيئية وقسمت إلى معايير المراجعة العامة، ومعايير العمل الميداني، ومعايير إبداء الرأي في (التقرير)، وكذلك تم التطرق إلى متطلبات المراجعة البيئية ومنها، وجود نظام محاسبي بيئي يهدف إلى توفير أساس علمي وعملي للقياس والتقرير عن الأنشطة البيئية وأن يتم اعتماد تقرير المراجعة عن طريق مراجعين مصرح لهم بمزاولة المهنة، ويجب أن يتوفر لفريق المراجعة البيئية المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة لتحقيق أهداف المراجعة البيئية، كما أن عليهم المحافظة على تلك الكفاءة من خلال الالتزام ببرامج التعليم المستمر، ويجب أن تكون هناك معايير لجودة أداء المراجعة البيئية.

الفصل الثاني

الاطار المفاهيمي للأداء البيئي

المبحث الاول: الاداء البيئي

المبحث الثاني: اساسيات تقييم الاداء البيئي

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة البيئية وتقييم الاداء البيئي

خلاصة الفصل

مقدمة:

تحتاج المؤسسات الى تحمل العديد من التضحيات لمنع الاضرار بالبيئة وذلك من خلال اصدار الدول للعديد من التشريعات والقوانين لإيجاد الوسيلة الأكثر فعالية للتصدي والحد من التلوث، وذلك عن طريق قيام المؤسسة بقياس وتقييم أدائها البيئي، وفي سبيل أداء تلك المهمة فإنها بدأت في استخدام المعايير التي قدمتها الهيئات المهنية العالمية لمساعدتها في تحديد مؤشرات قياس الأداء البيئي، وتستهدف الدراسة في هذا الفصل الى تقييم الاداء البيئي والتي سيتم التناول فيها ثلاثة مباحث وهي على النحو التالي:

المبحث الأول: الأداء البيئي.

المبحث الثاني: أساسيات تقييم الأداء البيئي.

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة البيئية وتقييم الأداء البيئي.

المبحث الأول

الأداء البيئي

مقدمة:

شهدت الوحدات الاقتصادية عدة تغيرات نتيجة للتطورات التي عرفتھا الأسواق العالمية بعد الحرب العالمية حيث استعملت المؤسسة أسلوب الأداء لضمان استقرارھا واستمراريتها، إلا أنه وبدافع الكفاءة والاستمرارية يتحتم على كل مؤسسة ترغب في ضمان بقائها ضمن محيط اقتصادي متقلب أن تكون فعالة، ويعتبر الأداء الحافز الرئيسي لأي مؤسسة، كون كل عمل تقوم به هذه المؤسسة تمليه عليها رغبتها القوية في تحقيق الأداء الجيد .

حيث أدت الضغوط التي مارستها التشريعات البيئية منذ بداية التسعينات إلى تغير مفهوم الأداء الاقتصادي حيث أصبح كل من البعد البيئي والإدارة البيئية يشكلان قضايا هامة بالنسبة للمؤسسة ، بناء على ذلك و بالنظر للسياق البيئي القائم، برز نوع جديد من الأداء حيث انتقل تقييم المؤسسة من الأداء الاقتصادي إلى أداء البيئي .

أولاً: تعريف: الأداء :

يعرف بأنه: "انعكاساً لقدرة المؤسسة وقابليتها على تحقيق أهدافها

"(الغالي، ادريس، ص477).

ويعرف بأنه: " يعبر عن نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس و معايير معينة تضعها بناء على أهدافها طويلة الأجل" (عباده، ص160) .
وهناك من يرى بأنه: " النتيجة النهائية لنشاطات المؤسسة" (المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص9) .

ثانياً: مفهوم الاداء البيئي:

في مجال الإدارة البيئية تعرف المنظمة الدولية للتقييس (الأيزو) الأداء البيئي على أنه: "النتائج الكمية القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية والمتعلقة بتحكم المؤسسة في جوانبها البيئية وذلك بناء على سياستها وأهدافها البيئية" (السقا، ابوالخير ،ص286).

ويعرف على أنه: "كل تصرفات المؤسسة اتجاه البيئة بغض النظر عن قابليتها أو غير قابليتها للقياس وبغض النظر أيضا عن تأثيرها عليها أو عدمه، أي أن الاداء البيئي هو كل تأثير للمؤسسة على البيئة سواء كان ذلك إيجابيا أو سلبيا" (عثمان، 2008، ص8).

يعرف بأنه : " كل النشاطات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء بشكل إجباري أو اختياري من شأنها منع الأضرار البيئية والاجتماعية الناتجة عن نشاطات المؤسسة الإنتاجية أو الخدمية أو التخفيف منها " (الشحادة، 2010، ص11).

وهناك من يرى أنه " كل النشاطات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء بشكل إجباري أو اختياري من شأنها منع الأضرار البيئية والاجتماعية الناتجة عن نشاطات المنظمة الإنتاجية أو الخدمية أو التخفيف منها" (الشحادة، 2010، ص 283).

كما عرف الاداء البيئي " بوصفه التأثير الحاصل نتيجة ممارسات عمليات ونشاطات المؤسسة على بيئتها، وبأنه منهج لتسهيل قرارات الادارة بخصوص الحفاظ على بيئة المؤسسة وذلك باختيار المؤشرات وجمع وتحليل البيانات وتقديم المعلومات وفقا للمعايير البيئية، وفي الاخير اعداد التقارير وتوصيل المعلومات والفحص الدوري" (الجبوري، 2010، ص200).

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء البيئي يشير إلى مدى كفاءة الإدارة البيئية في تخفيض التلوث وحماية البيئة و ترشيد استغلال الامثل للموارد الطبيعية ، مستخدمة أدوات قياس وتقييم الأداء البيئي .

ثالثا: أبعاد الاداء البيئي:

لأداء البيئي بعدين متمثلين في الكفاءة البيئية والفعالية البيئية وفيما يلي توضيح لكل منهما:

1- الكفاءة البيئية: إن الكفاءة البيئية من المواضيع البالغة الأهمية لأنه لا يمكن الحديث عن مؤسسة متطورة ومستمرة دون أن تتحدد بدقة درجة كفاءة الأسس والقواعد التي بنيت عليها، كما تعد مؤشرا هاما لنجاح النظام المطبق في المؤسسة، لذلك فقد عرفت الكفاءة لدى العديد من المختصين بأنها:

"التأكد من استخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الغايات والأهداف المرجوة منها"

(بروش، دهيمي، 2011، ص656) .

و الكفاءة البيئية هي : "توفير سلع وخدمات ذات أسعار تنافسية تشبع الاحتياجات الإنسانية وتحقق جودة الحياة في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات الايكولوجية وكثافة استغلال الموارد

خلال دورة الحياة للوصول بها إلى مستوى يناسب على الأقل مع طاقة حمل الأرضة التقديرية" (طاحون، 2005، ص10) .

وتعرف " بأن تقوم المؤسسة باستثمار مواردها المتاحة في المجالات التي تعطي أكبر المردودات" (الركابي، 2004، ص318).

وتعرف على انها: " قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، وتعتمد على القدرة والمعايير المستخدمة في قياسها على النموذج المستخدم في دراسة المنظمات، وغالبا ما يستخدم هذا المتغير بوصفه متغيرا تابعا لمتغيرات مستقلة أخرى مثل بناء السلطة وأنماط الاتصال وأساليب الإشراف والروح المعنوية والانتاجية" (زين الدين، 2011، ص79).

كما عرفت بأنها: " التأكد من استخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الغايات والاهداف المرجوة منها " (فوزية، 2009، ص5).

والكفاءة البيئية هي: "توفير سلع وخدمات ذات اسعار تنافسية تشبع الاحتياجات الانسانية وتحقق جودة الحياة في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات الايكولوجية وكثافة استغلال الموارد خلال دورة الحياة للوصول بها الى مستوى يناسب على الأقل مع طاقة الأرض التقديرية " (حنيش، 2013، ص118).

وتتحقق الكفاءة البيئية من خلال الآتي (الوافي، 2012):

أ- التركيز على خدمة العميل.

ب- التركيز على الجودة.

ج- منح اعتبارات أكثر لحدود الطاقة البيئية.

2- الفعالية البيئية:

لقد ظهر مفهوم الفعالية البيئية من خلال مؤتمر ريو سنة 1992، والمتعلق بجانب توريد السلع والخدمات وفق أسعارها التنافسية، والتي تلي الحاجات الانسانية وتحسين نوعية الحياة وكذلك تخفض حجم التأثيرات البيئية واستهلاك الموارد على مدى دورة الحياة، فالفعالية البيئية تعمل على تحسين الأداء البيئي والاقتصادي معا.

وعرفت الفعالية: " بأنها الحكم الانساني عن مدى ممارسة المؤسسة لعملها بشكل مرضي، وتشكل هذه الاحكام للمديرين الأساس للتغير المؤسسي الأول، وعندما لا تكون الفعالية مقنعة تكون التغيرات ضرورية" (المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2013، ص9).

ولقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة الفعالية البيئية على " أنها تقديم سلع وخدمات بأسعار تنافسية، تلبى حاجات المستهلكين وتحسين نوعية الحياة، وهذا بالحد من الآثار البيئية تدريجيا مع المحافظة على كمية الموارد الطبيعية اللازمة طوال دورة حياة المنتج وصولا الى مستوى منسجم يحمي الارض بشكل مستدام" (بروش ودهيمي، 2011، ص1182).

وتعرف أيضا على " أنها توفر السلع والخدمات تشبع الحاجات الانسانية وتحقق جودة الحياة للوصول بها الى المستوى الذي يتناسب مع الطاقة وتحمل الارض" (موساوي، 2014، ص36).

-عناصر الفعالية البيئية:

إن من شأن تبني المؤسسة للفعالية البيئية يمكنها من الحصول على قيمة مضافة أكبر، وقد حددها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة في العناصر التالية (رحمة ، ربيعة، 2016):

- تخفيض استخدام المواد في المنتجات والخدمات.
- تخفيض الكثافة الطاقوية (تخفيض الوحدات المدخلة من الطاقة لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج).
- تخفيض الانبعاثات السامة.
- تعظيم استرجاع المواد المستخدمة.
- تعظيم الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
- تدعيم استدامة المنتجات (زيادة دورة حياة المنتج).
- رفع حجم المنافع التي تقدمها المنتجات والخدمات.

نستنتج من هذه التعاريف أن الفعالية هي أكثر شمولية من الكفاءة، وأنها تستند في تقييمها على أهداف مرجعية تضعها المؤسسة والتي قد تتخذ شكلا ماديا كزيادة الانتاج كما ونوعا، أو العمل قدر الامكان على تقليص المنتجات المعابة أو قد تتخذ شكلا نقديا كزيادة رقم الاعمال أو هامش الربح.

وغالبا ما نجد أن كل من الكفاءة والفاعلية يصبان في هدف واحد، فسعي المؤسسة لزيادة رقم أعمالها (دليل الفعالية) يمكن أن تحققه من خلال التخفيض من خلال استهلاك السلع الوسيطة (دليل الكفاءة) مما يؤدي في النهاية الى تخفيض تكاليف الانتاج فالأسعار ومن ثم تعزيز مكانتها أكثر في السوق.

ثالثا: أهداف الأداء البيئي:

تهدف عملية الأداء البيئي تحقيق ما يلي(بروش، دهيمي، 2011، ص 1186):

- 1- فهم أفضل لأثر المؤسسة على البيئة.
- 2- توفير أساس للقياس الإداري والتشغيلي والبيئي.
- 3- تحديد الفرص المتاحة لتحسين كفاءة الطاقة والمواد المستخدمة.
- 4- تحديد ما إذا كانت الأهداف والغايات البيئية تسير كما هو مخطط لها.
- 5- إثبات التزامها للجوانب القانونية والتشريعية.
- 6- تحديد التوزيع الأنسب للموارد المخصصة.
- 7- زيادة الوعي من طرف العاملين والمجتمع.

رابعا: مؤشرات الأداء البيئي:

تهتم مؤشرات الاداء البيئي بتأثير المؤسسة على النظم الطبيعية الحية والغير حية المتضمنة للنظم البيئية، الارض الهواء، الماء.....الخ، تساعد تلك المؤشرات في تحديد التأثيرات الاكثر أهمية وازهار وربط الأهداف البيئية للمؤسسة وتطوير الموظفين، ولذا يجب أن تكون هذه المؤشرات المختارة للأداء البيئي متلائمة مع أهداف المؤسسة .

إن التعريف المقترح من طرف لجنة مؤشرات الأداء للجمعية الفرنسية للتسيير الصناعي تعتبر مؤشر الأداء بأنه: " معطى كمي يقيس الفعالية لكل أو جزء من منهج أو نظام مقارنة بemicار، مخطط أو هدف محدد ومقبول في اطار استيراجية المؤسسة "(الحسين، 2011، ص151).

أما تعريف المؤشر الوارد في موسوعة التسيير الإداري: "هو شخص أو شئ ما يقدم

معلومات وهو كذلك أداة قياس ما يقدم ملاحظات مفيدة" (Robetle Duff.1999 ، p262)

أما بالنسبة لخصائص مؤشرات الاداء البيئي تتمثل فيما يلي (سهيلة ، بلقاسم ، 2015):

1- أن توفر صورة ذات دلالة للأحوال البيئية والضغط على البيئة.

2- أن تكون بسيطة وسهلة التفسير.

3- أن تعتمد على معايير دولية توفر أساسا للمقارنة.

4- أن يتم توثيقها بكفاءة وبجودة ملموسة.

5- أن يتم تحديثها على فترات وفقا لإجراءات موثقة.

6- أن تكون ذات طبيعة مرنة حساسة.

7- أن تكون واقعية وتستند الى بيانات صحيحة.

8- أن تستطيع توقع التغيرات التي تحدث في المستقبل.

9- أن تعتمد على بيانات ذات سلسلة زمنية.

ويمكن تقسيم مؤشرات الاداء البيئي كما يلي :

أ- مؤشرات الفعالية: وتعتبر هذه المؤشرات عن مدى تحقيق الأهداف التي تسعى المؤسسات الى الوصول إليها وتحدد الفعالية بأنها قدرة المؤسسة على خلق درجة عالية من التلاؤم بين تركيبها الاداري والبيئي.

ب- مؤشرات الكفاءة: تعبر هذه المؤشرات على مدى قدرة الاستخدام الأمثل لكافة عناصر الإنتاج المتاحة في تحقيق الأهداف حيث تبين أن الكفاية الاقتصادية للمؤسسة وتتكون من الكفاءة التقنية والكفاءة الوظيفية.

ج- مؤشرات الإنتاجية: تعبر هذه المؤشرات على كمية المخرجات التي تنتجها المدخلات خلال فترة زمنية محددة وتعني الكفاءة الإنتاجية:

- انتاج اكبر قدر ممكن وأفضل نوعية ممكنة من المخرجات باستخدام مقدار محدد أو نوعية معينة من المدخلات.

- الانتاج قدر محدد ونوعية معينة من المخرجات باستخدام أقل كمية ممكنة من المدخلات.

د- مؤشرات النتائج: تقيس مدى درجة الاشباع و التي تأخذ عدة أشكال كالقيمة المنتظرة أو القيمة المحققة، وتقيس درجة أو عدم تحقيق الهدف في شكل مستوى النشاط، أو تكاليف أو هامش محقق وما الى ذلك.

هـ - مؤشرات الوسائل: هي مجموعة المؤشرات التي تهتم بالإنتاجية من خلال الوقوف على النتائج المحققة، انطلاقاً من الوسائل المستخدمة وتظهر غالباً في شكل نسب.

و- مؤشرات البيئة: وتسمح هذه المؤشرات بالحصول على معلومات حول بيئة العمل، وتكون هذه المؤشرات بسيطة وسهلة، مستحدثة على فترات منظمة وتوضح الأحوال البيئية والضغط على البيئة .

خامساً: التقرير عن الأداء البيئي:

ان تقارير المؤسسات لا بد أن تحتوي معلوماتها على الأهداف البيئية التابعة لعملياتها وهذه الخطوات لا بد أن تحتوي على اتصالات هامة للنظريات العامة بغض النظر عن الرؤية المعينة مثل التخطيط الطارئ، حيث أن التنظيم التابع للأمم المتحدة يطلب من الشركات أن تنشر صورة واضحة عن المؤثرات البيئية المعينة التابعة لها (رحمة، ربيعة، 2016، ص86).

ويلاحظ أن عدد المؤسسات التي تقوم بنشر نوع معين من التقرير البيئي قد تزايد بشكل ملحوظ كما أن المؤسسات الضخمة ذات التلوث والتي تعمل في قطاع الطاقة والصناعات الاستخراجية أو قطاع التشييد تقوم بنشر بيانات بيئية ومعلومات عن الصحة والأمان لفترة زمنية طويلة.

وتضم التقارير البيئية بيانات تفصيلية عن السياسات والمشاريع والأداء، ولكن هناك بعض المؤسسات التي اعتمدت على أطراف أخرى للحصول على البيانات وذلك من خلال أرقام التلفونات للشكاوى ومجالات المؤسسات.

فعلى سبيل المثال فإن تعليمات المملكة المتحدة وتعليمات السوق الأوروبية تطلب من المؤسسات نشر سجل عن أثارها البيئية، وتختلف المواصفات القياسية للأيزو 14001 في هذا الشأن حيث لا تجبر على نشر هذا السجل .

ولكن بالرجوع إلى نتائج التقرير البيئي، فإننا نجد أن معظم المؤسسات تقوم بإنتاج تقارير بيئية لأنها قد تواجه مشاكل إذا لم تقم بها، لأنه توجد ضغوط جوهرية من الحكومات والجماعات البيئية من أجل أن تقوم المؤسسات بتقرير عن البيانات البيئية .

يتضمن التقرير البيئي البيانات التي تفصح عن الأداء البيئي من حيث ما يلي:

- 1- الالتزام البيئي للشركة طبقاً للقوانين واللوائح .
- 2- الالتزام بمتطلبات الشهادات والتراخيص التي تؤكد على جودة نظام الإدارة البيئية .

- 3- الأصول الثابتة البيئية التي تم اقتنائها عن طريق المؤسسة في السنة المالية .
- 4- الالتزامات البيئية لمؤسسة .
- 5- بنود المصروفات البيئية الجارية .
- 6- العائد الاقتصادي البيئي الذي حققته .

سادسا: أنواع الاداء البيئي:

الاداء البيئي مرتبط بتحقيق المتطلبات والاهداف البيئية للمشروع في المحافظة على البيئة والحد من التلوث ومعالجة أثارها المختلفة، ويتم قياس الاداء البيئي كميًا، ووصفيًا، ومالياً ويعبر عنه ضمن القوائم المالية التقليدية والايضاحات المتممة لها أو عبر قوائم وتقارير مستقلة. ويعكس الاداء البيئي الجهود المبذولة لحماية البيئة والتفاعل معها، ويمكن تقسيم الاداء الى نوعين وهما (سهيلة ، بلقاسم ، 2015):

1- الأداء البيئي السلبي:

ويحصل من خلال الانتهاكات والمخالفات البيئية التي يقوم بها المشروع، ومن مظاهرها الاتي :

- أ- زيادات معدلات التلوث عن الحدود المسموح بها والاثر السلبي لذلك على البيئة.
- ب- الاستغلال الجائر للموارد والثروات الطبيعية مع عدم مراعاة للضوابط والاعتبارات البيئية وتأثير ذلك على البيئة المحيطة، وعدم تعويض الفاقد البيئي وتحقيق الاستدامة البيئية في تلك الموارد.
- ج- عدم الالتزام بأليات الانتاج النظيف والاستثمار في الاصول الانتاجية ذات الملائمة البيئية التي تساهم في خفض كميات التلوث وتقليل الطاقة المستخدمة ونوعها وتخفيض مستوى الضوضاء والضجيج الصناعي وغيره.
- د- التخلص الغير منتظم من المخلفات وعدم ادارتها بشكل يخدم البيئة.
- هـ- عدم الاهتمام بتوفير بيئة عمل داخلية سليمة من خلال توفير معدات السلامة المهنية وبرامج التدريب والتوعية البيئية والاندماج في المشاركة المجتمعية المحلية.

2- الاداء البيئي الايجابي:

يحصل الاداء البيئي الايجابي في الأساس من وجود رؤية بيئية استراتيجية للمشروع يتم بمقتضاها تطوير أساليب التشغيل والانتاج والتسويق لكي تتلاءم مع المتطلبات البيئية، والامتثال للقوانين البيئية والمعايير السائدة، ومن هذه المظاهر كالاتي :

أ- يجب أن تكون معدلات التلوث والنفايات ضمن الحدود المسموح بها، ويتطلب ذلك استثمار المشروع في اصول ومعدات ومراقبة وضبط التلوث والتحكم فيه.
ب-مراعاة قواعد وتطبيقات الانتاج النظيف والمستدام، بتحليل دورة حياة المنتج، واختيار مدخلات العملية الصناعية، وانتهاج أساليب ووسائل انتاج ملائمة بيئيا، واقتناء الآلات الصناعية وخطوط الانتاج الحديثة التي تراعي الاعتبارات البيئية باستخدام طاقة أقل ونتاجية أعلى وتخفيض الضجيج والضوضاء المصاحبة للصناعة، والاعتماد الجزئي أو الكلي على مصادر الطاقة النظيفة.

ج- تحسين بيئة العمل الداخلية وتوفير معدات السلامة المهنية والبيئية للعاملين والزائرين بالمشروع.

د- الالتزام ببرامج تعويض الفاقد البيئي واعادة التهيئة البيئية للمواقع المستغلة وعلى الأخص في المشروعات التي تستخدم الموارد الطبيعية كمصدر للمواد الداخلة في الصناعة.

هـ- القيام ببرامج الاصحاح والمعالجة البيئية للتلوث والاثار البيئية السلبية التي قد تحصل بفعل أنشطة المشروع من خلال معالجة الاصابة المرضية، ومعالجة المياه والأراضي والعقارات الملوثة وغيرها.

وكذلك يمكن تقسيم أنواع الاداء البيئي بحسب توقيتته وارتباطه بالعمليات التشغيلية الى

الانواع التالية :

- الاداء البيئي السابق (الوقائي):

عبارة عن الاجراءات والتدابير البيئية المتخذة قبل مرحلة التشغيل، ويتمثل في التخطيط والتدريب البيئي، واقتناء الاصول اللازمة للإنتاج النظيف وتخفيض التلوث، وتحسين بيئة العمل الداخلية، وتوفير أجهزة السلامة المهنية للعاملين وغيره.

-الاداء البيئي المصاحب (أثناء التشغيل):

ويتمثل في الرقابة على الاداء البيئي أثناء التشغيل ورصد ما يظهر من تجاوزات وانحرافات في سبيل التصحيح الفوري لها ومنع تراكمها واستمرارها، ومن صورة اقتناء أجهزة قياس ومراقبة التلوث واجراء الاختبارات العملية اللازمة للتربة والمياه والهواء وغيرها.

- الاداء البيئي اللاحق (العلاجي):

ويتمثل في برامج الاصحاح والمعالجة البيئية لما قد يظهر من انتهاكات بيئية بعد انتهاء الانتاج ومن أهم صورة معالجة الأضرار الصحية، ومعالجة التربة ومصادر المياه الملوثة وغير ذلك.

المبحث الثاني

أساسيات تقييم الأداء البيئي

مقدمة:

تواجه المؤسسة في الوقت الراهن عدة تحديات منها كيفية قياس وتقييم أدائها البيئي بهدف التقليل أو التخلص النهائي من التأثيرات السلبية للأنشطة الصناعية على المحيط البيئي بما يحقق لها من عوائد اقتصادية ويحافظ على ديمومة نشاطها واستمراريتها من خلال الأداء المستدام، لذا فإن الأمر يقتضي التحسين المستمر في أدائها وفعالية أنظمة قياس وتقييم الأداء البيئي لتحديد المستوى الحقيقي لأداء المؤسسة، وتوفير مختلف المعلومات على جميع المستويات بغية توجيه قرارات المؤسسة وسياساتها حيث سيتم التطرق في هذا المبحث مفهوم وأهداف تقييم الاداء البيئي ومؤشراته وكذلك اجراءاته .

أولاً: مفهوم تقييم الاداء البيئي:

يعرف تقييم الاداء البيئي وفقا لمواصفة الايزو 14031" بأنه منهج لتسهيل قرارات الادارة بخصوص الاداء البيئي للمؤسسة باختيار المؤشرات وجمع وتحليل البيانات وتقييم المعلومات وفقا لمقاييس الأداء البيئي للمنظمة و إعداد التقارير وتوصيل المعلومات والفحص الدوري وفي النهاية تطوير هذا المنهج" (عبدالحميد، 2005، ص9).

كما عرف تقييم الاداء البيئي على أنه: "عملية تقييم الأداء نتيجة تطبيق نظام الادارة البيئية والأهداف المرجوة من النظام البيئي الكفاء الذي يساعد على وضع معايير بيئية لمعرفة ما اذا كانت المؤسسة قد حققت هذه الاهداف"(Lateef. ، 2009 ، 262) ويعرف كذلك بأنه: "وسيلة ادارية لتقييم الاداء البيئي مصممة لتقدم لادارة معلومات معول عليها وقابلة للتقييم على أساس ما هو متحقق من الأداء البيئي وان كان الأداء يفى بالمعايير الموضوعه من قبل ادارة الشركة أم لا" (نجم، 2012، ص337).

وكذلك يعرف تقييم الاداء البيئي على أنه: "عملية رسمية لقياس وتحليل وكتابة التقارير الخاصة بالاداء البيئي لأي مؤسسة مقابل وضع المعايير من قبل الادارة" (درويش، 2005، ص122).

من التعاريف السابقة نستنتج أن تقييم الاداء البيئي هو آلية تعتمد على المؤشرات، تهدف إلى إبراز مدى فعالية الاداء البيئي بغرض منح الإدارة فرصة اتخاذ كافة التدابير البيئية والقرار اللازم.

ويتضح لنا مما سبق بأن تقييم الأداء البيئي يرتكز على الأسس التالية:

- الحصول على معطيات كمية عن الوضعية البيئية للمؤسسة .
 - تفسير المعطيات من خلال وضع مؤشرات تسمح بمقارنة هذه المعطيات مع معايير للأداء بحيث يتم التعرف على الفروق المتعلقة بهذه المعايير .
 - استدرج النتائج من أجل الإفصاح عنها .
- ويجب أن يشمل تقييم الاداء البيئي مايلي(صبري،2019):
- **تقييم من الناحية الفنية:** لرصد الأخطاء التي تؤدي إلى التلوث البيئي.
 - **تقييم من الناحية المالية:** لمعرفة إمكانية المؤسسة في إتباع النظام البيئي ومدى توفر المال الكافي لمنع التلوث.
 - **تقييم من الناحية البيئية:** ويشمل الآثار التشغيلية السالبة للبيئة ومدى إمكانية المنشأة في معالجتها.

ثانيا: أسباب تقييم الاداء البيئي:

- إن تقييم الأداء البيئي في المؤسسات يرجع إلى مجموعة من الأسباب أهمها ما يلي (لعبيدي، 2015):
- 1- كثرة معدلات تلوث البيئة ومن ثم زيادة حجم الإلتزامات البيئية أدى إلى تزايد الدعاوى القضائية التي كسبها أصحابها ضد الكثير من المؤسسات التي تتسبب أعمالها التشغيلية في الإضرار بالبيئة.
 - 2- وقوع العقوبات والغرامات المالية من قبل السلطات الحكومية على المؤسسات المخالفة للقوانين والنظم البيئية، أدى الى الزام المؤسسات بضرورة الافصاح الكافي عن أدائها البيئي بصورة دورية منتظمة.
 - 3- زيادة الاهتمام بالصحة والامان والبيئة، نتيجة اهتمام المؤسسات بالبيئة وتقييم الاداء الالزامي لها.
 - 4- انتشار الوعي البيئي، بسبب اهتمام المجتمع والأطراف ذات المصلحة بالمعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالأداء البيئي والتي تنشرها المؤسسات، بهدف تقييم المؤسسة بصورة موضوعية، مما ينعكي على قرارات المستثمرين.

5-زيادة طلب الإدارة على معلومات التكاليف البيئية، بهدف الكشف عن مدى قدرة المؤسسات على تحقيق أهداف استيرتاجية، والتي تتمثل في تقديم منتج ذو جودة عالية وبسعر مناسب ودون الاضرار بالبيئة (انتاج منتجات صديقة للبيئة) .

ثالثا: أهداف تقييم الأداء البيئي:

تهدف عملية تقييم الأداء البيئي تحقيق ما يلي (بلعباس،أمال،2021):

- 1- فهم أفضل لأثر المؤسسة على البيئة.
- 2- توفير أساس للقياس الإداري والتشغيلي والبيئي.
- 3- تحديد الفرص المتاحة لتحسين كفاءة الطاقة والمواد المستخدمة.
- 4- تحديد ما إذا كانت الأهداف والغايات البيئية تسير كما هو مخطط لها.
- 5- إثبات التزامها للجوانب القانونية والتشريعية.
- 6- تحديد التوزيع الأنسب للموارد المخصصة.
- 7- زيادة الوعي من طرف العاملين والمجتمع وتحسين العلاقات مع العملاء.

رابعا: فوائد تقييم الأداء البيئي:

إن التزام المؤسسة بتنفيذها لتقييم الأداء البيئي مهم جدا فالمعلومات المتحصل عليها من خلال تقييم الأداء البيئي يمكن أن تفيد المؤسسة فيما يلي(بروش، 2011):

- 1- تحديد جميع الأنشطة المهمة من خلال وضع شروط الأداء البيئي.
- 2- تحديد الآثار البيئية المهمة.
- 3- تحديد إمكانية تسيير أفضل للآثار البيئية كالوقاية من التلوث.
- 4- تحديد الرغبات المشتركة من خلال الأداء البيئي.
- 5- تحسين فعالية المؤسسة.
- 6 - تحديد الفرص الإستراتيجية.

خامسا: مؤشرات تقييم الأداء البيئي:

تعتبر مؤشرات الأداء البيئي أداة أساسية في تعين المشكلات البيئية، تحليلها، تقويمها، وتحديد الأولويات، وذلك من أجل معرفة ما اذا تمكنت المؤسسة من تحقيق أهداف البيئة من عدمه.

1- مفهوم مؤشر الأداء البيئي:

تعرف مؤشرات الأداء البيئي بأنها "تلك المقاييس الكمية والمالية التي يمكن استخدامها لإدارة وقياس وتقييم الأداء البيئي في المؤسسات بهدف رفع مستوى كفاءة وفعالية أنشطتها البيئية، وتبسيط الضوء على كيفية تحسين أدائها البيئي، على إمكانية خفض تكاليفها البيئية وتقديم معلومات وبيانات موضوعية ودقيقة، تسمح بإجراء المقارنات المختلفة على مستوى المؤسسة، وتساعد في نفس الوقت على إعداد التقارير البيئية لدعم وترشيد القرارات المختلفة" (على، 2010، ص91).

2- أهداف مؤشرات الاداء البيئي:

تتمثل أهداف مؤشرات الاداء البيئي في ما يلي (درويش، 2010):

- أ- مقارنة الاداء البيئي للمؤسسة خلال سلسلة زمنية معينة.
- ب- تبسيط الضوء على إمكانية تحسين الاداء البيئي.
- ج- السعي الى تحقيق الاهداف البيئية.
- د- التعرف على إمكانية خفض التكاليف البيئية.
- هـ- مقارنة الأداء البيئي بين المؤسسات الصناعية المماثلة، كما تسهل اعداد التقارير البيئية داخليا وخارجيا.

3- مؤشرات تقييم الأداء البيئي:

تقدم مؤشرات الأداء البيئي معلومات لإدارة المؤسسة حول التحسن المحقق في جانب من جوانب أنشطتها،

ولهذا يمكن تقسيم مؤشرات الأداء البيئي إلى الأقسام التالية (ساكر و رايس، 2011):

أ- مؤشرات الإدارة البيئية:

وتتضمن جهودات الإدارة للتأثير على الأداء البيئي للمؤسسة التي تختص بما يلي:

- الرؤية والإستراتيجية والسياسة.
- الهيكل التنظيمي للإدارة البيئية.
- نظم الادارة والتوثيق المتعلق بها.
- الالتزام الإداري الخاص بالمسائل البيئية.

- الاتصالات بالأطراف الداخلية والخارجية ذات المصلحة.

ب- مؤشرات الحالة البيئية:

هذه المؤشرات توفر معلومات عن الحالة البيئية المحلية أو الإقليمية أو الدولية للبيئة مثل: سمك طبقة الأوزون، متوسط الحرارة العالمية، تركيزات التلوث في الهواء والترية والمياه... الخ

ج- مؤشرات الأداء البيئي:

وتنقسم هذه المؤشرات إلى قسمين:

- مؤشرات تشغيلية بيئية: وتتعلق بمجالات قياس الحيازة والمقاييس الفنية للمنتج العملية ومقاييس استعمال المنتج العملية وتصريف المخلفات.

- مؤشرات الأثر البيئي: ويتعلق هذا النوع من المؤشرات بالمخرجات مثل إجمالي المخلفات، إستهلاك المواد والمياه والطاقة وانبعاث الغازات.

سادسا- إجراءات تقييم الأداء البيئي:

تتمثل إجراءات تقييم الأداء البيئي فيما يلي (سهيلة ، بلقاسم ، 2015):

1- فحص العمليات التشغيلية: يجب على المراجع في هذا المجال أن يحدد المواد الأولية المستخدمة في التصنيع وخصائصها وتأثيراتها على البيئة وكذلك الضوضاء والضجيج والإشاعات الاهتزازات وكل أشكال التلوث التي تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على أشكال الحياة والموارد الطبيعية ومقارنتها بالضوابط والمعايير البيئية المفروضة من الجهات المسؤولة عن حماية البيئة بشأن استخدام هذه المواد.

2- تقييم إجراءات المعالجة وتحديد فاعليتها: تتطلب من المراجع أن يكون لديه خبرة فنية واسعة في مسألة تحديد الأساليب والممارسات الواجب اعتمادها من قبل مختلف الوحدات الاقتصادية للسيطرة على التلوث وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية.

3- مراعاة المعايير المفروضة لحماية البيئة و تحسينها: أي المقاييس المحددة طبقا لمستويات التلوث المسموح ويجب أن تتصف هذه المعايير بالمرونة والوضوح والقابلية للتكيف.

3- المفاضلة بين التكاليف: التكاليف التي تصرف في معدات منع التلوث والتكاليف التي تصرف لمكافحة التلوث وتحديد فاعليتها على كل وحدة ومدى تحقيقها للوفرات النقدية وتقييم الأثر البيئي، ترتيب أولويات العمل على أساس علمي ينصرف إلى فهم طبيعة

المشكلة، أسبابها، الظروف التي ظهرت فيها وتطورها مع مرور الزمن والتحليل اللازم لمعالجتها ماديا وفنيا واجتماعيا.

سابعاً: أسباب الاهتمام بتقييم الأداء البيئي :

هناك عدة أسباب للاهتمام بتقييم الأداء البيئي من أهمها
(العبيدي، 2015، ص127) :

1-مقابلة التشريعات البيئية .

2-القبول الاختياري المتزايد للميرين لادارة الاثار البيئية للمشروعات .

3-تزايد عدد المساهمين والمستثمرين الاخلاقيين .

4-تشجيع المؤسسات التعليمية والأجهزة الحكومية المحلية والقومية والدولية لانتاج هذه المعلومات .

5-مساعدة الإدارة في أداء أنشطتها البيئية .

6-تزايد عدد المؤسسات التي تتبنى مفهوم الكفاءة الاقتصادية البيئية

كمحرك منطقي لادارة وكأسلوب يعزز استراتيجيات تشجع وتصور الشرعية الاجتماعية (والكفاية الاقتصادية البيئية هي مصطلح يعبر عن الاستخدام الجيد للموارد البيئية المتاحة لمقابلة أهداف اقتصادية وبيئية ، أو بمعنى تحقيق وإنجاز المخرجات بأقل من مستوى المدخلات .

ثامناً: ابعاد تقييم الاداء البيئي :

لتقييم الأداء البيئي أبعاد مختلفة وتتمثل هذه الأبعاد في ما يلي (رحمة ، ربيعة ، 2016):

1- البعد التشريعي والقانوني: من خلال هذا البعد يعتبر تقييم الأداء البيئي بمثابة إجراء حكومي لتقييم الوضع البيئي في منطقة معينة بعد إنشاء وتشغيل عدد من الأنشطة التموينية بهذه المنطقة، بهدف التعرف على التأثيرات الإيجابية والسلبية على البيئة نتيجة تنفيذ تلك الأنشطة، وعادة ما يكون هذا الإجراء ذا طبيعة إقليمية .

2- **بعد المراجعة البيئية** : من خلال هذا البعد يعتبر تقييم الأداء البيئي وسيلة إدارية تتضمن تقييم موضوعي لكيفية أداء عمل المؤسسة في تحقيق هدف حماية البيئة، وذلك من خلال تسهيل الرقابة الإدارية على التطبيقات البيئية وتقييم سياسات المؤسسة في الوفاء بالمتطلبات البيئية، وتحديد مدى الالتزام بالسياسات البيئية .

3- **بعد التنمية المستدامة**: من خلال هذا البعد يعتبر تقييم الأداء البيئي وسيلة للمحافظة على مكونات البيئة والارتقاء بها، ومنع تدهورها أو تلوثها أو الإقلال من حد التلوث، والتصدي لأي تغيير في خواص البيئة، بهدف عدم

الإضرار بالكائنات الحية و أي ممارسة تضر بالحياة البيئية، ويطلق على ذلك مفهوم حماية البيئة .

4- **بعد المحاسبة المستدامة** :يعتبر تقييم الأداء البيئي من خلال هذا البعد، أداة فعالة في التحليل والتقييم باستخدام المعلومات البيئية، بحيث يكون الهدف منها تحسين الأداء البيئي و الاجتماعي ، وتطوير أدوات وإجراءات إعداد التقارير بهدف قياس وتقييم الأداء المستدام للمؤسسة، وذلك عن طريق الفحص المنظم للأثار السلبية الي تشأ عن البرامج التنموية بهدف تخفيف الأثار البيئية الضارة وتعظيم الأثار الإيجابية، بالإضافة إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها .

5- **بعد المحاسبة المالية البيئية (المحاسبة الخضراء)**: يعتبر تقييم الأداء البيئي من خلال هذا البعد، وسيلة إدارية

يتم استخدامها في الحد من التلوث والفاقد، ودعم الإدارة في تخفيض التكاليف البيئية، وفحص أثر منتجات وخدمات

وأنشطة المؤسسات على البيئة الداخلية والخارجية، والاهتمام بقرارات تقييم الاستثمارات للحد من الأثار العكسية على البيئة، وتحسين الأداء البيئي، وأيضا التقرير عن تكاليف الالتزامات البيئية التي حدثت، وبيان الأنشطة البيئية الخاصة بالمنع والرقابة و إصلاح الأضرار البيئية.

6- **بعد المحاسبة الإدارية البيئية:** يعتبر تقييم الأداء البيئي من خلال هذا البعد، أداة منهجية الهدف منها تحديد وقياس وتحليل وتفسير وتوصيل المعلومات البيئية المالية والعينية اللازمة لمساعدة إدارة المؤسسة في إنجاز أهدافها وتحسين أدائها البيئي .

7- **بعد نظم الإدارة البيئية:** يعتبر تقييم الأداء البيئي من خلال هذا البعد، سلسلة من الإجراءات والوسائل لتحديد الآثار البيئية المحتملة وتقييمها، وكذلك تقييم التشريعات والسياسات والبرامج المهمة بالبيئة، والإفصاح عنها في صورة معلومات عامة للجمهور .

تاسعا: أساليب تقييم الأداء البيئي:

إن وضع المؤسسة لبرنامج منظم للخفض من التلوث بمختلف أنواعه، يستلزم وضع خطة إستراتيجية وتحديد الإجراءات والخطوات وتجميع المعلومات عن مصادر وكميات وأنواع ودرجة خطرة هذه الملوثات والتقييم الفني لبدائل تخفيض هذه الملوثات، وبغية تحقيق ذلك لا بد أن تتبنى المؤسسة أسلوبا يمكنها من تخفيض ورقابة تكاليف الأداء البيئي مما يحقق لها التوافق البيئي في حدود أقل تكلفة ممكنة، وأن تحقيق ذلك يستلزم تحديد أساليب وطرق تمكن المؤسسة من تقييم الأداء البيئي وتمثل أهم الأساليب في (سهيلة، بلقاسم ، 2015):

1- **أسلوب المحاسبة الإدارية البيئية:** إن التحليل البيئي يمثل أحد مناهج المحاسبة الإدارية الإستراتيجية، والذي يتضمن استخدام الموارد المتجددة وفقا للمفاهيم الأخلاقية، وتوضيح أثر البيئة على أداء المؤسسة، وتوضيح المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق المؤسسة كما يعتبر التحليل البيئي أساسا للوفاء بمتطلبات الإدارة العليا من المعلومات والتي تعتمد عليه القرارات الإستراتيجية، إلا أن ذلك لم ينعكس على أساليب المحاسبة الإدارية الإستراتيجية بصورة واضحة وهو ما نتج عنه حاجة الإدارة إلى المزيد من المعلومات عن تأثير أنشطة المؤسسة على البيئة المحيطة، وتوضيح أثر البيئة على أداء المؤسسة، الأمر الذي تطلب إضافة بعد جديد لنظام المحاسبة الإدارية وهو البعد البيئي لمواجهة هذه المتطلبات بهدف ترشيد القرارات الإدارية المختلفة.

مفهوم المحاسبة الإدارية البيئية: يمكن تعريف المحاسبة الإدارية البيئية بأنها المحاسبة التي تقوم بتحديد وتجميع وتقدير وتحليل واستخدام المعلومات المادية (المعلومات التي تتعلق باستخدام وتدفق الطاقة والمياه والمواد الخام) والمعلومات النقدية (المعلومات التي تتعلق

بالتكاليف والأرباح والمدخرات البيئية) وإعداد التقارير الداخلية، وتوفير أي معلومات أخرى مما يساعد متخذي القرار في ترشيد القرارات البيئية وغيرها من القرارات داخل المؤسسة. (ابراهيم، 2011، ص39).

ويمكن عرض أدوات وأساليب الإدارة البيئية في تقييم الأداء البيئي كما يلي (عوض، 2017):

أ- **أسلوب تحليل النشاط:** يعتبر هذا الأسلوب من الأنظمة التكاليفية التي تستخدم كوسيلة للرقابة على التكلفة عن طريق التحديد الدقيق للمنتجات والأنشطة المتسببة في حدوثها، وبالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يعمل على تحديد ووصف الأنشطة البيئية وعدد الأفراد الذين يقومون به، وتحديد الزمن اللازم لأداء النشاط البيئي وقيمه، ويعتمد هذا الأسلوب على مدخل مقارنة الأنشطة بأفضل الأنشطة البيئية المماثلة والذي يطلق عليه الأنشطة المرجعية ويعتبر أسلوب تحليل النشاط الأساس لمدخل التكلفة على أساس النشاط.

ب- **أسلوب حساب التوازن البيئي:** يطلق على هذا الأسلوب حساب التوازن الايكولوجي أو الحساب الأخضر أو حساب تحليل المدخلات والمخرجات ويعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الهامة في المحاسبة الإدارية البيئية نظرا لكونه وسيلة للتحكم في التأثيرات البيئية. ويؤدي تطبيق هذا الأسلوب إلى توفير معلومات تتعلق بفحص وقياس تأثير الاستثمارات البيئية وتحديد مجالات للتطوير، وإعلام المهتمين بنتائج الأداء البيئي للمؤسسة وزيادة الإهتمام والوعي بالممارسات البيئية.

ج- **أسلوب المحاسبة البيئية بالوحدات النقدية:** يقيس هذا الأسلوب جميع الوحدات البيئية الخاصة بالمؤسسة بهدف تقديم معلومات مختلفة الأغراض من أجل عملية اتخاذ القرار، ويهتم هذا الأسلوب بالتركيز على رقابة وتقييم الآثار الاقتصادية والبيئية للمؤسسة في صورة نقدية ومالية، وإعداد تقارير محاسبية بيئية لخدمة الإدارة في تقييم أدائها.

د- **أسلوب المحاسبة البيئية بالوحدات العينية:** يعتبر هذا الأسلوب أداة تقييم الأثر البيئي للمشروعات القائمة، حيث يعمل هذا الأسلوب إلى توفير المعلومات لكافة الأطراف المهتمة بشؤون البيئة لأغراض تقييم الأداء البيئي الاستراتيجي، مما يسمح ببناء تقارير توضح مؤشرات ومعايير للقياس البيئي الاستراتيجي كميًا وعينيًا، مثل قياس تلوث الهواء، كميات الإشعاع المتسرب، كمية نفايات الإنتاج الصلبة .

هـ - أسلوب المحاسبة عن توازن الموارد: يستخدم هذا الأسلوب وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، خرائط تدفق وسير العمليات في تتبع المدخلات والمخرجات وبصفة خاصة المخلفات، حيث توضح هذه الخرائط تفاصيل مراحل العمليات التي تتوزع على الأنشطة الرئيسية، ويحقق هذا الأسلوب تطوير إنتاجية الموارد، وتقييم الأداء البيئي من خلال تحديد كمية مواد المخزون والاستهلاك ومخلفات الإنتاج.

و - أسلوب تحليل تكاليف دورة حياة المنتج والعائد المتوقع: يعتبر هذا الأسلوب من المداخل الهامة للمحاسبة الإدارية البيئية، حيث يأخذ في الاعتبار التكاليف والعوائد البيئية عند المفاضلة بين بدائل تنفيذ البرامج والأنشطة، وبالتالي التوصية بأفضل البدائل من الناحيتين الاقتصادية والبيئية معاً.

ز - أسلوب مؤشرات لتقييم الأداء البيئي: تعتبر مؤشرات الأداء البيئي مقياساً نسبياً لعنصرين أو متغيرين لشرح وتفسير وتحديد ظاهرة معينة، ويحقق استخدام تلك المؤشرات زيادة الاهتمام بالتنمية المستدامة، والتي أضافت بعداً آخر لتقييم الأداء البيئي بحيث يشمل شقين مالي وعيني، ويستخدم هذا الأسلوب مؤشرات نقدية مثل مقدار الإنفاق لإزالة التلوث البيئي، ونسبة التلوث البيئي ونسبة مصاريف تشغيل أنشطة مكافحة التلوث إلى الصافي دخل المؤسسة.

2- أسلوب القياس باستخدام بطاقة الاداء المتوازن:

أ - تعرف بطاقة الأداء المتوازن: " بأنها عمل نظامي حاول تصميم نظام لتقييم الأداء يهتم بترجمة إستراتيجية المؤسسة إلى أهداف محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة ومبادرات للتحسين المستمر، كما أنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المنظمة" (بلاسكة، 2012، ص23).

ب - أهمية بطاقة الأداء المتوازن: إن أهمية بطاقة الأداء المتوازن تتبلور من خلال المنافع العديدة من استخدامها، التي جاءت نتيجة لتوظيفها في مؤسسات مختلفة ويمكن تلخيص الأهداف في ما يلي (عريوة، 2011):

- أنها تزود المدراء بمؤشرات السبب ومؤشرات النتيجة عن مؤسساتهم.
- تحديد المقاييس في بطاقة الأداء المتوازن يمثل الدافع الأساسي للأهداف الإستراتيجية للمؤسسة ومتطلبات المنافس.

- تعمل على إيجاد تعامل بين الأهداف ومقاييس الأداء.

إن دمج المؤشرات البيئية في بطاقة القياس المتوازن يؤدي إلى تحقيق الترابط بينها وبين رسالة المؤسسة ككل، بالإضافة إلى إمكانية تنفيذها وتطبيقها في كل أنحاء المؤسسة من خلال تحقيق إستراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة.

وهناك ثلاث طرق مختلفة لاستخدام بطاقة القياس المتوازن في الأغراض البيئية تتمثل في أنه يمكن استخدامها للتركيز على الإدارة بالأهداف، أو كنظام للمعلومات، أو لتصوير علاقة السبب والنتيجة بين المقاييس المختلفة، إلا أن بطاقة القياس المتوازن للأداء تعتبر أكثر من مجرد نظام معلومات أو أداة لتحديد الأهداف ووضع صورة واضحة للعلاقة بين المقاييس البيئية، فهي تعتبر بمثابة مدخل منظم ومعروف لتنفيذ وتطبيق المقاييس البيئية، حيث أنه إذا لم تدرج المقاييس البيئية في بطاقة القياس المتوازن للأداء عند تطبيقها

في المؤسسة، فإن دورها قد ينخفض ليصبح مجرد جزء غير رسمي في تحديد الأهداف التنظيمية، وقد جعلت بطاقة الأداء المتوازن للأداء القضايا البيئية جزءاً من المقاييس الإدارية اليومية عند إعداد تقارير الأداء، فعن طريق بطاقة القياس المتوازن للأداء أصبحت المؤسسات قادرة على تحسين أدائها البيئي من خلال تسليط الضوء على العلاقات السببية بين الاهتمام بالقضايا البيئية وتخفيض التكاليف (حنفاوي، 2018).

المبحث الثالث

العلاقة بين المراجعة البيئية وتقييم الأداء البيئي

مقدمة:

شهدت المراجعة نمواً وتطوراً كبيراً وذلك من مراجعة مالية تقليدية إلى مراجعة إدارية إلى مراجعة اجتماعية إلى مراجعة بيئية عندما أدركت الإدارة العليا والإدارة البيئية للوحدات الاقتصادية أن مراجعة الأداء البيئي هي أحد المكونات الأساسية في نظم الإدارة البيئية، فقد أصبحت الإدارة تهتم بمدى واسع من خدمات الفهم البيئي وتطور الأداء لمساعدتها في إدارة عمليات المؤسسات للوفاء بآمال وتوقعات الأطراف المعنية عن كيفية نهوض الوحدات الاقتصادية بتلك المسؤوليات وتقع هذه الاختبارات وعمليات الفحص المختلفة تحت عنوان مراجعة الأداء البيئي.

و سنتناول في هذا المبحث كل من أهمية المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي، ومراحل المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي، وصعوبات المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي.

أولاً: أهمية المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي:

تمثل المراجعة مركز اهتمام في كل مؤسسة، وتلعب دوراً هاماً وحيوياً من خلال الوظائف التي تقوم بها، و ان وظائف المراجعة والمسؤوليات الملقاة على عاتقها تزداد باستمرار لتواكب التطورات العديدة والمتسارعة في بيئة الاعمال.

لقد كان من أهم هذه التطورات التي يجب مواكبتها هو القيام بتقييم الاداء البيئي للمؤسسة، حيث أنه في بيئة الاعمال المعاصرة أصبحت المؤسسات مطالبة بالقيام بمراعاة الآثار البيئية الناتجة عن قيامها بأعمالها، بالإضافة الى الالتزام بكافة التشريعات والقوانين البيئية، وكذلك العمل بشكل جاد على حماية البيئة ومعالجة كافة الاضرار والمشكلات الناتجة عن ممارسة المؤسسات لأعمالها.

وبالتالي ستجد المؤسسات أن هناك ضرورة لتوسيع أعمال المراجعة القائمة لديها لتشمل على القيام بالمراجعة البيئية، وبذلك من الممكن لن تلعب المراجعة دوراً هاماً عندما تقوم بتقييم الاداء البيئي، من خلال توضيحها للوضع البيئي للمؤسسات التي تقوم بمراجعتها، وتحدد مدى الالتزام من قبل هذه المؤسسات بالقوانين والتشريعات البيئية، ومدى الالتزام بالسياسات البيئية الموضوعة داخل المؤسسة، كما ستقوم المراجعة بتحديد المشكلات البيئية، والاضرار البيئية التي

تتسبب بها المؤسسة وستضع اقتراحات وحلولا لتغطي كافة المشكلات البيئية والتعويض عن هذه الاضرار (دريباتي، 2009).

ثانيا: أهداف المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي:

يمكن تلخيص أهداف المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي للمؤسسة فيما يلي (درويش، 2013):

1- فحص مدى التزام المؤسسة بمعالجة الاثار السلبية لأنشطتها وعملياتها على البيئة، من خلال مقارنة البرامج المخططة مع ما تم تنفيذه فعلا في ضوء القوانين واللوائح والسياسات الادارية المنظمة.

2- تقييم مدى صحة ودقة الاعتراف والقياس المحاسبي للأعباء والالتزامات البيئية (الفعلية والمحتملة) التي تتحملها المؤسسة في سبيل معالجة الاثار السلبية على البيئة في صورة مالية من ناحية، والعرض والافصاح المحاسبي عنها في القوائم المالية للمؤسسة من ناحية أخرى، وتوصيلها للأطراف المهمة للاستفادة منها في اتخاذ قراراتها من ناحية ثالثة.

3- التقرير عن نتائج ما تم التوصل اليه بشأن الفحص والتقييم في تقرير مستقل أو ضمن التقرير النهائي لمراقب الحسابات عن المؤسسة المكلف بمراجعة حساباتها.

4- التنبيه على الادارة وكافة الاطراف المستفيدة من خدمات المراجعة الى المخاطر البيئية المحتملة وكيفية التعامل معها، من خلال الاستعانة بمجموعة من الخبراء ذو العلاقة، مع بيان اثر هذه المخاطر على قدرة المؤسسة على الاستمرارية.

ثالثا: مراحل مراجعة الأداء البيئي:

تعددت الكتابات من قبل الكتاب والباحثين حول ماهية مراحل مراجعة الاداء البيئي وكيفية عمله ، إلا إن معظمها اتفق في نقاط رئيسية لهذه المراحل عند القيام بها والباحث سيعرض هذه المراحل .

الخطوات الواجب الالتزام بها قبل بدء عملية مراجعة الاداء البيئي:

هناك مجموعة من الخطوات أو الترتيبات المبدئية التي يتعين على المراجعين البيئيين أخذها في الاعتبار والتي تتمثل في الآتي (منصوري ،رمزي ،2008،ص11) :

- 1- التأكد من دعم الإدارة العليا في المنشأة للمراجعة البيئية، وإنها تتحمل المسؤولية النهائية عن أدائها البيئي.
- 2- التعرف على طبيعة عمل المنشأة وكذلك الصناعة التي تنتمي إليها.
- 3- التعرف على الممارسات الجارية للقوانين والسياسات البيئية، وذلك بهدف معرفة ما إذا كانت الأمور البيئية يترتب عليها مخالفات نظامية أم لا.
- 4- معرفة طبيعة المواد المستخدمة في العمليات الصناعية ومصادر الحصول على هذه المواد.
- 5- التجهيزات المستخدمة في العملية الإنتاجية.
- 6- تحديد الأنظمة التي سيتم إجراء المراجعة البيئية لها.
- 7- معرفة نظام التحكم في النشاط الإداري، وتقييم قدرات السيطرة على تطويره.
- 8- التأكيد على أن العمل سيكون في شكل فريق جماعي لتحقيق الهدف من هذه المراجعة.

- مراحل عمل المراجعة البيئية:

لقد حددت المنظمة العالمية للمواصفات القياسية (ISO) مجموعة من النقاط المحتملة التي يجب النظر إليها عند القيام بعملية المراجعة البيئية وكان ذلك في المواصفة (ISO 19011) وذلك على النحو الآتي (سليمان، ص21):

- 1- تخطيط وجدولة عملية المراجعة.
- 2- التأكد من كفاءة مدير فريق المراجعة والمراجعين.
- 3- اختيار فريق المراجعة المناسب وتحديد أدوارهم ومسئولياتهم.
- 4- القيام بعملية المراجعة ومتابعة الأداء.
- 5- مراقبة سجلات برنامج المراجعة ومراقبة فعالية البرنامج.
- 6- التقرير إلى الإدارة العليا عن النتائج المحققة.

وعلى ضوء هذه النقاط المعممة فإن مراحل المراجعة البيئية تنقسم إلى المراحل التالية :

المرحلة الأولى - مرحلة الإعداد للخطة:

في هذه المرحلة من مراحل عملية مراجعة الاداء البيئي هناك العديد من الخطوات الرئيسية وهي(منصوري، رمزي، 2008، ص13):

آ- تحديد هدف ونطاق المراجعة والجدول الزمني لها:

المقصود بتحديد أهداف المراجعة البيئية هو تحديد الغرض من القيام بها سواء كانت تلك الأهداف رئيسية أو فرعية مثل فحص العمليات، وتحديد مدى الالتزام بالقوانين والسياسات البيئية والبرامج التدريبية إلى القضايا البيئية، وتقييم الممارسات التي تقوم بها المنظمة للتخلص من النفايات.

وبقيا العملية الإنتاجية وكحد أدنى ينبغي أن تتضمن تلك الأهداف تقييم مدى التزام المنشأة بالقوانين والتشريعات البيئية السائدة، وبناءً على أهداف المراجعة يتم تحديد نطاق عملية المراجعة الذي يجب أن يحدد كافة المجالات والعمليات والأنشطة التي سيتم تغطيتها والجدول الزمني لها عن طريق وضع هذه الخطط على أجزاء للمراجعة من حيث متطلبات الزمن (التوقيت) والتتابع.

كأن تقسم مثلاً إلى فطمة مراجعة الأنشطة البيئية، وخطة مراجعة السياسات البيئية، وخطة مراجعة البرامج البيئية وغيرها من التقسيمات التي تضمن تحقيق الأهداف وتراعي عنصر الزمن.

ب- معرفة بيئة نشاط العمل جيداً:

يتعين على المراجع ع ند التخطيط للمراجعة البيئية الحصول على معلومات من أنشطة للمنشأة وتأثيرها على البيئة، وعمليات التشغيل للمنتجات، والصناعة التي تنتمي إليها، ويمكن أن يحصل المراجع على تلك المعلومات بالوسائل الآتية:

خبرته السابقة من العمل بالمنشأة ومجال الصناعة.

مناقشة المسؤولين عن الرقابة الداخلية والرقابة البيئية.

مناقشة المسؤولين الإداريين ومشرفي أقسام التشغيل عن الموضوعات البيئية المهمة بالمنشأة.

النشرات التي يصدرها قطاع الصناعة الذي تنتمي إليه المنشأة إن وجدت.

زيارة مواقع التشغيل والمشروعات الخاصة بالمنشأة.

المستندات المتعلقة بالموضوعات البيئية مثل (الموازنات - تقارير الرقابة الداخلية - التقارير البيئية عن السنوات السابقة - خطط التسويق والمبيعات).

مع ضرورة قيام المراجع دائماً بتحديث المعلومات التي يتحصل عليها بصفة مستمرة ويعيد تقييمها.

ج- تشكيل فريق عمل للمراجعة:

إن تشكيل فريق عمل المراجعة يعتبر من الأمور المهمة عند التخطيط لعملية المراجعة البيئية حيث لا يمكن أن يؤديها شخص بمفرده نتيجة لتعدد مجالاتها وتنوعها، فقد يكون هذا الفريق مكون من مراجعين داخليين ومراجعين خارجيين، وخبراء بيئيون (مهندسين، كيميائيين، قانونيين) ولكن يجب أن يتم الاختيار في ضوء قيود معينة: كالتأهيل - طبيعة نشاط المنظمة وحجمها - الجهة التي طلبت عملية المراجعة - المهارة والخبرة والاستقلالية والحياد - مدى الفهم للمعايير المهنية والشروط التنظيمية والقانونية.

د- تعيين أو تحديد موقع المراجعة:

يقوم فريق عمل المراجعة بتعيين الموقع أو المواقع التي ستتم فيها عملية المراجعة، وتحاول المنشأة أحياناً القيام بمراجعة جميع مواقعها، إلا أنه ربما ليس بمقدور لجنة المراجعة القيام بهذا. وهناك عدة عوامل يمكن الاعتماد عليها في اختيار موقع المراجعة مثل (عدد العاملين بالموقع - النفايات الناتجة - الأخطار المحتملة - القوانين البيئية - تعرض العاملين للخطر أشغال المناطق المجاورة).

هـ- وضع خطة المراجعة:

تعتبر هذه الخطوة المرحلة الأخيرة فلي الإعداد للخطة قبل البدء في عملية المراجعة الفعلية، وهي التي تتعلق بجمع مجموعة من المعلومات اللازمة لعملية المراجعة وذلك من (ملفات الشركة، مخططات الموقع - تقرير المراجعة السابقة - طبيعة العمليات الإنتاجية) - تكاليف معالجة التلوث ونفقات الوقاية.

المرحلة الثانية - مرحلة عملية المراجعة الفعلية:

وفقاً لهذه المرحلة تتم فعلياً عملية المراجعة البيئية وعلى المراجع أن يقوم فيها بالآتي:

آ - تحديد دور المراجعة الداخلية بالمنشأة.

على فريق المراجعة البيئية معرفة مدى فعالية المراجعة الداخلية للمنشأة وتأثيرها على البيانات المالية، وخاصة في ظل وجود مراجعة بيئية داخلية، وأثر ذلك على نتائج المراجعة النهائية لأن من أهداف المراجعة الداخلية فحص الكفاءة الاقتصادية وكفاءة العمليات متضمنة الرقابة غير المالية، وفحص الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الأخرى.

ب - دراسة نظام الرقابة الداخلية:

يجب على فريق المراجعة دراسة نظام الرقابة الداخلية المرتبط بالأمر البيئية وتقييمه عن طريق الاسترشاد ببعض المعايير التي أشارت إلى الأمور البيئية، وذلك باستخدام الأساليب والأدوات والإجراءات التي تساعده على ذلك مثل تحليل جميع السجلات البيئية التي تتضمن سجلات النفايات، والتعليمات الحالية، والتقارير المحولة إلى الوكالات النظامية إن وجدت، وإجراء مقابلات غير رسمية من أجل تفهم نظام الرقابة الداخلية. ويتم ذلك من خلال القيام بالآتي:

أولاً - فحص نظام الرقابة الداخلية الخاص بالأداء البيئي:

وتتم عملية الفحص هذه عن طريق القيام بمجموعة من عمليات الفحص أهمها:

فحص ما إذا كانت الإمكانيات المتاحة من النواحي المالية والبشرية والخبرات كافية لتنفيذ الأنشطة البيئية المستهدفة. وإذا لم تكن كذلك ينبغي كتابته في تقرير يرفع للإدارة العليا.

فحص سجلات الحالة البيئية الحالية ومقارنتها بسجلات السنوات السابقة.

فحص إجراءات التخلص من النفايات والمخلفات والمواد الضارة.

فحص سجلات تكاليف برامج التدريب البيئي والإعلان والدعاية لأهمية حماية البيئة.

فحص الطرق والأساليب التي يتم الاعتماد عليها للتقييم المالي للعمليات البيئية.

رابعاً: الصعوبات التي تواجه المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي:

يوجد هناك العديد من الصعوبات التي تعترض سبيل المراجعين عند قيامهم بتقييم الاداء البيئي للمؤسسات، ومن أهم وأبرز هذه الصعوبات نذكر (علي، 2018):

1- عدم وجود مفاهيم بيئية مقبولة ومتعارف عليها، بالإضافة الى عدم وجود فروض ومبادئ خاصة بالمراجعة البيئية، مما يؤدي الى عدم توافر نظام ملائم للمعلومات البيئية على المستوى المحلي، يساعد في توفير البيانات التي يمكن للمراجع الاسترشاد بها عند القيام بالمراجعة البيئية.

2- عدم وجود معايير محددة يتم استخدامها في عملية المراجعة البيئية، وذلك لعدم تكامل اطارها ومعاييرها وعدم وجود الزام قانوني يجبر المراجع على القيام بها.

3- عدم وجود فريق عمل للمراجع مؤهل ومدرب في مجال المراجعة البيئية، من حيث التأهيل العلمي والمعرفة بالقوانين واللوائح والتشريعات المحلية والدولية الخاصة بحماية البيئة.

4- عدم وجود اطار للمحاسبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية، أو عدم مسايرة المحاسبة للمفاهيم البيئية للمحاسبة عن الثروة الاقتصادية للمشروعات، وذلك ناتج عن المشكلات والصعوبات التي تواجه المحاسبة البيئية، والتي تنعكس بطريقة مباشرة على المراجعة البيئية.

5- ضعف اهتمام الادارة بالعوامل البيئية وبانشاء ادارة للمراجعة البيئية في كثير من الحالات بسبب أن تكاليف المراجعة البيئية مرتفعة، حيث أن الادارة تقوم بالتركيز على الهدف الوحيد الذي يواجهها، وهو تحقيق أعلى معدلات ربحية.

6- اتسام المخاطر البيئية بالتداخل والتعقيد وفي المقابل لا يوجد تناسق في السياسات البيئية، و وجود كثير من السياسات البيئية التي تغفل البعد البيئي مما يصعب معه تحديد مراكز المسؤولية.

7- عدم وضوح الاداء المستهدف من بعض السياسات البيئية، مما يؤدي الى احتمال الحكم على الاداء بطريقة لا تتوافق مع الاهداف المسطرة.

الخلاصة:

تناولنا في هذا الفصل تقييم الاداء البيئي وأهميته، وأبعاده وأهم مؤشرات وكذا الى طرق وأساليب تقييم الاداء البيئي حيث عرفنا تقييم الاداء البيئي بأنه منهج لتسهيل قرارات الادارة بخصوص الاداء البيئي للمؤسسة وذلك بمدى التزام المؤسسة بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية المختلفة، وذلك باستخدام مؤشرات تقييم الاداء البيئي التي تمكنا من تحديد وتتبع منافع الأنشطة والتكاليف البيئية والبرامج التي تقوم بها بغية التقييم ومن ثم العمل على تحسين الاداء البيئي.

وكذلك تم التطرق الى طرق وأساليب تقييم الاداء البيئي ومن هذه الطرق نجد أسلوب محاسبة الادارة البيئية والذي هو عبارة عن نظام يعمل على توفير المعلومات المتعلقة بالتكاليف البيئية من حيث تحديدها وقياسها وتحليلها، وتقييم وتوصيل المعلومات البيئية العينية، حيث يساعد الادارة على اتخاذ القرارات البيئية التي تنعكس على صورة المؤسسة فيما يخص تحسين أدائها البيئي.

وكما يوجد عدة أهداف للمراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي من أهمها فحص مدى التزام المؤسسة بمعالجة الآثار السلبية لأنشطتها وعملياتها على البيئة وتقييم مدى صحة ودقة الاعتراف والقياس المحاسبي للأعباء والالتزامات البيئية، والتقارير على نتائج ماتم التوصل اليه بشأن الفحص والتقييم في تقرير مستقل أو ضمن التقرير النهائي لمراقب الحسابات عن المؤسسة.

وأن دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي بالغ الأهمية بالنسبة للمؤسسة، حيث انه نظام يهدف الى التأكد من استخدام الموارد المتاحة من خلال المطابقة بين الأداء الفعلي والأداء المعياري المخطط والتأكد من مدى الالتزام في تطبيق القوانين والتشريعات البيئية المختلفة، ويستخدم في ذلك نماذج كفاءة مختلفة وتستخدم هذه النماذج عدة أبعاد وبناء على هذه الأبعاد وباستخدام مؤشرات تقييم الأداء البيئي نستطيع تحديد وقياس وتتبع تكاليف ومنافع الأنشطة والبرامج التي تقوم بها بهدف التقييم الجيد للأداء البيئي في المؤسسة.

وتأسيسا على ما تقدم سوف يقوم الباحث في الفصل القادم بدراسة ميدانية للتعرف على أهمية الدور الذي تلعبه المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي في الشركات النفطية محل الدراسة.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الاول: الاطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول

الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية

مقدمة:

يتضمن هذا المبحث على إيضاحاً لمنهج الدراسة المتبع من قبل الباحث، وكيفية تحديد مجتمع الدراسة وكذلك عرض لكيفية بناء أداة الدراسة (استمارة الإستبانة) والتأكد من صدقها وثباتها، بالإضافة إلى أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها ويقصد بالمنهجية علم البحث في حقيقة الظاهرة المحيطة بالإنسان والبيئة، أو هي نظام واضح للإجراءات والقواعد التي يتم الالتزام بها في أثناء مراحل البحث (خشيم، 2002).

ومنهج الدراسة هو الطريق أو المسلك الذي يسير فيه الباحث للوصول إلى المعرفة، وذلك عن طريق إتباع مجموعة من القواعد والعمليات التي يتبعها العقل والحس للوصول إلى غاية أو نتيجة محددة (أبوشعيش، 2003، ص2).

وفي ضوء طبيعة هذه الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في الكشف عن: دور المراجعة البيئية في تقييم الأداء البيئي دراسة ميدانية على المؤسسات النفطية، ومن خلال التساؤلات التي تسعى هذه الدراسة للإجابة عليها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، حيث يتلائم الأسلوب الوصفي مع الهدف النظري لهذه الدراسة والمتمثل في التعرف على المفاهيم الخاصة بهذه الدراسة، في حين يتلائم الأسلوب التحليلي مع الهدف العملي لها، والمتمثل في: دور المراجعة البيئية في تقييم الأداء البيئي دراسة ميدانية على المؤسسات النفطية، ولا يتوقف هذا المنهج على جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالظواهر أو الواقع كما هو بل يتعداه إلى الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم الواقع وتطويره (عبيدات، وآخرون، 2001).

-نبذة عن الشركات محل الدراسة :

1- المؤسسة الوطنية للنفط وحركة الاستكشاف وإنتاج وتصنيع النفط والغاز :

هي مؤسسة وطنية للنفط تملكها الدولة الليبية ومقرها الرئيسي في طرابلس وفق قرار اتخذته الحكومة الليبية في مايو 2013، تأسست في العام 1970 بموجب القانون رقم 24 لعام 1970 لتحل محل المؤسسة الليبية العامة للبترول.

وهي المؤسسة الوحيدة التي تدير شؤون إنتاج وتكرير وتصدير النفط في ليبيا، إضافة مع عدد من الشركات المتفرعة عنها، والتي تمثل مجتمعة إدارة ما يزيد عن نصف إنتاج النفط في البلاد. كما تتحكم في أسعار المنتجات النفطية داخل ليبيا وتتحكم في اجراء المفاوضات ومنح رخص التنقيب والإنتاج النفطي في ليبيا. (المؤسسة الوطنية للنفط ، كتيب تعريفى).

2- شركة الزاوية لتكرير النفط :

شركة الزاوية لتكرير النفط انشئت بقرار من المؤسسة الوطنية للنفط وقيدت بالسجل التجاري تحت رقم (1572) وبدأت انتاجها سنة 1974 حيث تم افتتاح الوحدة الاولى بطاقة تكريره تقدر بـ 60000 برميل يوميا وفي سنة 1977 تم اضافة الوحدة الثانية بنفس الطاقة التكريرية للوحدة الاولى.

في سنة 1980 تم افتتاح مصنع اسفلت الزاوية اعقبه افتتاح مصنع اسفلت بنغازي سنة 1984 بطاقة تكريره اجمالية تبلغ (200000) طن سنويا كما تم ضم مصنع خلط وتعبئة الزيوت للشركة سنة 1983 والذي تبلغ طاقته الانتاجية 60 الف طن سنويا.

الهدف الرئيسي من تأسيسها هو تلبية الطلب المحلي المتزايد على المشتقات النفطية مع تصدير الفائض للأسواق العالمية ،هذا وقد روعي في تصميمها المعايير العالمية وزودت بالوسائل الكفيلة بحماية البيئة والسلامة المهنية التي تتطلبها طبيعة العمل.(شركة الزاوية ، كتيب تعريفى) .

3- شركة مليته للنفط والغاز :

تم إنشاء شركة مليته للنفط والغاز بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (253) لسنة 1376 و.ر/ 2008م، الصادر بتاريخ 15 ربيع الثاني 1376 الموافق 04/12/2008 م، بالموافقة على أسس الاتفاق المبرم بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة إينى شمال أفريقيا

بتاريخ 16/10/2007م، والذي ينص على دمج أصول ونشاط كلاً من شركة إيني للنفط وشركة مليته للغاز، ويبدأ تطبيقه في 01/01/2008م.

و تساهم شركة مليته للنفط والغاز في سد جزء كبير من احتياجات الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي الذي يغذي محطات توليد الكهرباء.

4- شركة البريقة لتسويق النفط:

في عام 1970 وبموجب القانون رقم 69 تم تأميم الشركات الأجنبية التي تقوم بتوزيع المنتجات النفطية في ليبيا (شيل، السيل، واسو أستاندرد) وإنشاء ثلاث شركات ليبية هي السدر، والبريقة، والوطنية، لتقوم بنفس مهام الشركات التي تم تأميمها، وفي عام 1971 وبموجب القانون رقم 74 تم دمج الشركات الثلاثة في شركة واحدة سميت شركة البريقة لتسويق النفط.

كما حدد القانون رقم 74 مهام الشركة في القيام بتخزين وتسويق ونقل المشتقات النفطية، فقامت الشركة بإنشاء المستودعات ذات الطاقة التخزينية الكبيرة، ومحطات وقود في جميع مدن وقرى ليبيا. (الجريدة الرسمية، 1971).

5- شركة الراحلة للخدمات النفطية :

تأسست شركة الراحلة للخدمات النفطية برأس مال تم تعديل قيمته الى (50,000,000) خمسون مليون دينار ليبي، وتمتلك الشركة عدد (104) محطة تسويق للمنتجات النفطية ، حيث تقدم من خلالها الخدمات للزبائن ،كما تقدم خدمة تزويد المنتجات النفطية لعدد (33) محطة خاصة .

أما عن حركة الملاحة البحرية فتقوم الشركة بتزويد القود للموانئ البحرية التالية: (طبرق - بنغازي - رأس لانوف - البريقة) كما تشرف الشركة على تزويد قود الطائرات لكل من مطارات (طبرق - لبرق - بنغازي).

6-شركة الزويتينة :

تأسست شركة الزويتينة للنفط بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 351 لعام 1986 كشركة مساهمة، وذلك للقيام بإدارة العمليات النفطية في المناطق الممنوحة بموجب عقدي الامتياز 102،103 والخاضعة لاتفاقية المشاركة المبرمة بين المؤسسة الوطنية للنفط وكل من شركتي أوكسيدنيال الأمريكية وأو.إن.في. النمساوية، وكذلك المناطق الخاضعة لاتفاقية مقاسمة

الإنتاج، وأهم الحقول التابعة للشركة هي انتصار، وجالو، وزلة، وأسود، وفداء، وحكيم، والصباح.(شركة الزويتينة للنفط ، كتيب تعريفى) .

7- شركة الشرارة الذهبية للخدمات النفطية : تأسست شركة الشرارة الذهبية للخدمات النفطية سنة 2007 ميلادي وهي أحدي ثلاث شركات انبثقت من شركة البريقة لتسويق النفط ، وتنشط الشركة في مجال توزيع الوقود عبر شبكة من المحطات بالإضافة إلى توريد وتوزيع الزيوت والشحوم وغيرها من المنتجات النفطية (كتيب تعريفى) .

8- الشركة الوطنية لحفر وصيانة آبار النفط :

تأسست شركة الحفر عام 1972 كشركة متخصصة في مجال حفر الآبار النفطية، وتملك المؤسسة الوطنية للنفط 51% من حصتها، وتملك شركة سايبم الإيطالية 49%، في عام 1976 تم شراء حصة الشريك الأجنبي، وأصبحت شركة وطنية مساهمة مملوكة بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط.(المؤسسة الوطنية للنفط،1979).

أولاً- أداة جمع البيانات

1-تصميم استمارة الاستبانة:

لقد قام الباحث بإعداد الصورة المبدئية لعبارات الاستبانة بعد الاطلاع على عديد من المراجع العلمية، والدراسات السابقة في مجال البحث العلمي ومن خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، وقد روعي الباحث في إعداد الاستبانة وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2-اختبارات الصدق " الصلاحية

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبانة قام الباحث بالاختبارات الآتية:

أ- صدق المحتوى (أو صدق المضمون) Content validity:

لقد روعي جانب صدق المحتوى في الاستمارة، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

ب-الصدق الظاهري: Face validity: لتأكد من أن أسئلة الاستبانة تحقق الغرض الذي

أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبانة علي الأستاذ المشرف، وبعد

مناقشة الأستاذ المشرف، تم إجراء بعض التعديلات عليها والتوصل إلى الصورة الأولية للاستبانة، وبعد ذلك قام الباحث بعرضه مرفقا بخطة البحث على عدد من المحكمين وذلك للتأكد من مدى ملائمة عبارات الاستبانة لمجتمع البحث، وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وتجيب عن أسئلة المحاور، بالإضافة إلى مدى ملائمة معيار الإجابات المستخدمة للأسئلة الواردة في الاستبانة، وقد أشار المحكمون إلى عديد الملاحظات والاقتراحات التي تم أخذها بعين الاعتبار، ومن تم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبانة الموضحة في الملحق (2) وهي تضم مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالآتي:

المجموعة الأولى:- وتضم 10 أسئلة شخصية وتشمل الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة، نوع العمل في المؤسسة، المركز الوظيفي في المؤسسة، الدورات التدريبية الخارجية، الدورات التدريبية الداخلية، عدد الدورات التدريبية وورش العمل.

المجموعة الثانية:- وتشمل 11 عبارة حول مدى التزام الشركات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية.

المجموعة الثالثة:- وتشمل 10 عبارات حول مدى التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية.

المجموعة الرابعة:- وتشمل 10 عبارات حول مدى إدراك المسؤولين الماليين بالمؤسسات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية.

المجموعة الخامسة:- وتشمل 15 عبارة حول مدى التزام المؤسسات النفطية بالأداء البيئي.

ثانيا - بيئة ومجتمع وعينة الدراسة:-

1-بيئة الدراسة:- تتمثل بيئة الدراسة في الشركات النفطية الليبية والمتمثلة في (شركة الزاوية لتكرير النفط، المؤسسة الوطنية للنفط، شركة مليته للنفط والغاز، شركة البريقة لتسويق النفط، شركة الراحلة، شركة الزيتينة، شركة الشرارة الذهبية، الشركة الوطنية لحفر وصيانة الآبار النفطية، خلال فترة الدراسة.

2- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في مدراء الادارات المالية ومكاتب المراجعة الداخلية في الشركات النفطية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية والبالغ (455) مفردة والجدول رقم (1) يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب الشركات قيد الدراسة.

م	الشركة	حجم المجتمع
1	شركة الزاوية لتكرير النفط	68
2	المؤسسة الوطنية للنفط	92
3	شركة مليته للنفط والغاز	59
4	شركة البريقة لتسويق النفط	54
5	شركة الراحلة	49
6	شركة الزويتينة	43
7	شركة الشرارة الذهبية	49
8	الشركة الوطنية لحفر وصيانة الآبار النفطية	41
	الإجمالي	455

3- عينة الدراسة:

تم تحديد حجم العينة و اختبارها باستخدام الاساليب الاحصائية المناسبة وقد وزعت على مدراء الإدارات المالية ومكاتب المراجعة الداخلية ورؤساء الاقسام المالية للشركات النفطية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط وشركات تسويق المشتقات النفطية الليبية محل الدراسة. ونظرا لصعوبة الاتصال بجميع مفردات المجتمع لذلك تم اختيار عينة عشوائية طبقية، وليكون حجم العينة مناسب ثم استخدام قانون تحديد حجم العينة التالي.

$$n = \frac{Np(1-p)Z^2_{(1-\frac{\alpha}{2})}}{(N-1)B^2 + P(1-P)Z^2_{(1-\frac{\alpha}{2})}}$$

حيث n تمثل حجم العينة و N تمثل حجم المجتمع و B تمثل مقدار الخطأ الذي يمكن تحمله و P تمثل النسبة المفترضة و $Z_{(1-\frac{\alpha}{2})}$ قيمة جدوليه من جدول التوزيع الطبيعي و α مستوي المعنوية.

(طشطوش: 2001)

وبفرض أن $B=0.06$ ، $P=0.5$ لجعل حجم العينة أكبر ما يمكن وعند مستوى المعنوية

$$Z_{(1-\frac{\alpha}{2})} = Z_{(0.975)} = 1.96$$

ومنها ثم تحديد حجم العينة كالاتي $\alpha = 0.05$ نجد أن

$$n = \frac{Np(1-p)Z^2_{(1-\frac{\alpha}{2})}}{(N-1)B^2 + P(1-P)Z^2_{(1-\frac{\alpha}{2})}} = \frac{455 \times 0.5 \times 0.5 \times (1.96)^2}{454 \times (0.06)^2 + 0.5 \times 0.5 \times (1.96)^2} = \frac{436.982}{2.5948} = 168$$

أي بلغ حجم عينة الدراسة (168) مفردة من المجتمع الأصلي، وتشكل ما نسبته (36.92%) من حجم المجتمع الكلي الذي تم حصره والبالغ (455) مفردة.

وباستخدام أسلوب التوزيع المتناسب في العينة العشوائية الطبقية تم توزيع حجم العينة على الطبقات (الشركات) باستخدام القانون التالي: $n_i = n \times \frac{N_i}{N}$. حيث n_i ترمز إلى حجم العينة المأخوذة من الطبقة i (الشركة i) و N_i ترمز إلى حجم الطبقة (الشركة i) و N ترمز إلى حجم المجتمع فكانت النتائج كما في الجدول رقم (2) :

الجدول رقم (2) توزيع حجم العينة حسب الشركات قيد الدراسة

م	الشركة	العدد
1	شركة الزاوية لتكرير النفط	25
2	المؤسسة الوطنية للنفط	34
3	شركة مليته للنفط والغاز	22
4	شركة البريقة لتسويق النفط	20
5	شركة الراحلة	18
6	شركة الزويتينة	16
7	شركة الشرارة الذهبية	18
8	الشركة الوطنية لحفر وصيانة الآبار النفطية	15
	الإجمالي	168

وبعد عملية التحكيم قام الباحث بتوزيع عدد (168) استمارة استبيان على الذين تم اختيارهم من العاملين في الإدارات المالية والمحاسبين والمراجعين في الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية الليبية كما بالجدول رقم (2). وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (137) استمارة استبيان من الاستثمارات الموزعة. والجدول رقم (3) يبين عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

جدول رقم (3) الاستثمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

م	الشركة	الموزع	المسترجع	نسبة المسترجع %
1	شركة الزاوية لتكرير النفط	25	22	88.00
2	المؤسسة الوطنية للنفط	34	30	88.24
3	شركة مليته للنفط والغاز	22	18	81.82
4	شركة البريقة لتسويق النفط	20	14	70.00
5	شركة الراحة	18	13	72.22
6	شركة الزيتينة	16	13	81.25
7	شركة الشرارة الذهبية	18	13	72.22
8	الشركة الوطنية لحفر وصيانة الآبار النفطية	15	14	93.33
	الإجمالي	168	137	81.55

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 81.55% من جميع

استثمارات الاستيطان الموزعة وهي نسبة كبيرة

ثالثاً- الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات.

1- اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات

يعتبر اختبار كرونباخ ألفا (α) واحد من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل البيانات الأستبانة ولذلك نحتاج قبل القيام بعمل تحليل للبيانات الإحصائية عمل اختبار كرونباخ ألفا (α) وهو اختبار إحصائي يحدد فيما إذا كانت أسئلة الأستبانة صحيحة على أثر أجوبة مفردات العينة، حيث كلما كانت قيم معامل كرونباخ ألفا كبيرة أكبر من (0.60) فيدل يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. ومما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها. (البياتي: 2005)

2- التوزيع النسبي

يستخدم أسلوب التوزيع النسبي لوصف طبيعة إجابات مفردات العينة عن سؤال معين،

فإذا كان المقياس المستخدم هو مقياس خماسي يتم الوصف كالتالي: (رزق الله، 2002)

- أ- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (غير موافق بشدة) يشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة جدا.
- ب- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (غير موافق) يشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة.
- ج- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (محايد) يشير إلى أن درجة الموافقة متوسطة.
- د- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (موافق) يشير إلى أن درجة الموافقة عالية.
- هـ- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (موافق بشدة) يشير إلى أن درجة الموافقة عالية جدا.
- لذلك يستخدم هذا الأسلوب لوصف إجابات مفردات عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الاستبيان.

3- اختبار ولكوكسون حول المتوسط (Wilcoxon - test)

يستخدم اختبار ولكوكسون لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط مجتمع الدراسة (μ) إذا كانت بيانات عينة الدراسة وصفية قابلة للترتيب وكذلك إذا كانت البيانات كمية و حجم العينة صغير والمجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي. لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبيان. (عاشور وأبو الفتوح: 1995)

4- اختبار Z حول المتوسط

يستخدم اختبار Z حول المتوسط لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت بيانات العينة كمية وحجم العينة كبير. لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة. (البلداوي: 1997)

5- معامل الارتباط (بيرسون)

يستخدم هذا المعامل لتحديد نوع ودرجة العلاقة بين ظاهرتين كمية وكلاهما تتبع التوزيع الطبيعي. (داود وفاضل: 2004)

6- تحليل الانحدار الخطي المتعدد

يستخدم أسلوب تحليل الخطي الانحدار المتعدد لوضع العلاقة بين أكثر من متغير في صورة علاقة رياضية بحيث يكون إحدى هذه المتغيرات كمتغير تابع وبقية المتغيرات كمغيرات مستقلة ومن هذه المعادلة يمكن معرفة نوع وقيمة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وكذلك التنبؤ بقيمة المتغير التابع بمعرفة قيم المتغيرات المستقلة..(عطيه: 1998).

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

أولاً- ترميز البيانات

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (4)

جدول رقم(4) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
نسبة الموافقة	من 1 إلى أقل 1.80	1.8 إلى أقل 2.60	2.6 إلى أقل 3.4	3.4 إلى أقل 4.2	4.2 إلى 5

من خلال الجدول رقم (4) يكون متوسط درجة الموافقة (3). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة ، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوياً عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات و إدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) (Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

ثانياً- اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate

للتأكد من ثبات وصدق " أداة الدراسة " قام الباحث بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cornbach Alpha) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا (Cornbach Alpha) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. فكانت النتائج كما بالجدول رقم (5).

جدول رقم (5) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفاء الثبات	معامل الصدق
1	مدى التزام الشركات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية	11	0.707	0.841
2	مدى التزام الشركات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية	10	0.663	0.812
3	مدى إدراك المسؤولين الماليين بالشركات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية	10	0.652	0.807
4	مدى قيام الشركات النفطية في ليبيا بالمراجعة البيئية	31	0.639	0.799
5	مدى قيام الشركات النفطية في ليبيا بتقييم الأداء البيئي	15	0.635	0.797

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور تتراوح بين (0.635 إلى 0.707) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.797 إلى 0.841) وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

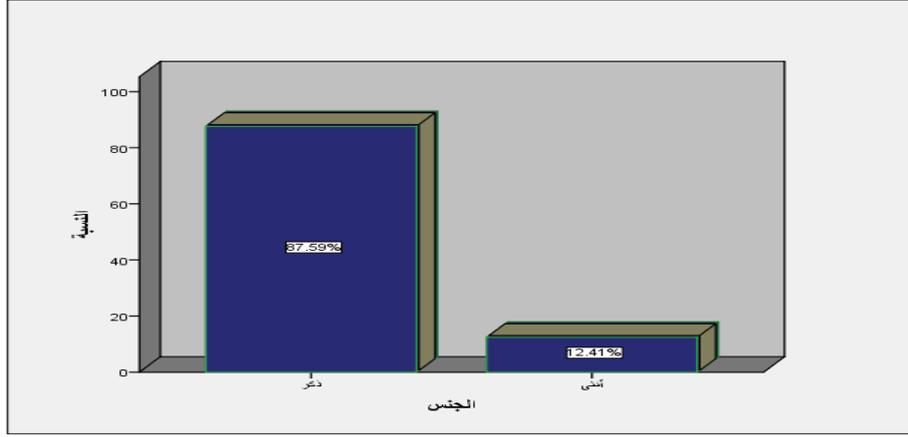
ثالثاً- خصائص مفردات عينة الدراسة

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس

الجدول التالي رقم (6) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس، والشكل رقم (1) يبين التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لهذه الحالة.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس

النسبة %	العدد	الجنس
87.6	120	ذكر
12.4	17	أنثى
100.0	137	المجموع



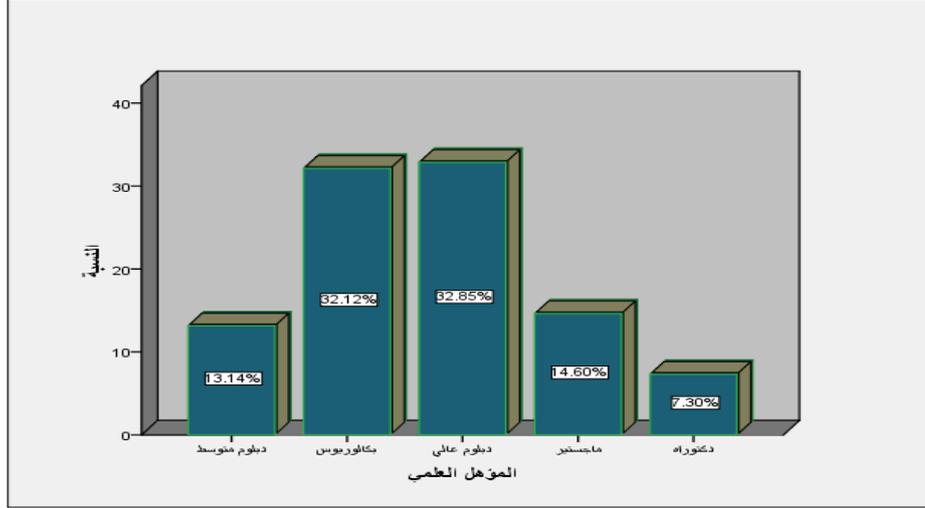
شكل رقم (1) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس من خلال الجدول رقم (6) والشكل رقم (1) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة هم من الذكور ويمثلون نسبة (87.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي من الإناث ويمثلن نسبة (12.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الجدول التالي رقم (7) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي والشكل رقم (2) يمثل الشكل البياني للتوزيع النسبي المئوي لهذه الحالة:

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
13.1	18	دبلوم متوسط
32.1	44	بكالوريوس
32.8	45	دبلوم عالي
14.6	20	ماجستير
7.3	10	دكتوراه
100.0	137	المجموع



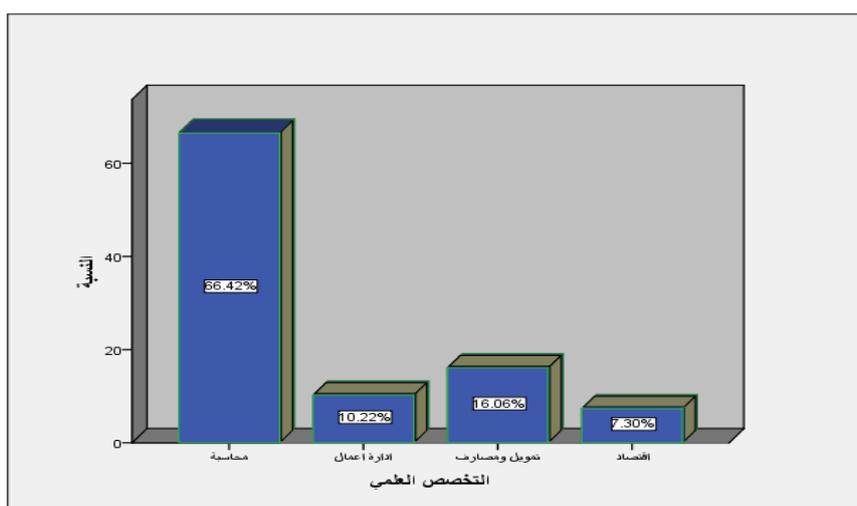
شكل رقم (2) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي من خلال الجدول (7) والشكل رقم (2) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم عالي ويمثلون نسبة (32.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (32.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (14.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم متوسط ويمثلون نسبة (13.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي هم ممن مؤهلاتهم العلمية دكتوراه ويمثلون نسبة (7.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية جامعي فما فوق مما يدل على أن مفردات العينة مؤهلة بشكل كافي للتفاعل مع موضوع الدراسة مما يجعل أرائهم قابلة للاعتماد عليها لكونها نابغة من وعيهم وإدراكهم الناتج من مؤهلاتهم العلمية.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

4- الجدول رقم (8) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي والشكل رقم (3) يبين التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لهذه الحالة .

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

النسبة %	العدد	التخصص العلمي
66.4	91	محاسبة
10.2	14	إدارة أعمال
16.1	22	تمويل ومصارف
7.3	10	اقتصاد
100.0	137	Total



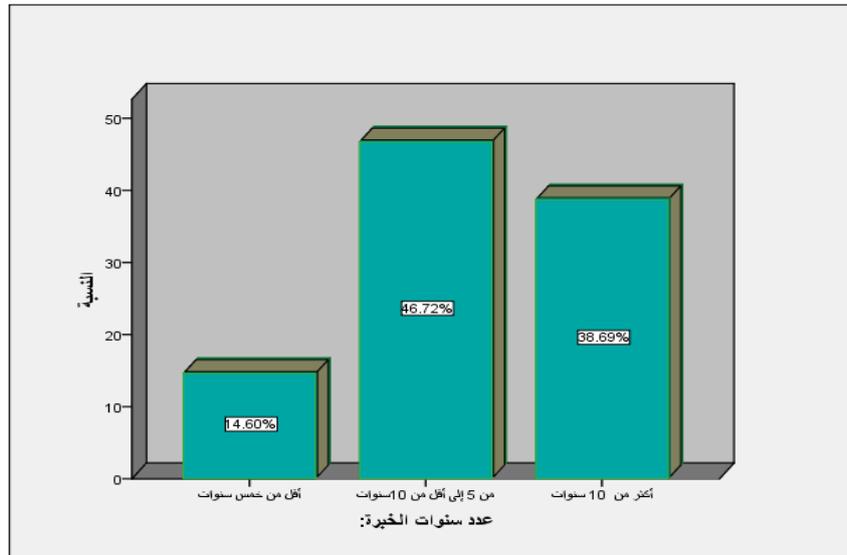
شكل رقم (3) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي من خلال الجدول رقم (8) والشكل رقم (3) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ويمثلون نسبة (66.4 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن تخصصهم العلمي تمويل ومصارف ويمثلون نسبة (16.1 %) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن تخصصهم العلمي إدارة أعمال ويمثلون نسبة (10.2 %) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي تخصصهم العلمي اقتصاد ويمثلون نسبة (7.3 %) من جميع مفردات عينة الدراسة.

5- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

الجدول رقم (9) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة، والشكل رقم (4) يبين التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لهذا الحالة.

جدول رقم (9) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

النسبة %	العدد	سنوات الخبرة
14.6	20	أقل من خمس سنوات
46.7	64	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
38.7	53	أكثر من 10 سنوات
100.0	137	المجموع



شكل رقم (4) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة من خلال الجدول رقم (9) والشكل رقم (4) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات ويمثلون نسبة (46.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن سنوات خبرتهم أكثر من 10 سنوات ويمثلون نسبة (38.7%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن سنوات خبرتهم أقل من خمس سنوات ويمثلون نسبة (14.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة لهم

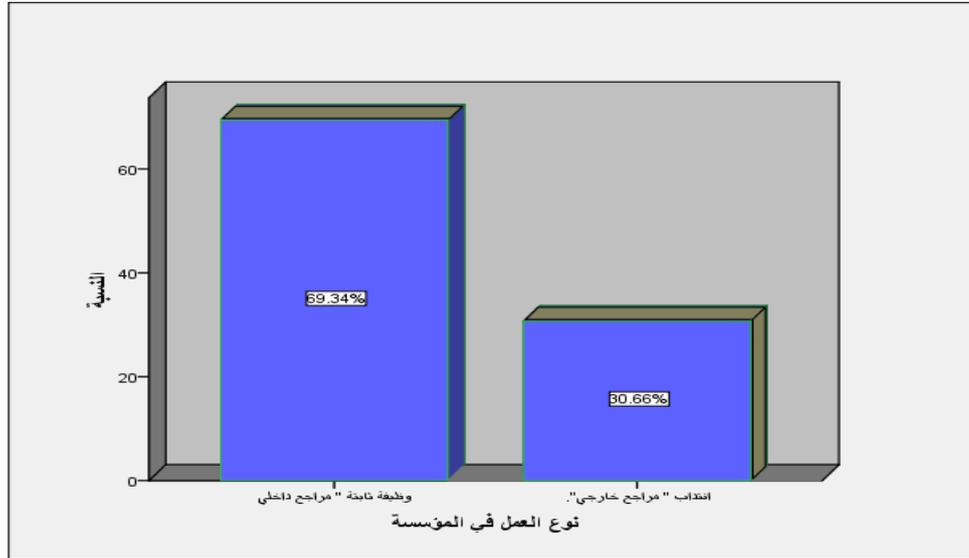
خبرة كبيرة مما يجعلهم يدركون استمارة الاستبيان بشكل صحيح والإسهام بشكل فعال في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

5-توزيع مفردات عينة الدراسة حسب نوع العمل في المؤسسة:

الجدول رقم (10) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب نوع العمل في المؤسسة، والشكل رقم (5) يبين التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لهذه الحالة.

جدول رقم (10) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب نوع العمل في المؤسسة

النسبة %	العدد	الوظيفية
69.3	95	وظيفة ثابتة " مراجع داخلي
30.7	42	انتداب " مراجع خارجي."
100.0	137	المجموع

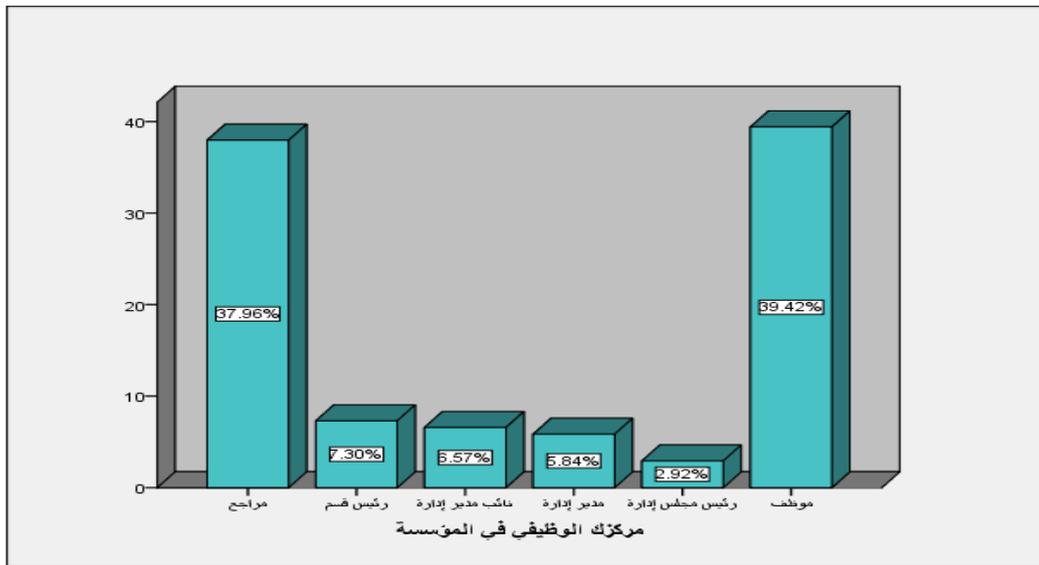


شكل رقم (5) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب نوع العمل في المؤسسة من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (5) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة نوع عملهم في المؤسسة وظيفة ثابتة " مراجع داخلي ويمثلون نسبة (69.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي نوع عملهم في المؤسسة انتداب " مراجع خارجي." ويمثلون نسبة (30.7%) من جميع مفردات العينة.

6- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي في المؤسسة

الجدول رقم (11) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي في المؤسسة، والشكل رقم (6) يبين التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لهذه الحالة جدول رقم (11) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي في المؤسسة:

النسبة %	العدد	
38.0	52	مراجع
7.3	10	رئيس قسم
6.6	9	نائب مدير إدارة
5.8	8	مدير إدارة
2.9	4	رئيس مجلس إدارة
39.4	54	وظيفة أخرى
100.0	137	Total



شكل رقم (6) التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي في المؤسسة

من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (6) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة مركزهم الوظيفي في المؤسسة وظيفية أخرى ويمثلون نسبة (39.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن مركزهم الوظيفي في المؤسسة مراجع ويمثلون نسبة (38%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن مركزهم الوظيفي في المؤسسة رئيس قسم ويمثلون نسبة (7.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن مركزهم الوظيفي في المؤسسة نائب مدير إدارة ويمثلون نسبة (6.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن مركزهم الوظيفي في المؤسسة مدير إدارة ويمثلون نسبة (5.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن مركزهم الوظيفي في المؤسسة رئيس مجلس إدارة ويمثلون نسبة (2.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

7- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الإجابة على سؤال حول الدورات التدريبية الخارجية.

جدول رقم (12) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الإجابة على سؤال حول

النسبة %	العدد	الإجابة
31.4	43	لا
68.6	94	نعم
100.0	137	المجموع

من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تحصلوا على دورات تدريبية خارجية ويمثلون نسبة (68.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة، ، والباقي لم يتحصلوا على دورات تدريبية خارجية ويمثلون نسبة (31.4%) من جميع مفردات العينة

8- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الإجابة على سؤال حول الدورات التدريبية الداخلية.

جدول رقم (13) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الإجابة على سؤال حول

الدورات التدريبية الداخلية

النسبة %	العدد	الإجابة
29.2	40	لا
70.8	97	نعم
100.0	137	المجموع

من خلال الجدول رقم (13) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تحصلوا على دورات تدريبية داخلية ويمثلون نسبة (70.8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي وظيفتهم لم يتحصلوا على دورات تدريبية داخلية ويمثلون نسبة (29.2%) من جميع مفردات العين

9- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الإجابة على سؤال حول عدد الدورات التدريبية الداخلية.

جدول رقم (14) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الإجابة على سؤال حول عدد الدورات التدريبية الداخلية

عدد الدورات التدريبية	العدد	النسبة %
1	18	18.6
2	35	36.1
3	32	33.0
4	12	12.4
المجموع	97	100.0

من خلال الجدول رقم (14) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تحصلوا على عدد دورتين داخليتين ويمثلون نسبة (36.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة التي تحصلت على دورات تدريبية داخلية، تم يليه ممن تحصلوا على عدد ثلاث دورات تدريبية داخلية ويمثلون نسبة (33%) من جميع مفردات عينة الدراسة التي تحصلت على دورات تدريبية داخلية، تم يليه ممن تحصلوا على دورة واحدة تدريبية داخلية ويمثلون نسبة (18.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة التي تحصلت على دورات تدريبية داخلية والباقي ممن تحصلوا على عدد ثلاث دورات تدريبية داخلية ويمثلون نسبة (12.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة التي تحصلت على دورات تدريبية داخلية.

9- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الإجابة على سؤال حول حضور ورش عمل.

جدول رقم (15) التوزيع التكراري والنسبي المنوي لمفردات عينة الدراسة حسب الإجابة على سؤال حول

حضور ورش عمل

النسبة %	العدد	الإجابة
17.5	24	لا
82.5	113	نعم
100.0	137	المجموع

من خلال الجدول رقم (15) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن حضروا ورش عمل ويمثلون نسبة (82.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن لم يحضروا ورش عمل ويمثلون نسبة (17.5%) من جميع مفردات العينة.

ثالثاً: - اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بمدى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية:

الجدول التالي رقم (16) يبين التوزيع التكراري والنسبي المنوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى التزام المؤسسات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي.

جدول رقم (16) التوزيع التكراري والنسبي المنوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق الى حد ما	موافق بشدة	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	توجد تشريعات وقوانين خاصة بالبيئة يلتزم بها مراجع والشركة.	16	17	00	66	38	عالية
2	يوجد داخل شركتك تعليمات ولوائح إدارية تلزم المراجعين بتقييم الأداء البيئي.	52	70	4	8	3	منخفضة
3	وجود إلزام على الشركة للقيام بالمراجعة البيئية سواء كان بنص قانونيا وفي شكل معايير مهنية.	37	83	5	8	4	منخفضة
4	المراجعة البيئية أداة تعمل على مدى اهتمام الإدارة لحماية البيئة.	6	13	4	85	29	عالية

م	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق الى حد ما	موافق	درجة الموافقة
5	ضعف التشريعات والقوانين المرتبطة بالقضايا البيئية	66	39	3	20	9
		48.2	28.5	2.2	14.5	6.6
6	تتم المراجعة البيئية في ضوء التشريعات والقوانين المتعلقة بحماية البيئة.	9	19	3	78	28
		6.6	13.9	2.2	56.9	20.4
7	تحتزم المؤسسة القوانين والتشريعات الخاصة لحماية البيئة.	58	48	3	22	6
		42.3	35.0	2.2	16.1	4.4
8	يقوم قسم المراجعة في شركتكم بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية.	29	35	4	49	20
		21.2	25.5	2.9	35.8	14.6
9	تتوفر القوانين والتشريعات البيئية اللازمة للمحافظة على البيئة	6	14	9	71	37
		4.4	10.2	6.6	51.8	27.0
10	القوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة مناسبة.	7	11	97	16	6
		5.1	8.0	70.8	11.7	4.4
11	تتميز القوانين والتشريعات البيئية بالمرونة.	63	52	4	12	6
		46.0	38.0	2.9	8.8	4.3

من خلال الجدول رقم (16) يلاحظ أن:

أ- درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:

1. توجد تشريعات وقوانين خاصة بالبيئة يلتزم بها مراجع الشركة.
2. المراجعة البيئية أداة تعمل على مدى اهتمام الإدارة لحماية البيئة.
3. تتم المراجعة البيئية في ضوء التشريعات والقوانين المتعلقة بحماية البيئة.
4. يقوم قسم المراجعة في شركتكم بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية.
5. تتوفر القوانين والتشريعات البيئية اللازمة للمحافظة على البيئة

ب- درجة الموافقة متوسطة على العبارة التالية:

1. القوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة مناسبة.

ت- درجات الموافقة منخفضة على العبارات التالية:

1. يوجد داخل شركتكم تعليمات ولوائح إدارية تلزم المراجعين بتقييم الأداء البيئي.
2. وجود إلزام على الشركة للقيام بالمراجعة البيئية سواء كان بنص قانونيا وفي شكل معايير

مهنية.

ث- درجات الموافقة منخفضة جدا على العبارات التالية:

1. ضعف التشريعات والقوانين المرتبطة بالقضايا البيئية.

2. تحترم الشركة القوانين والتشريعات الخاصة لحماية البيئة.

3. تتميز القوانين والتشريعات البيئية بالمرونة.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية تم استخدام اختبار ولكوسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (17)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (17) نتائج اختبار ولكوسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	توجد تشريعات وقوانين خاصة بالبيئة يلتزم بها مراجع والمؤسسة.	3.68	1.317	-5.001	.000
2	يوجد داخل شركتك تعليمات ولوائح إدارية تلزم المراجعين بتقييم الأداء البيئي.	1.83	.904	-8.887	.000
3	وجود إلزام على الشركة للقيام بالمراجعة البيئية سواء كان بنص قانونيا وفي شكل معايير مهنية.	1.97	.899	-8.500	.000
4	المراجعة البيئية أداة تعمل على مدى اهتمام الإدارة لحماية البيئة.	3.86	1.001	-7.390	.000
5	ضعف التشريعات والقوانين المرتبطة بالقضايا البيئية	2.03	1.300	-7.002	.000
6	تتم المراجعة البيئية في ضوء التشريعات والقوانين المتعلقة بحماية البيئة.	3.71	1.139	-5.960	.000
7	تحترم الشركة القوانين والتشريعات الخاصة لحماية البيئة.	2.05	1.221	-7.170	.000
8	يقوم قسم المراجعة في شركتك بممارسة الرقابة على الفعاليات	2.97	1.435	-.451	.652

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
	والأنشطة البيئية.				
9	تتوفر القوانين والتشريعات البيئية اللازمة للمحافظة على البيئة	3.87	1.063	-7.157	.000
10	القوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة مناسبة.	3.02	.762	-.253	.801
11	تتميز القوانين والتشريعات البيئية بالمرونة.	1.88	1.108	-8.050	.000

من خلال الجدول رقم (17) يلاحظ أن

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارة التالية:

1. توجد تشريعات وقوانين خاصة بالبيئة يلتزم بها مراجع والمؤسسة.
2. المراجعة البيئية أداة تعمل على مدى اهتمام الإدارة لحماية البيئة.
3. تتم المراجعة البيئية في ضوء التشريعات والقوانين المتعلقة بحماية البيئة.
4. تتوفر القوانين والتشريعات البيئية اللازمة للمحافظة على البيئة

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب- الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارة التالية:

1. يقوم قسم المراجعة في مؤسستك بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية.
2. القوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة مناسبة.

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة

ت- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارة التالية :-

1. يوجد داخل شركتك تعليمات ولوائح إدارية تلزم المراجعين بتقييم الأداء البيئي.
2. وجود إلزام على الشركة للقيام بالمراجعة البيئية سواء كان بنص قانونيا وفي شكل معايير مهنية.

3. ضعف التشريعات والقوانين المرتبطة بالقضايا البيئية

4. تحترم الشركة القوانين والتشريعات الخاصة لحماية البيئة.

5. تتميز القوانين والتشريعات البيئية بالمرونة.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بمدى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (18)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (18) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية باللوائح والقوانين البيئية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
بمدى التزام الشركات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية	2.8062	.26385	-8.595	.000

من خلال الجدول رقم (18) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (-8.595) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.8062) وهو يقل

عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية حيث أن:-

1. لا يوجد داخل معظم الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية تعليمات ولوائح إدارية تلزم المراجعين بتقييم الأداء البيئي.

2. لا يوجد إلزام على الشركات للقيام بالمراجعة البيئية سواء كان بنص قانونيا وفي شكل معايير مهنية.

3. يوجد ضعف بالتشريعات والقوانين المرتبطة بالقضايا البيئية

4. لا تحترم الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية القوانين والتشريعات الخاصة لحماية البيئة.

5. لا تتميز القوانين والتشريعات البيئية بالمرونة.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بمدى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق

المنتجات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية

الجدول التالي رقم (19) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة

الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي.

جدول رقم (19) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية ودرجات الموافقة عليها

حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق الى حد ما	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	توجد معايير معتمدة للمراجعة البيئية يستند عليها مراجعو المؤسسة في أداء مهامهم.	18	9	3	67	40
2	الشركة غير مهتمة كثيراً بالتعريف بالمعايير لأعضائها.	5	20	3	64	45
3	تقوم الشركة باستخدام أساليب حديثة في تقييم تصرفاتها تجاه البيئة.	57	60	4	10	6
4	تهتم الشركة بالمراجعة البيئية لأن أنشطتها تؤثر على البيئة المحيطة.	8	9	9	70	41
		5.8	6.6	6.6	51.1	29.9

م	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق الى حد ما	موافق بشدة	درجة الموافقة
5	يعتبر القانون رقم (15) لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة بمثابة المعيار الذي يمكن استخدامه في الحكم على مدى التزام المؤسسة بمسؤولياتها البيئية.	8	5	5	68	51
		النسبة%	5.8	3.7	3.7	49.6
6	تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بالمبادئ العامة لإرشادات المراجعة البيئية	17	7	8	58	47
		النسبة%	12.4	5.1	5.9	42.3
7	تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بإجراءات مراجعة الالتزام بالتشريعات البيئية.	5	17	3	67	45
		النسبة%	3.6	12.4	2.2	48.9
8	تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بإجراءات مراجعة القوائم البيئية.	32	70	7	20	8
		النسبة%	23.4	51.1	5.1	14.6
9	تتوفر لديكم معايير كفاية التأهيل العلمي والعملية للمراجع البيئي	43	64	7	11	12
		النسبة%	31.4	46.7	5.1	8.0
10	تتوفر لديكم معايير تتعلق بكيفية إدارة المخلفات الصناعية من خلال إعادة تصنيفها أو كيفية الاستفادة منها أو طرق التخلص منها.	8	7	5	47	70
		النسبة%	5.8	5.1	3.6	34.4

من خلال الجدول رقم (19) يلاحظ أن:

أ- درجة الموافقة عالية جداً على العبارة التالية:

1. تتوفر لديكم معايير تتعلق بكيفية إدارة المخلفات الصناعية من خلال إعادة تصنيفها

أو كيفية الاستفادة منها أو طرق التخلص منها

ب- درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:

1. توجد معايير معتمدة للمراجعة البيئية يستند عليها مراجعو المؤسسة في أداء مهامهم.

2. المؤسسة غير مهتمة كثيراً بالتعريف بالمعايير لأعضائها.

3. تهتم شركتكم بالمراجعة البيئية لأن أنشطتها تؤثر على البيئة المحيطة.

4. يعتبر القانون رقم (15) لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة بمثابة المعيار الذي

يمكن استخدامه في الحكم على مدى التزام المؤسسة بمسؤولياتها البيئية.

5. تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بالمبادئ العامة لإرشادات المراجعة البيئية

6. تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بإجراءات مراجعة الالتزام بالتشريعات البيئية.

ج- درجات الموافقة منخفضة على العبارات التالية:

1. تقوم الشركة باستخدام أساليب حديثة في تقييم تصرفاتها تجاه البيئة.
2. تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بإجراءات مراجعة القوائم البيئية.
3. تتوفر لديكم معايير كفاية التأهيل العلمي والعملية للمراجع البيئي

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية تم استخدام اختبار ولكوسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (20)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: "متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس" (3).

مقابل الفرضية البديلة: "متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس" (3).

جدول رقم (20) نتائج اختبار ولكوسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	توجد معايير معتمدة للمراجعة البيئية يستند عليها مراجعو الشركة في أداء مهامهم.	3.74	1.306	-5.230	.000
2	الشركة غير مهتمة كثيراً بالتعريف بالمعايير لأعضائها.	3.91	1.124	-7.211	.000
3	تقوم الشركة باستخدام أساليب حديثة في تقييم تصرفاتها تجاه البيئة.	1.89	1.062	-8.091	.000
4	تهتم شركتكم بالمراجعة البيئية لأن أنشطتها تؤثر على البيئة المحيطة.	3.93	1.075	-7.248	.000
5	يعتبر القانون رقم (15) لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة بمثابة المعيار الذي يمكن استخدامه في الحكم على مدى التزام الشركة بمسؤولياتها البيئية.	4.09	1.039	-7.934	.000
6	تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بالمبادئ العامة لإرشادات المراجعة البيئية	3.81	1.303	-5.591	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
7	تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بإجراءات مراجعة الالتزام بالتشريعات البيئية.	3.95	1.087	-7.505	.000
8	تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بإجراءات مراجعة القوائم البيئية.	2.28	1.150	-5.998	.000
9	تتوفر لديكم معايير كفاية التأهيل العلمي والعملي للمراجع البيئي	2.16	1.208	-6.260	.000
10	تتوفر لديكم معايير تتعلق بكيفية إدارة المخلفات الصناعية من خلال إعادة تصنيفها أو كيفية الاستفادة منها أو طرق التخلص منها.	4.20	1.117	-8.113	.000

من خلال الجدول رقم (20) يلاحظ أن:

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة

الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارة التالية:

1. توجد معايير معتمدة للمراجعة البيئية يستند عليها مراجعو الشركة في أداء مهامهم.
2. الشركة غير مهتمة كثيراً بالتعريف بالمعايير لأعضائها.
3. تهتم شركتكم بالمراجعة البيئية لأن أنشطتها تؤثر على البيئة المحيطة.
4. يعتبر القانون رقم (15) لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة بمثابة المعيار الذي يمكن استخدامه في الحكم على مدى التزام الشركة بمسؤولياتها البيئية.
5. تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بالمبادئ العامة لإرشادات المراجعة البيئية
6. تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بإجراءات مراجعة الالتزام بالتشريعات البيئية.
7. تتوفر لديكم معايير تتعلق بكيفية إدارة المخلفات الصناعية من خلال إعادة تصنيفها أو كيفية الاستفادة منها أو طرق التخلص منها.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:-

- 1- تقوم الشركة باستخدام أساليب حديثة في تقييم تصرفاتها تجاه البيئة.
- 2- تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بإجراءات مراجعة القوائم البيئية.
- 3- تتوفر لديكم معايير كفاية التأهيل العلمي والعملية للمراجع البيئي.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (21)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (21)

نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى التزام الشركات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية	3.3956	.44339	10.444	136	.000

من خلال الجدول رقم (21) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (10.444) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل

الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.3956) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية حيث أن:-

1. توجد معايير معتمدة للمراجعة البيئية يستند عليها مراجعو الشركة في أداء مهامهم.
2. الشركة غير مهتمة كثيراً بالتعريف بالمعايير لأعضائها.
3. تهتم الشركات النفطية بالمراجعة البيئية لأن أنشطتها تؤثر على البيئة المحيطة.
4. يعتبر القانون رقم (15) لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة بمثابة المعيار الذي يمكن استخدامه في الحكم على مدى التزام الشركة بمسئولياتها البيئية.
5. تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بالمبادئ العامة لإرشادات المراجعة البيئية.
6. تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بإجراءات مراجعة الالتزام بالتشريعات البيئية.
7. تتوفر لديكم معايير تتعلق بكيفية إدارة المخلفات الصناعية من خلال إعادة تصنيفها أو كيفية الاستفادة منها أو طرق التخلص منها.

3- أختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بمدى إدراك المسؤولين الماليين بالشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية:

الجدول التالي رقم (22) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى إدراك المسؤولين الماليين بالشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي.

جدول رقم (22) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى إدراك المسؤولين الماليين بالشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق الى حد ما	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	عدم اقتناع المراجعين بأهمية المراجعة البيئية للشركة من أسباب عدم قيامهم بالمراجعة البيئية.	23	11	1	66	36
		النسبة %	16.8	8.0	.7	48.2
2	هناك إدراك من قبل المراجعين في الشركة لأهمية المراجعة البيئية.	26	56	4	30	21
		النسبة %	19.0	40.9	2.9	15.3
3	هناك إدراك من قبل المسؤولين الماليين بأهمية	53	65	3	12	4

م	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق الى حد ما	موافق بشدة	درجة الموافقة
	المراجعة البيئية.	38.7	47.4	2.2	8.8	عالية
4	تمثل المراجعة البيئية واحدة من أهم الأدوات البيئية المستحدثة للحد من مشكلات التلوث.	9	5	4	71	48
		6.6	3.6	2.9	51.8	35.0
5	تساعد المراجعة البيئية في التحسن المستمر للأداء البيئي.	11	6	3	71	46
		8.0	4.4	2.2	51.9	33.6
6	تزود المراجعة البيئية الشركات بمعلومات واضحة عن نظام إدارتها البيئي.	64	42	2	17	12
		46.6	30.7	1.5	12.4	8.8
7	تساعد المراجعة البيئية في تقييم المخاطر البيئية.	11	11	8	68	39
		8.0	8.0	5.8	49.6	28.6
8	عدم إخضاع المراجعين في الشركة لدورات تدريبية مستمرة لتطوير مهاراتهم المتعلقة بالرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية من أسباب عدم قيامكم بالمراجعة البيئية.	11	9	1	71	45
		8.0	6.6	.7	51.8	32.9
9	تعد المراجعة البيئية من طرف مراجعين داخل الشركة.	68	46	2	14	7
		49.6	33.6	1.5	10.2	5.1
10	تتم المراجعة البيئية في إبداء رأي فني فيما إذا كانت نظم البيئة تعمل بطريقة سليمة.	15	3	2	79	38
		10.9	2.2	1.5	57.7	27.7

من خلال الجدول رقم (22) يلاحظ أن:

أ- درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:

1. عدم اقتناع المراجعين بأهمية المراجعة البيئية للشركة من أسباب عدم قيامهم بالمراجعة البيئية.
2. هناك إدراك من قبل المسؤولين الماليين بأهمية المراجعة البيئية.
3. تمثل المراجعة البيئية واحدة من أهم الأدوات البيئية المستحدثة للحد من مشكلات التلوث.
4. تساعد المراجعة البيئية في التحسن المستمر للأداء البيئي.
5. تساعد المراجعة البيئية في تقييم المخاطر البيئية.
6. عدم إخضاع المراجعين في المؤسسة لدورات تدريبية مستمرة لتطوير مهاراتهم المتعلقة بالرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية من أسباب عدم قيامكم بالمراجعة البيئية.
7. تتم المراجعة البيئية في إبداء رأي فني فيما إذا كانت نظم البيئة تعمل بطريقة سليمة.

ب- درجة الموافقة منخفضة على العبارة التالية:

1. هناك إدراك من قبل المراجعين في المؤسسة لأهمية المراجعة البيئية.

ت-درجات الموافقة منخفضة جدا على العبارات التالية:

1. تزود المراجعة البيئية الشركات بمعلومات واضحة عن نظام إدارتها البيئي.

2. تعد المراجعة البيئية من طرف مراجعين داخل الشركة.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى إدراك المسؤولين الماليين بالشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (23)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:
الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (23) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى إدراك المسؤولين الماليين بالشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة

البيئية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	عدم اقتناع المراجعين بأهمية المراجعة البيئية للشركة من أسباب عدم قيامهم بالمراجعة البيئية.	3.59	1.396	-3.972	.000
2	هناك إدراك من قبل المراجعين في الشركة لأهمية المراجعة البيئية.	2.74	1.395	-1.966	.049
3	هناك إدراك من قبل المسؤولين الماليين بأهمية المراجعة البيئية.	1.90	1.009	-8.342	.000
4	تمثل المراجعة البيئية واحدة من أهم الأدوات البيئية المستحدثة للحد من مشكلات التلوث.	4.05	1.059	-7.709	.000
5	تساعد المراجعة البيئية في التحسن المستمر للأداء البيئي.	3.99	1.124	-7.175	.000
6	تزود المراجعة البيئية الشركات بمعلومات واضحة عن نظام إدارتها البيئي.	2.06	1.333	-6.609	.000
7	تساعد المراجعة البيئية في تقييم المخاطر البيئية.	3.82	1.169	-6.349	.000
8	عدم إخضاع المراجعين في الشركة لدورات تدريبية مستمرة لتطوير مهاراتهم المتعلقة بالرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية من أسباب عدم قيامكم	3.95	1.152	-6.973	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
	بالمراجعة البيئية.				
9	تعد المراجعة البيئية من طرف مراجعين داخل المؤسسة.	1.88	1.172	-7.894	.000
10	تتم المراجعة البيئية في إبداء رأي فني فيما إذا كانت نظم البيئة تعمل بطريقة سليمة.	3.89	1.167	-6.447	.000

من خلال الجدول رقم (23) يلاحظ أن

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة

الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

1. عدم اقتناع المراجعين بأهمية المراجعة البيئية للشركة من أسباب عدم قيامهم بالمراجعة البيئية.
 2. تمثل المراجعة البيئية واحدة من أهم الأدوات البيئية المستحدثة للحد من مشكلات التلوث.
 3. تساعد المراجعة البيئية في التحسن المستمر للأداء البيئي.
 4. تساعد المراجعة البيئية في تقييم المخاطر البيئية.
 5. عدم إخضاع المراجعين في الشركة لدورات تدريبية مستمرة لتطوير مهاراتهم المتعلقة بالرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية من أسباب عدم قيامكم بالمراجعة البيئية.
 6. تتم المراجعة البيئية في إبداء رأي فني فيما إذا كانت نظم البيئة تعمل بطريقة سليمة.
- لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة

الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:-

1. هناك إدراك من قبل المراجعين في الشركة لأهمية المراجعة البيئية.
2. هناك إدراك من قبل المسؤولين الماليين بأهمية المراجعة البيئية.

3. تزود المراجعة البيئية الشركات بمعلومات واضحة عن نظام إدارتها البيئي.

4. تعد المراجعة البيئية من طرف مراجعين داخل المؤسسة.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى إدراك المسؤولين الماليين بالشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (24)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى إدراك المسؤولين الماليين بالشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى إدراك المسؤولين الماليين بالشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (24) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى إدراك المسؤولين الماليين بالشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بأهمية

المراجعة البيئية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مدى إدراك المسؤولين الماليين بالشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية	3.1861	.39017	5.584	.000

من خلال الجدول رقم (24) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.584) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.1861) وهو يزيد

عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع مستوى إدراك المسؤولين الماليين بالشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية حيث أن:-

1. تمثل المراجعة البيئية واحدة من أهم الأدوات البيئية المستحدثة للحد من مشكلات التلوث.
2. تساعد المراجعة البيئية في التحسن المستمر للأداء البيئي.
3. تساعد المراجعة البيئية في تقييم المخاطر البيئية.
4. تتم المراجعة البيئية في إبداء رأي فني فيما إذا كانت نظم البيئة تعمل بطريقة سليمة.

4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة المتعلقة بمدى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي:

الجدول التالي رقم (25) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي.

جدول رقم (25) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي ودرجات الموافقة عليها

حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة	غير موافق بشدة	موافق الى حد ما	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	تقوم الشركة بمراقبة أدائها البيئي في كل مرحلة	83	46	3	2
		النسبة %	33.6	2.2	منخفضة جدا
2	تقييم الشركة أدائها البيئي بشكل مستمر.	45	77	3	5
		النسبة %	56.2	2.2	منخفضة
3	تمتلك الشركة برامج للتأكد من كفاءة وفاعلية أدائها البيئي	47	65	10	4
		النسبة %	47.5	7.3	منخفضة
4	تعمل الشركة من تقليل النفايات والتخلص منها.	4	4	7	78
		النسبة %	2.9	5.1	عالية جدا
5	يساهم الأداء البيئي للشركة في تحسين	8	4	5	55

م	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق الى حد ما	موافق بشدة	درجة الموافقة
	صورتها لدى عمالها.	النسبة %	5.9	2.9	3.6	47.4
6	تهتم الشركة بتقييم أنشطتها تجاه البيئة من أجل التقليل من التلوث الصادر عنها.	التكرار	46	59	9	14
		النسبة %	33.6	43	6.6	10.2
7	يعتبر الأداء البيئي مدخل من مداخل الميزة التنافسية للشركة.	التكرار	9	9	6	56
		النسبة %	6.6	6.6	4.3	40.9
8	التكاليف البيئية تسجل في الميزانية.	التكرار	15	16	9	43
		النسبة %	10.9	11.7	6.6	31.4
9	تقوم شركتكم بالتخلص من النفايات بطرق آمنة.	التكرار	13	6	54	20
		النسبة %	9.5	4.4	39.4	14.6
10	لا توجد مؤشرات لتقويم الأداء البيئي تستند عليها الشركة في عملها.	التكرار	14	17	42	25
		النسبة %	10.2	12.4	30.7	18.2
11	البيانات المتوفرة على الوضع البيئي غير كافية.	التكرار	16	7	11	39
		النسبة %	11.7	5.1	8.0	28.5
12	قيام شركتكم بتبني المراجعة البيئية سيؤدي إلى تحسين سمعة المؤسسة.	التكرار	4	9	6	54
		النسبة %	2.9	6.6	4.4	39.4
13	قيام شركتكم بتبني المراجعة البيئية سيؤدي إلى تحسين علاقة المؤسسة مع المتعاملين معها (كالمستهلكين والموردين والمقرضين والذين هم من المهتمين بالقضايا البيئية ولا يتعاملون الا مع المنتجات الصديقة للبيئة).	التكرار	11	7	4	51
		النسبة %	8.0	5.1	2.9	37.3
14	قيام شركتكم بالمراجعة البيئية سيؤدي إلى زيادة مبيعاتها.	التكرار	6	10	8	42
		النسبة %	4.4	7.3	5.8	30.7
15	تقوم الشركة بالمراجعة البيئية بشكل طوعي.	التكرار	63	57	4	8
		النسبة %	46.0	41.6	3	5.8

من خلال الجدول رقم (25) يلاحظ أن:

أ- درجات الموافقة عالية جدا على العبارات التالية:

1. تعمل المؤسسة من تقليل النفايات والتخلص منها.

ب- درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:

1. يساهم الأداء البيئي للشركة في تحسين صورتها لدى عمالها.
 2. يعتبر الأداء البيئي مدخل من مداخل الميزة التنافسية للشركة.
 3. التكاليف البيئية تسجل في الميزانية.
 4. البيانات المتوفرة على الوضع البيئي غير كافية.
 5. قيام شركتك بتبني المراجعة البيئية سيؤدي إلى تحسين سمعة المؤسسة
 6. قيام شركتك بتبني المراجعة البيئية سيؤدي إلى تحسين علاقة المؤسسة مع المتعاملين معها (كالمستهلكين والموردين والمقرضين والذين هم من المهتمين بالقضايا البيئية ولا يتعاملون الا مع المنتجات الصديقة للبيئة).
 7. قيام شركتك بالمراجعة البيئية سيؤدي إلى زيادة مبيعاتها.
 8. تقوم الشركة بالمراجعة البيئية بشكل طوعي.
- ت-درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية:**
1. تقوم شركتك بالتخلص من النفايات بطرق آمنة.
 2. لا توجد مؤشرات لتقويم الأداء البيئي تستند عليها الشركة في عملها.
- ث-درجات الموافقة منخفضة على العبارات التالية:**
1. تقييم الشركة أدائها البيئي بشكل مستمر.
 2. تمتلك الشركة برامج للتأكد من كفاءة وفاعلية أدائها البيئي
 3. تهتم الشركة بتقييم أنشطتها تجاه البيئة من أجل التقليل من التلوث الصادر عنها
- ج-درجة الموافقة منخفضة جدا على العبارة التالية:**
1. تقوم الشركة بمراقبة أدائها البيئي في كل مرحلة.
- ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (26)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:**
- الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).**

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط

المقياس (3).

جدول رقم (26) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على

العبارات المتعلقة بمدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تقوم الشركة بمراقبة أدائها البيئي في كل مرحلة.	1.50	.778	-9.846	.000
2	تقييم الشركة أدائها البيئي بشكل مستمر.	1.91	.938	-8.486	.000
3	تمتلك الشركة برامج للتأكد من كفاءة وفاعلية أدائها البيئي	1.98	1.003	-8.061	.000
4	تعمل الشركة من تقليل النفايات والتخلص منها.	4.37	.932	-9.182	.000
5	يساهم الأداء البيئي للشركة في تحسين صورتها لدى عمالها.	4.13	1.035	-8.070	.000
6	تهتم الشركة بتقييم أنشطتها تجاه البيئة من أجل التقليل من التلوث الصادر عنها	2.17	1.252	-5.989	.000
7	يعتبر الأداء البيئي مدخل من مداخل الميزة التنافسية للشركة.	4.04	1.147	-7.425	.000
8	التكاليف البيئية تسجل في الميزانية.	3.69	1.321	-5.080	.000
9	تقوم شركتكم بالتخلص من النفايات بطرق آمنة.	3.38	1.092	-3.383	.001
10	لا توجد مؤشرات لتقويم الأداء البيئي تستند عليها الشركة في عملها.	3.32	1.206	-2.812	.005
11	البيانات المتوفرة على الوضع البيئي غير كافية.	3.75	1.253	-5.449	.000
12	قيام شركتكم ببنّي المراجعة البيئية سيؤدي إلى تحسين سمعة المؤسسة.	4.13	.976	-8.502	.000
13	قيام شركتكم ببنّي المراجعة البيئية سيؤدي إلى تحسين علاقة الشركة مع المتعاملين معها (كالمستهلكين والموردين والمقرضين والذين هم من المهتمين بالقضايا البيئية ولا يتعاملون إلا مع المنتجات الصديقة للبيئة).	4.00	1.157	-7.135	.000
14	قيام شركتكم بالمراجعة البيئية سيؤدي إلى زيادة مبيعاتها.	3.97	1.029	-7.693	.000
15	تقوم الشركة بالمراجعة البيئية بشكل طوعي.	1.82	1.066	-8.151	.000

من خلال الجدول رقم (26) يلاحظ أن:

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة

الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

1. تعمل الشركة من تقليل النفايات والتخلص منها.
2. يساهم الأداء البيئي للشركة في تحسين صورتها لدى عمالها.
3. يعتبر الأداء البيئي مدخل من مداخل الميزة التنافسية للشركة.
4. التكاليف البيئية تسجل في الميزانية.
5. تقوم شركتك بالتخلص من النفايات بطرق آمنة.
6. لا توجد مؤشرات لتقويم الأداء البيئي تستند عليها الشركة في عملها.
7. البيانات المتوفرة على الوضع البيئي غير كافية.
8. قيام شركتك بتبني المراجعة البيئية سيؤدي إلى تحسين سمعة المؤسسة.
9. قيام شركتك بتبني المراجعة البيئية سيؤدي الى تحسين علاقة المؤسسة مع المتعاملين معها (كالمستهلكين والموردين والمقرضين والذين هم من المهتمين بالقضايا البيئية ولا يتعاملون الا مع المنتجات الصديقة للبيئة).
10. قيام شركتك بالمراجعة البيئية سيؤدي إلى زيادة مبيعاتها.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب- الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية:

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة

على هذه العبارات متوسطة

ت- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة

الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:-

1. تقوم الشركة بمراقبة أدائها البيئي في كل مرحلة.
2. تقييم الشركة أدائها البيئي بشكل مستمر.
3. تمتلك الشركة برامج للتأكد من كفاءة وفاعلية أدائها البيئي
4. تهتم الشركة بتقييم أنشطتها تجاه البيئة من أجل التقليل من التلوث الصادر عنها.
5. تقوم الشركة بالمراجعة البيئية بشكل طوعي.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود انخفاض معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات:

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (27)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (27) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي	3.2102	.30053	8.187	136	.000

من خلال الجدول رقم (27) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (8.187) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.2102) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي حيث أن:-

1. تعمل الشركات النفطية من تقليل النفايات والتخلص منها.

2. يساهم الأداء البيئي للمؤسسات النفطية في تحسين صورتها لدى عمالها.
3. يعتبر الأداء البيئي مدخل من مداخل الميزة التنافسية للشركات النفطية.
4. التكاليف البيئية تسجل في الميزانية.
5. تقوم الشركات النفطية بالتخلص من النفايات بطرق آمنة.
6. لا توجد مؤشرات لتقويم الأداء البيئي تستند عليها الشركات النفطية في عملها.
7. البيانات المتوفرة على الوضع البيئي غير كافية.
8. قيام الشركات النفطية بتبني المراجعة البيئية سيؤدي إلى تحسين سمعتها.
9. قيام الشركات النفطية بتبني المراجعة البيئية سيؤدي إلى تحسين علاقتها مع المتعاملين معها (كالمستهلكين والموردين والمقرضين والذين هم من المهتمين بالقضايا البيئية ولا يتعاملون الا مع المنتجات الصديقة للبيئة).
10. قيام الشركات النفطية بالمراجعة البيئية سيؤدي إلى زيادة مبيعاتها.

5- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة المتعلقة بمدى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالمراجعة البيئية:

لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالمراجعة البيئية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (28)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالمراجعة البيئية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالمراجعة البيئية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (28) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالمراجعة البيئية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
بمدى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالمراجعة البيئية	3.1189	.27421	5.076	.000

من خلال الجدول رقم (28) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.076) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.1189) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالمراجعة البيئية حيث أن:-

1. يوجد ارتفاع في مستوى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية.

2. يوجد ارتفاع في مستوى إدراك المسؤولين الماليين بالشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية.

ثالثاً:- اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:

لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بدور المراجعة البيئية وأبعادها في تقييم الأداء البيئي تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) على متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى المراجعة البيئية وأبعادها ومتوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى الأداء البيئي فكانت النتائج كما في الجدول رقم (29) حيث كانت: الفرضية الصفرية: " لا يوجد دور للمراجعة البيئية في تقييم الأداء البيئي".

مقابل الفرضية البديلة: " يوجد دور للمراجعة البيئية في تقييم الأداء البيئي".

جدول رقم (29) نتائج اختبار دور المراجعة البيئية في تقييم الأداء البيئي

م	البيان	قيمة معامل الارتباط	الدلالة المحسوبة	نسبة الأثر %
1	دور التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية في تقييم الأداء البيئي	0.300	0.005	9.00
2	دور التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية في تقييم الأداء البيئي	0.560	0.000	31.36

21.16	0.000	0.466	دور إدراك المسؤولين الماليين بالشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية في تقييم الأداء البيئي	3
29.16	0.00	0.540	دور المراجعة البيئية في تقييم الأداء البيئي	4

من خلال الجدول رقم (29) يلاحظ أن

1. قيمة معامل الارتباط لدور التزام الشركات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية في الأداء البيئي (0.300) بدلالة معنوية (0.005) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود دور طردي (موجب) ذو دلالة إحصائية لمستوى التزام الشركات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية في الأداء البيئي حيث أن 9% من التغيير في الأداء البيئي يعود إلى التغيير في مستوى التزام الشركات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية إذا لم يتأثر مستوى الأداء البيئي إلا بمستوى التزام الشركات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية.
2. قيمة معامل الارتباط لدور التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية في الأداء البيئي (0.560) بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود دور طردي (موجب) ذو دلالة إحصائية لمستوى التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية في الأداء البيئي حيث أن 31.36% من التغيير في الأداء البيئي يعود إلى التغيير في مستوى التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية إذا لم يتأثر مستوى الأداء البيئي إلا بمستوى التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية.
3. قيمة معامل الارتباط لدور إدراك المسؤولين الماليين بالمؤسسات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية في الأداء البيئي (0.460) بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود دور طردي (موجب) ذو دلالة إحصائية لمستوى إدراك المسؤولين الماليين بالمؤسسات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية في الأداء البيئي حيث أن 21.16% من التغيير في الأداء البيئي يعود إلى التغيير في مستوى إدراك المسؤولين الماليين بالمؤسسات النفطية في

ليبيا بأهمية المراجعة البيئية إذا لم يتأثر مستوى الأداء البيئي إلا بمستوى إدراك المسؤولين الماليين بالمؤسسات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية.

4. قيمة معامل الارتباط لدور المراجعة البيئية في الأداء البيئي (0.540) بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود دور طردي (موجب) ذو دلالة إحصائية لمستوى المراجعة البيئية في الأداء البيئي حيث أن 29.16% من التغير في الأداء البيئي يعود إلى التغير في مستوى المراجعة البيئية إذا لم يتأثر مستوى تقييم الأداء البيئي إلا بمستوى المراجعة البيئية.

و باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد على متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بمستويات أبعاد المراجعة البيئية ومتوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى تقييم الأداء البيئي فكانت النتائج كما بالجدول رقم (30).
جدول رقم (30) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين المراجعة البيئية ومستوى تقييم الاداء

البيئي:

	$\beta Y = \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3$				
B	.412	.398	.217		
T	6.706	5.493	2.624		
Sig	.000	.000	.010		
R	0.996				
R ²	0.993				
F	6016.356	Sig	0.000		
N	137				
DW	2.166				

من الجدول رقم (30) السابق يلاحظ ما يلي:-

1. نموذج الانحدار الخطي المتعدد يكون كما يلي

$$Y = 0.412X_1 + 0.398X_2 + 0.217X_3$$

حيث

Y يمثل مستوى الأداء البيئي X_1 يمثل مستوى الالتزام بالتشريعات واللوائح والقوانين

البيئية

X_2 يمثل مستوى الالتزام بالإرشادات والمعايير البيئية X_3 يمثل مستوى إدراك المسؤولين الماليين بأهمية المراجعة البيئية.

2. بلغت قيمة المعلمة الانحدارية لدور التزام الشركات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية في الأداء البيئي (0.412) بدلاله محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 هذا يدل على معنوية دور التزام الشركات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية في الأداء البيئي، حيث إن زيادة التزام الشركات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الأداء البيئي بمقدار 0.412 من الوحدة .

3. بلغت قيمة المعلمة الانحدارية لدور مستوى التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية في الأداء البيئي (0.398) بدلاله محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 هذا يدل على معنوية دور مستوى التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية في الأداء البيئي، حيث إن زيادة مستوى التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الأداء البيئي بمقدار 0.398 من الوحدة .

4. بلغت قيمة المعلمة الانحدارية لدور مستوى إدراك المسؤولين الماليين بأهمية المراجعة البيئية في الأداء البيئي (0.217) بدلاله محسوبة (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 هذا يدل على معنوية دور مستوى إدراك المسؤولين الماليين بأهمية المراجعة البيئية في الأداء البيئي، حيث إن زيادة مستوى إدراك المسؤولين الماليين بأهمية المراجعة البيئية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الأداء البيئي بمقدار 0.217 من الوحدة.

5. قيم (β) الخاصة بدور المراجعة البيئية في الأداء البيئي معنوية حيث الدلالات المحسوبة (Sig) أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) مما تشير إلى وجود دور معنوية للمراجعة البيئية في الأداء البيئي.

6. قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.993) مما يعني بأن جميع المتغيرات التفسيرية استطاعت أن تفسر (99.3%) من التغيرات الحاصلة في مستوى الأداء البيئي. والباقي (0.7%) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

فلاحظ أن المقدرة التفسيرية كبيرة مما يدل على معنوية أثر المراجعة البيئية على

مستوى الأداء البيئي

7. قيمة (F) معنوية حيث الدلالة المعنوية المحسوبة (Sig=0.000) أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) مما يدل على القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية.

8. قيمة معامل درين واتسون (Durbin-Watson) بلغت (2.166) وهي قريبة إلى 2 فهذا يدل على أن الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض.

9. يشير هذا النموذج إلى وجود دور إيجابي ذو دلالة إحصائية للمراجعة البيئية في تقييم الأداء البيئي.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

النتائج

التوصيات

النتائج والتوصيات

1 - النتائج:

من خلال الاختبارات ووفقا لاستجابة مفردات عينة البحث يمكننا عرض النتائج العامة للبحث في المحاور التالية:

نتائج الدراسة النظرية:

- المراجعة البيئية هي عملية فحص انتقادي، يقوم بها أشخاص مؤهلون (مهندسين، خبراء، مستشارين...) يعملون على التأكد من أن النظام البيئي للمؤسسة يلتزم بالقوانين والتشريعات التي من شأنها المحافظة على البيئة، هذه العملية لا تتم في تاريخ محدد فقط بل هي عملية متكررة ومستمرة. كما أن مشاركة أطراف داخلية وأخرى خارجية في عملية المراجعة، سوف تضمن لتقارير المراجعة الشفافية والموضوعية، خاصة وأنها موجهة لعدة أطراف خارجية لها علاقة بالمؤسسة.
- تساهم المراجعة البيئية بشكل كبير في حماية البيئة والحد من التلوث، حيث تساعد في تحديد الاثار البيئية في الصناعة ومعالجتها.
- هناك عدة أسباب للمراجعة البيئية يتمثل أهمها في مخاطر التعرض لعقوبات وغرامات، جراء عدم احترام القوانين والتشريعات البيئية وفي الضغوط المتزايدة من جماعات حماية البيئة والأطراف المعنية بالبيئة، نتيجة لتنامي مشاكل التلوث البيئي وزيادة الوعي لدى المستهلكين.
- تستعين المؤسسة بالمراجعة البيئية الداخلية، وذلك من أجل تقييم أدائها البيئي وإدارة مخاطرها البيئية للاستمرار في السوق.
- المراجعة البيئية الخارجية تفصح عن مدى اهتمام المؤسسة بالبيئة والاجراءات والسياسات المتبعة لتحقيق ذلك.
- هناك عدة صعوبات تواجه المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي من أهمها عدم وجود مفاهيم بيئية مقبولة ومتعارف عليها، عدم وجود معايير محددة يتم استخدامها في عملية المراجعة البيئية، ضعف اهتمام الادارة بالعوامل البيئية وإنشاء ادارة للمراجعة البيئية في كثير من الحالات بسبب أن تكاليف المراجعة البيئية مرتفعة.

النتائج الميدانية:

1- تم رفض الفرضية الرئيسية والتي تنص على (لا يوجد دور ذو دلالة احصائية للمراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي للشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية) و ان قيمة العلاقة بين المراجعة البيئية و الأداء البيئي علاقة طردية أي أن المراجعة البيئية تؤثر على الأداء البيئي للشركة كلما زاد الاهتمام بالمراجعة البيئية زاد الأداء البيئي للمؤسسة.

2- تم رفض الفرضية الفرعية الاولى والتي مفادها (لاتلتزم الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالتشريعات والقوانين واللوائح البيئية) وهذا يشير الى ارتفاع في مستوى التزام الشركات النفطية في ليبيا بالتشريعات والقوانين واللوائح البيئية حيث أن:

أ- توجد تشريعات وقوانين خاصة بالبيئة يلتزم بها مرجعو الشركة.

ب- المراجعة البيئية أداة تعمل على مدى اهتمام الادارة لحماية البيئة.

ت- تتوفر القوانين والتشريعات البيئية اللازمة للمحافظة على البيئة.

3- تم رفض الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على انه (لا تلتزم الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالإرشادات والمعايير البيئية)، وهذا يشير الى ارتفاع وجود التزام الشركات النفطية في ليبيا بالإرشادات والمعايير البيئية حيث أن:

أ - يعتبر القانون رقم (15) لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة بمثابة المعيار الذي يمكن استخدامه في الحكم على مدى التزام الشركة بمسؤولياتها البيئية.

ب- تتوفر المعايير الدولية المتعلقة بالمبادئ العامة لإرشادات المراجعة البيئية.

ج- تتوفر معايير تتعلق بكيفية ادارة المخلفات الصناعية من خلال اعادة تصنيفها أو كيفية الاستفادة منها.

4- تم رفض الفرضية الفرعية الثالثة والتي مفادها (لا يدرك المسؤولين الماليين بالشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية)، وهذا يشير الى وجود ارتفاع مستوى ادراك المسؤولين الماليين بالشركات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية حيث أن:

أ- تمثل المراجعة البيئية واحدة من أهم الادوات البيئية المستحدثة للحد من مشكلات التلوث.

ب- تساعد المراجعة البيئية في تقييم المخاطر البيئية.

ج-تساعد المراجعة البيئية في التحسين المستمر للأداء البيئي.

5- تم رفض الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على (لا تقوم الشركات النفطية وشركات

تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي) وهذا يشير الى وجود ارتفاع في مستوى

قيام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي حيث أن:

أ-تعمل الشركات النفطية من تقليل النفايات والتخلص منها.

ب-يساهم الاداء البيئي للشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في تحسين

صورتها لدى عمالها.

ج-يعتبر الاداء البيئي مدخل من مداخل الميزة التنافسية للشركات النفطية.

د-تقوم الشركات النفطية بالتخلص من النفايات بطريقة آمنة.

6- تم رفض الفرضية الفرعية الخامسة والتي مفادها (لا تقوم الشركات النفطية وشركات تسويق

المنتجات النفطية في ليبيا بالمراجعة البيئية) وهذا يشير الى ارتفاع في مستوى قيام

الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية في ليبيا بالمراجعة البيئية حيث أن:

أ-يوجد ارتفاع في مستوى التزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية

بالإرشادات والمعايير البيئية.

ب-يوجد ارتفاع في مستوى ادراك المسؤولين الماليين بالشركات النفطية وشركات تسويق

المنتجات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية.

2-التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها فإن الدراسة توصي بالاتي:

أولاً: إلزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالرفع من مستوى التزامها بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية من خلال:

- 1- وضع داخل الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية تعليمات ولوائح إدارية تلزم المراجعين بتقييم الأداء البيئي.
- 2- إلزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالقيام بالمراجعة البيئية سواء كان بنص قانونيا وفي شكل معايير مهنية.
- 3- الرفع من مستوى التشريعات والقوانين المرتبطة بالقضايا البيئية
- 4- إلزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية باحترام القوانين والتشريعات الخاصة لحماية البيئة.
- 5- العمل على جعل القوانين والتشريعات البيئية تتميز بالمرونة.

ثانياً: إلزام المؤسسات النفطية بالرفع من مستوى التزامها بالإرشادات والمعايير البيئية من خلال:

- 1- جعل الشركات النفطية من استخدام أساليب حديثة في تقييم تصرفاتها تجاه البيئة.
- 2- توفير المعايير الدولية المتعلقة بإجراءات مراجعة القوائم البيئية.
- 3- توفير معايير كفاية التأهيل العلمي والعملية للمراجع البيئي

ثالثاً: إلزام الشركات النفطية وشركات تسويق المنتجات النفطية بالرفع من مستوى إدراك المسؤولين الماليين بأهمية المراجعة البيئية من خلال:

1. اقتناع المراجعين بأهمية المراجعة البيئية للشركة من أسباب عدم قيامهم بالمراجعة البيئية.
2. إخضاع المراجعين في الشركة لدورات تدريبية مستمرة لتطوير مهاراتهم المتعلقة بالرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية من أسباب عدم قيامكم بالمراجعة البيئية.
3. جعل المراجعة البيئية تزود الشركات النفطية بمعلومات واضحة عن نظام إدارتها البيئي.

رابعاً: يجب على الهيئات المختصة في الدولة الليبية متابعة تطبيق القانون رقم (15)

لسنة 1371و.ر بشأن حماية وتحسين البيئة، وإلزام الشركات بتطبيقه.

خامساً: ضرورة مواصلة البحث العلمي في مجال المراجعة البيئية وتقييم الاداء البيئي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

الكتب:

- 1- المنظمة العربية للتنمية الادارية تأثير الفطنة المنظمة على الأداء المؤسسي، مصر، 2013.
- 2- امين السيد احمد لطفي، المراجعة البيئية، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2005.
- 3- أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 4- بد ران لافي سلطان البد راني، الاستثمار الأخضر في الشركات المعاصرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2015 .
- 5- جورج دانيا غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2001.
- 6- دوجلاس موستشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.
- 7- رعد حسن الصرن، نظم الادارة البيئية والايزو 14000، دار الرضا للنشر، دمشق، 2001.
- 8- سمير كامل عاشور وسامية أبو الفتوح - الاختبارات اللامعلمية - الطبعة الأولى - معهد الإحصاء - 1995.
- 9- عايدة نخلة رزق الله- دليل الباحثين في التحليل الإحصائي - الطبعة الأولى - دار الكتب - القاهرة - 2002.
- 10- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي- الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية- دار الشروق - عمان - الطبعة الأولى-1997.
- 11-كاظم نزار الركاب، الادارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر عمان، 2004.
- 12-محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبدالرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ الرياض، 2006.

- 13-محمود مهدي البياتي / تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS - الطبعة الأولى - دار الحامد - عمان - (2005) .
- 14-نادية حمدي صلاح، الادارة البيئية (المبادئ والممارسات) منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2003.
- 15-نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الاعمال الحديثة، دار الورق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2012.
- 16-نصر صالح محمد، نظرية المراجعة البيئية، الطبعة الاولى، دار الميسرة، عمان، 2015.

الرسائل العلمية:

- 1- التهامي عثمان الكشر، امكانية قياس والافصاح عن التكاليف والالتزامات البيئية في الشركات الصناعية الليبية رسالة ماجستير، اكااديمية الدراسات العليا، 2006.
- 2- العمري أصيلة، مساهمة المراجعة البيئية في تحسين إنتاجية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، رسالة دكتوراة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
- 3- الشيخ هتهات، اثر الاداء البيئي على تحسين صورة المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص ادرة بيئية وسياحة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014.
- 4- الهام موساوي، دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة في بناء الميزة التنافسية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، جوان 2014.
- 5- ايناس العريفي ، دور المراجعة البيئية في دعم تقارير التنمية المستدامة في الشركات الصناعية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين ، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة المرقب ، ليبيا ، 2020م.
- 6- بشير أحمد غميص، تقييم الاداء البيئي والاجتماعي للشركات الصناعية - دراسة ميدانية بالبيئة الليبية، رسالة ماجستير، اكااديمية الدراسات العليا، 2007.

- 7- بوحفص رواني، المراجعة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007.
- 8- بن الذيب سهيلة، سعودي بلقاسم، دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي، جامعة محمد بوضياف المسلية، الجزائر، 2015.
- 9- حسين احمد محمد درويش، اطار مقترح لتقييم الاداء البيئي في المنشآت الصناعية من خلال دورة حياة المنتج، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2010.
- 10- رادة فاروق دريباتي دور المراجعة الداخلية في تقييم الاداء البيئي - دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2009.
- 11- سراج المنير المبروك، مدى امكانية تطبيق أساليب المراجعة البيئية الداخلية في الشركات الصناعية الليبية رسالة ماجستير، اكااديمية الدراسات العليا، 2007.
- 12- سعد امام سعد على، اطار محاسبي مقترح للإفصاح عن الاداء البيئي للوحدة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات البيئية، جامعة عين شمس ، القاهرة، 2010.
- 13- سوداني رحمة، دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016 .
- 14- صلاح بلاسكة، قابلية تطبيق بطاقة الاداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص الادارة الاستراتيجية، قسم علوم التيسير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.
- 15- عماد الدين براشن، الشريف بقة، دور المراجعة البيئية في تحسين الاداء البيئي للمؤسسة، جامعة سطيف، الجزائر، 2015.
- 16- عمر زمالة، أثر البعد البيئي على تحقيق التفوق التنافسي للمؤسسة الصناعية مذكرة ماجستير في الإدارة البيئية والسياحة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، 2013.
- 17- عمران البكوري ، دور المراجع الخارجي في دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة ، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة المرقب ، ليبيا ، 2020م.

- 18- غمام مراد، دحمون فوزي، أهمية المراجعة البيئية في تطوير الاداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة البويرة، الجزائر، 2015 .
- 19- فتحي حنيش، التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2013.
- 20- معاد عريوة، دور بطاقة الاداء المتوازن في قياس وتقييم الاداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، ادارة الاعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
- 21- محمد مسعودي، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014.
- 22- مسعود على عمر قريفة، القياس والافصاح المحاسبي عن الاداء البيئي بشركات صناعة الاسمنت الليبية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، غير منشورة، 2010.
- 23- معاد طاهر صالح المقطري، دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي في اليمن، اطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، غير منشورة، 2012.
- 24- مهاوت لعبيدي، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والافصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الاداء البيئي، أطروحة دكتوراه قسم علوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2015.
- 25- نجيب مسعود أثر محاسبة التكاليف البيئية في الاستدامة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة العقبة للتكنولوجية، 2020.
- 26- نور الهدى محجوبي، تقييم الاداء البيئي في المؤسسات النفطية، دراسة حالة المديرية الجهوية للانتاج -حوض بركاوي- سوناطرك، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 .

27- وناسي هناء ، باكو سميحة ، دور التدقيق البيئي في تحقيق متطلبات الادارة البيئية في ,
المؤسسات الاقتصادية ، دراسة ميدانية لآراء أفرادالعينة من خبراء ومختصين في التدقيق بولاية
ورقلة وأدرار -الجزائر، 2019

المؤتمرات:

1- رداد عبدالرحمن خميس، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر
الاحصائي العربي الثاني، سرت، ليبيا، 2-4 نوفمبر 2009.

الملتقيات:

1- رحيم حسين، مناصرة رشيد، أثر تطبيق ادارة الجودة الشاملة ونظم الادارة البيئية
ISO 14000 على تحسين الاداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الثاني حول
نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحديات الاداء البيئي، جامعة
قاصدي مراح ورقلة، الجزائر، 2011.

2- زين الدين بروش، جابر دهيمي، دور نظام الادارة البيئية في تحسين الاداء البيئي
للمؤسسة، دراسة حالة شركة الاسمنت، الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز
للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء
المالي وتحديات الاداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر، 2011.

3- عبدالقادر لحسين، محاولة دمج مؤشرات الاداء البيئي في بطاقة الاداء المتوازن المستدامة
لمنظمات الاعمال لتحقيق الاداء المتميز، الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز
للمنظمات والحكومات، يومي 22-23 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مراح ورقلة،
الجزائر.

المدخلات:

1- العايب عبدالرحمن، بقة الشريف، قراءة في دور الدولة الدائم لتحسين الاداء البيئي المستدام
للمؤسسات الاقتصادية، ملتقى سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية
المستدامة والعدالة الاجتماعية، ورقلة، 2012.

2- - بوقطف فوزية، مؤشرات قياس الاداء والفعالية للمنظمات، مداخلة مقومة ملتقى علمي دولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 10-11 نوفمبر 2009.

3- جودي محمد رمزي، كمال محمد منصور، المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.

4- عثمان حسن عثمان، دور ادارة البيئة في تحسين الاداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف يومي 7-8 أبريل 2008.

5- محمد العربي ساكر، عبدالحق رايس، مساهمة المنشآت الصناعية لدى الدول النامية في تفعيل الاداء البيئي "تجربة شركة تنمية نفط عمان"، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحديات الاداء البيئي، يومي 22-23 نوفمبر، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر 2011.

6- نوري منير، تحليل الابعاد البشرية للتنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الاول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي المدية، 2006.

الدوريات العلمية:

1- أحمد فيصل الحايك، التدقيق الداخلي البيئي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 40، العدد الثاني، 2013.

2- الشحادة قاسم عبدالرزاق، القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة وتأثيرها في قدرتها التنافسية في مجال الجودة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.

3- -الشعباني، منى محمد علي دور مراجعة البعد البيئي في دعم تقارير التنمية المستدامة ، دراسة استكشافية في منشآت الاعمال في البيئة المصرية ، مجلة الفكر المحاسبي ، المجلد 22 ، جامعة عين شمس، سنة 2018

- 4- -أمال حنفاوي تحسين الاداء البيئي من اجل تفعيل المسؤولية البيئية المستدامة في منظمات الاعمال ، تندوف ، مجلة البقاء للدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2018 0
- 5- -أمال محمد عوض، تحميل وتقييم العلاقة بين الإفصاح عن الاداء البيئي والاداء المالي لأغراض التنمية المستدامة ، دراسة استكشافية في منشآت الاعمال المصرية ، المجلد 21، العدد8، 2017.
- 6- بوجعدار خالد، أحسن السعد، الاعتبارات البيئية في تقييم المشاريع باستخدام أسلوب التكلفة/العائد(دراسة ميدانية بمركب المجارف قسنطينة)، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6، 2010.
- 7- ربيع نعم الدين الجعفري، دور المحاسبة الخضراء في تعزيز الاداء البيئي والاتجاه نحو التنمية المستدامة 2030، مجلة كلية المحاسبة بجامعة قاريونس، المجلد 1، العدد 2، 2019،
- 8- ربيع نعم الدين الجعفري، أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية على الأداء البيئي، مجلة الاصاله، المجلد 1، العدد 1، 2022 .
- 9- رعد الياس درويش، تقييم الاداء البيئي باستخدام معطيات المواصفة الارشادية ISO14031، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 8، العدد 2، 2005.
- 10- زياد هاشم السقا، متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير التدقيق مقبولة قبولا عاما، مجلة للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 4، العدد 7، 2011.
- 11- صالح عبدالرحمن السعد، " المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية - دراسة ميدانية استكشافية "، (مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والادارة، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، 2007).
- 12- صالح عمر فلاح، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عباس سطيف، الجزائر، العدد3، 2004.

- 13- عبدالفتاح عثمان العريبي، امحمد محمد المقريف، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الاول، جامعة اجدابيا، ليبيا، 2017.
- 14- عبدالحفيظ فرح ميرة، واقع القياس المحاسبي للأداء البيئي بشركة الزاوية لتكرير النفط دراسة حالة، مجلة كلية الاقتصاد والبحوث العلمية، جامعة الزاوية، المجلد الاول العدد الثاني، أكتوبر 2015.
- 15- عبدالناصر محمد درويش، اطار مقترح لتفعيل دور مراقب الحسابات عند مراجعة الاداء البيئي في منشآت الاعمال المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر، 2013.
- 16- على ابراهيم طلبة، دور الاجهزة الرقابية العليا في المراجعة البيئية: تحدي جديد للجهاز المركزي للحسابات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2001.
- 17- على موسى، صالح محمد، "الافصاح عن تكاليف الاداء البيئي ودوره في ترشيد القرارات، دراسة حالة على شركة الزاوية لتكرير النفط، مجلة العلوم والتقنية، 2016".
- 18- فتح الله محمد ، سالم العجب ، مساهمة المراجعة البيئية في تحقيق استدامة التوازن البيئي في بيئة الاعمال السودانية ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد 15، العدد، 53، جامعة بغداد العراق ، 2020م.
- 19- قناش سيدي بلعباس ، محامي أمال ، تقييم الاداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، دراسة حالة مؤسسة حسناوي بسيدي بلعباس ، جامعة سيدي بلعباس ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 6، العدد 2، سنة 2021.
- 20- مقيم صبري ،تقييم الاداء البيئي بمنظمات الاعمال باستخدام بطاقة الاداء المتوازن المستدامة ، مجلة الاقتصاد والمالية ، المجلد 5، سنة 2019.
- 21- نادية راضي عبدالحليم، دمج مؤشرات الاداء البيئي في بطاقة الاداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الاعمال في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد 2، ديسمبر 2005، جامعة الازهر.

القرارات والقوانين:

- القانون رقم (19) لسنة 2013 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة في ليبيا - موسوعة التشريعات الليبية
- اللجنة الشعبية العامة (سابقاً)، القرار رقم (263) لسنة 1999، بشأن إنشاء الهيئة العامة للبيئة.
- مؤتمر الشعب العام (سابقاً)، القانون رقم (15) لسنة 2003، بشأن حماية وتحسين البيئة.
- دولة ليبيا ، تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2020 طرابلس.

مصادر أخرى:

- a. دليل معايير الانتوساي (ISSAI): معيار (ISSAI 5120) الخاص بتوجيهات تنفيذ العمليات الرقابية على النشاط البيئي"، نسخة مترجمة).
- b. دليل اجراءات التدقيق البيئي، سلطة جودة البيئة، دولة فلسطين، نيسان، 2014.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Asif Ahmed, " Social and Environmental Auditing: Some Basic Concept ", ACA Student , The institute of chartered accounting of Bangladesh (ICAB) , Oct, 2012.
- 2- Jianshu Wang & Bo Zhang & Tingting Chen, " The case study of China's environmental audit: taking the Taihu Lake as an example", Energy Procedia journal, 5 (2011).
- 3- Mary F. Evans, Lirong Liu, Sarah Stafford, " A Facility- level Analysis of the Long- term Consequences of Environmental Auditing among Hazardous Waste Generators", Robert Day School Working Paper No. 2009- 16
- 4- Encyclopédie de la gestion et du management –، Robert le DUFF4 Paris 1999. ،Edition Dalloz
- 5- Schuetze, W. P, Reporting by Independent Auditors on Internal Controls, The Corporate Accounting and Finance (CPA) Journal, New York, October 1993.

مواقع الانترنت:

- 1- المراجعة البيئية تاريخ الاطلاع 27 -12 -2019.
 - 2- الاداء البيئي: <http://www.ksau.info/vb/showthread.php?t=10861>
- اطلع يوم 2 -7 -2019.

الملاحق

ملحق (1)

استمارة الاستبيان



الموضوع: إستمارة استبانة

الاخوة الفضلاء:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يقوما لباحث بإعداد دراسة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان: (دور المراجعة البيئية في تقييم الاداء البيئي دراسة ميدانية على المؤسسات النفطية) ولكي يتم ربط الدراسة العلمية بالواقع العملي يتطلب إجراء دراسة ميدانية تتمثل في استمارة استبانة تتضمن مجموعة من العبارات، وأملا في الإجابة عليها بكل دقة وموضوعية، وإن دقة النتائج التي سنتوصل إليها تتوقف على مدى تجاوبكم مع فقراته، لذا يرجو الباحث من حضراتكم استيفاء بياناته بالإجابة على كل فقراته، علماً بأن البيانات والآراء المعطاه لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وان نتائج الدراسة سوف تكون تحت طلبكم في أي وقت إذا رغبتم بذلك.

شكراً لسيادتكم على تعاونكم الصادق واستجابتكم الكريمة للعمل على خدمة البحث العلمي، وداعياً الله عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء.

الباحث: وسام محمد العجيلي ودران

التعريف ببعض المصطلحات المرتبطة بالدراسة:

1- **المراجعة البيئية:** هي فحص دوري وموضوعي منظم وموثق لأداء المؤسسة البيئي عن طريق فريق عمل متخصص ، وذلك للتأكد من الالتزام التام بالسياسات والقوانين البيئية ، وتقييم فاعلية البرامج البيئية المطبقة ، وتوصيل النتائج والبيانات المتوصل إليها إلى جميع الأطراف المهتمة بالحصول عليها.

2- **الإدعاء البيئي :** كل النشاطات والعمليات التي يتقوم بها المؤسسة سواء بشكل إجباري واختيائي من شأنها منع الأضرار البيئية و الاجتماعية الناتجة عن نشاطات المؤسسة الإنتاجية أو الخدمية.

المحور الاول : معلومات عامة :

أرجو التكرم بوضع إشارة () ✓ أمام الخيار المناسب:

1- الجنس:

ذكر () أنثى ()

2- المؤهل العلمي :

دبلوم متوسط () بكالوريوس () دبلوم عالي ()
ماجستير () دكتوراه () أخرى ()

3- التخصص العلمي:

محاسبة () ادارة اعمال () تمويل ومصارف () اقتصاد ()

4- عدد سنوات الخبرة:

() أقل من خمس سنوات () من 5 إلى أقل من 10 سنوات () أكثر من 10 سنوات.

5- نوع العمل في المؤسسة:

() وظيفة ثابتة " مراجع داخلي " () انتداب " مراجع خارجي."

6- مركزك الوظيفي في المؤسسة:

() مراجع () رئيس قسم () نائب مدير إدارة () مدير إدارة.

() رئيس مجلس إدارة أخرى.....

7- هل سبق لك أن التحقت بدورات تدريبية خارجية في مجال الرقابة و المراجعة البيئية؟

(نعم) (لا) .

8- هل سبق لك أن التحقت بدورات تدريبية داخلية في مجال الرقابة و المراجعة البيئية؟

(نعم) (لا) .

9- إذا كانت الإجابة بنعم فكم عدد الدورات التي انخرطت بها دورة.

10- هل شاركت في ورش عمل أو مؤتمرات تتعلق بالمراجعة البيئية؟

المحور الثاني: (التشريعات واللوائح والقوانين البيئية في ليبيا) ضع علامة (✓) في المكان الذي يخصك:-

الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق الى حد ما	موافق بشدة
1-توجد تشريعات وقوانين خاصة بالبيئة يلتزم بها مراجعو الشركة.				
2- يوجد داخل شركتك تعليمات ولوائح ادارية تلزم المراجعين بتقييم الاداء البيئي .				
3-وجود إلزام على الشركة للقيام بالمراجعة البيئية سواء كان بنص قانوني أو في شكل معايير مهنية.				
4- المراجعة البيئية أداة تعمل على مدى اهتمام الادارة لحماية البيئة .				
5- ضعف التشريعات والقوانين المرتبطة بالقضايا البيئية				
6- تتم المراجعة البيئية في ضوء التشريعات والقوانين المتعلقة بحماية البيئة .				
7- تحترم الشركة القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة .				
8- يقوم قسم المراجعة في شركتك بممارسة الرقابة على الفعاليات والانشطة البيئية .				
9- تتوفر القوانين والتشريعات البيئية اللازمة للمحافظة على البيئة				
10- القوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة مناسبة.				
11- تتميز القوانين والتشريعات البيئية بالمرونة .				

المحور الثالث: (الارشادات و المعايير البيئية:) ضع علامة (✓) في المكان الذي يخصك:

الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق الى حد ما	موافق بشدة
1- توجد معايير معتمدة للمراجعة البيئية يستند عليها مراجعو الشركة في أداء مهامهم.				
2- المؤسسة غير مهتمة كثيراً بالتعريف بالمعايير لأعضائها.				
3- تقوم الشركة باستخدام أساليب حديثة في تقييم تصرفاتها تجاه البيئة .				
4- تهتم شركتكم بالمراجعة البيئية لأن أنشطتها تؤثر على البيئة الحىطة.				
5- يعتبر القانون رقم (15) لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة بمثابة المعيار الذي يمكن استخدامه في الحكم على مدى التزام الشركة بمسؤولياتها البيئية .				
6- تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بالمبادي العامة لإرشادات المراجعة البيئية .				
7- تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بإجراءات مراجعة الالتزام بالتشريعات البيئية .				
8- تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بإجراءات مراجعة القوائم البيئية .				
9- تتوفر لديكم معايير كفاية التأهيل العلمي والعملية للمراجع البيئي .				
10- تتوفر لديكم معايير تتعلق بكيفية ادارة المخلفات الصناعية من خلال اعادة تصنيعها أو كيفية الاستفادة منها أو طرق التخلص منها .				

المحور الرابع: ادراك المسؤولين الماليين بأهمية المراجعة البيئية :

الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق الى حد ما	موافق بشدة
1- عدم اقتناع المراجعين بأهمية المراجعة البيئية للشركة من أسباب عدم قيامهم بالمراجعة البيئية .				
2- هناك إدراك من قبل المراجعين في الشركة لأهمية المراجعة البيئية .				
3- هناك ادراك من قبل المسؤولين الماليين بأهمية المراجعة البيئية .				
4- تمثل المراجعة البيئية واحدة من أهم الأدوات البيئية المستحدثة للحد من مشكلات التلوث.				
5- تساعد المراجعة البيئية في التحسن المستمر للأداء البيئي .				
6- تزود المراجعة البيئية الشركات بمعلومات واضحة عن نظام إدارتها البيئي.				
7- تساعد المراجعة البيئية في تقييد المخاطر البيئية.				
8- عدم إخضاع المراجعين في الشركة لدورات تدريبية مستمرة لتطوير مهاراتهم المتعلقة بالرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية من أسباب عدم قيامكم بالمراجعة البيئية.				
9- تعد المراجعة البيئية من طرف مراجعين داخل الشركة .				
10- تتم المراجعة البيئية في ابداء رأي فني فيما اذا كانت نظم البيئة تعمل بطريقة سليمة .				

المحور الخامس : تقييم الأداء البيئي

م	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق الى حد ما	موافق بشدة
1	تقوم الشركة بمراقبة تقييم أدائها البيئي في كل مرحلة .				
2	تقوم الشركة بأدائها البيئي بشكل مستمر.				
3	تمتلك الشركة برامج للتأكد من كفاءة وفاعلية تقييم أدائها البيئي				
4	تعمل الشركة من تقليل النفايات والتخلص منها .				
5	يساهم تقييم الأداء البيئي للشركة في تحسين صورتها لدى عمالها .				
6	تهتم الشركة بتقييم أنشطتها تجاه البيئة من أجل التقليل من التلوث الصادر عنها .				
7	يعتبر تقييم الأداء البيئي مدخل من مداخل الميزة التنافسية للشركة.				
8	التكاليف البيئية تسجل في الميزانية .				
9	تقوم شركتك بالتخلص من النفايات بطرق آمنة .				
10	لا توجد مؤشرات لتقويم تقييم الاداء البيئي تستند عليها الشركة في عملها				
11	البيانات المتوفرة على الوضع البيئي غير كافية .				
12	هل تعتقد أن قيام شركتك بتبني المراجعة البيئية سيؤدي الى تحسين سمعة الشركة.				
13	هل تعتقد أن قيام شركتك بتبني المراجعة البيئية سيؤدي الى تحسين علاقة الشركة مع المتعاملين معها (كالمستهلكين والموردين والمقرضين والذين هم من المهتمين بالقضايا البيئية ولا يتعاملون الا مع المنتجات الصديقة للبيئة) .				
14	هل تعتقد أن قيام شركتك بالمراجعة البيئية سيؤدي الى زيادة مبيعاتها.				
15	تقوم الشركة بالمراجعة البيئية بشكل طوعي .				

أي تعليقات أو اقتراحات إضافية ترون أنها تفيد الباحث في دراسته :

.....

.....

.....

.....

.....

قائمة محكمي الاستبيان

الجامعة	اسم المحكم	ت
الزاوية	د. على محمد موسى	1
الزاوية	د. مختار كريمة	2
طرابلس	د. ابراهيم عيسى	3
صبراتة	د. حامد مولود الرك	4
الزاوية	د. الناجح محمد العجيلي ودران	5
صبراتة	د. سالم اعمارة	6
صبراتة	د. عيسى الغنودي	7
صبراتة	د. ايمن الجندلي	8
الزاوية	د. خالد عبدالله الزمزم	9
صبراتة	د. مصطفى افتوحة	10

ملحق (2) نتائج الحاسب الآلي

Reliability

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.707	11

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.663	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.652	10

Reliability

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.639	31

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.635	15

Frequency Table

الجنس q1.1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ذكر	120	87.6	87.6	87.6
أنثى	17	12.4	12.4	100.0
Total	137	100.0	100.0	

المؤهل العلمي q1.2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid دبلوم متوسط	18	13.1	13.1	13.1
بكالوريوس	44	32.1	32.1	45.3
دبلوم عالي	45	32.8	32.8	78.1
ماجستير	20	14.6	14.6	92.7
دكتوراه	10	7.3	7.3	100.0
Total	137	100.0	100.0	

التخصص العلمي q1.3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محاسبة	91	66.4	66.4	66.4
ادارة اعمال	14	10.2	10.2	76.6
تمويل ومصارف	22	16.1	16.1	92.7
اقتصاد	10	7.3	7.3	100.0
Total	137	100.0	100.0	

عدد سنوات الخبرة q1.4 :

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من خمس سنوات	20	14.6	14.6	14.6
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	64	46.7	46.7	61.3
أكثر من 10 سنوات	53	38.7	38.7	100.0
Total	137	100.0	100.0	

نوع العمل في المؤسسة q1.5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid وظيفة ثابتة " مراجع داخلي	95	69.3	69.3	69.3
"انتداب " مراجع خارجي	42	30.7	30.7	100.0
Total	137	100.0	100.0	

مركز الوظيفي في المؤسسة q1.6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid مراجع	52	38.0	38.0	38.0
رئيس قسم	10	7.3	7.3	45.3
نائب مدير إدارة	9	6.6	6.6	51.8
مدير إدارة	8	5.8	5.8	57.7
رئيس مجلس إدارة	4	2.9	2.9	60.6
موظف	54	39.4	39.4	100.0
Total	137	100.0	100.0	

Frequency Table

هل سبق لك أن التحقت بدورات تدريبية خارجية في مجال الرقابة و المراجعة البنينة q1.7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid لا	43	31.4	31.4	31.4
نعم	94	68.6	68.6	100.0
Total	137	100.0	100.0	

هل سبق لك أن التحقت بدورات تدريبية داخلية فيم جال الرقابة و المراجعة البنينة q1.8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid لا	40	29.2	29.2	29.2
نعم	97	70.8	70.8	100.0
Total	137	100.0	100.0	

إذا كانت الإجابة بنعم فكم عدد الدورات التي انخرطت q1.9

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	18	18.6	18.6	18.6
2	35	36.1	36.1	54.6
3	32	33.0	33.0	87.6
4	12	12.4	12.4	100.0
Total	97	100.0	100.0	

هل شاركت في ورش عمل أو مؤتمرات تتعلق بالمراجعة البنينة q1.10

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid لا	24	17.5	17.5	17.5
نعم	113	82.5	82.5	100.0
Total	137	100.0	100.0	

Frequency Table

توجد تشريعات وقوانين خاصة بالبيئة يلتزم بها مراجع المؤسسة q2.1

	Valid				Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافق بشدة	
Frequency	16	17	66	38	137
Percent	11.7	12.4	48.2	27.7	100.0
Valid Percent	11.7	12.4	48.2	27.7	100.0
Cumulative Percent	11.7	24.1	72.3	100.0	

. يوجد داخل مؤسستك تعليمات ولوائح إدارية تلزم المراجعين بتقييم الأداء البيئي q2.2

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	52	70	4	8	3	137
Percent	38.0	51.1	2.9	5.8	2.2	100.0
Valid Percent	38.0	51.1	2.9	5.8	2.2	100.0
Cumulative Percent	38.0	89.1	92.0	97.8	100.0	

. وجود إلزام على الشركة للقيام بالمراجعة البيئية سواء كان بنص قانونيا وفي شكل معايير مهنية q2.3

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	37	83	5	8	4	137
Percent	27.0	60.6	3.6	5.8	2.9	100.0
Valid Percent	27.0	60.6	3.6	5.8	2.9	100.0
Cumulative Percent	27.0	87.6	91.2	97.1	100.0	

. المراجعة البيئية أداة تعمل على مدى اهتمام الإدارة لحماية البيئة q2.4

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	6	13	4	85	29	137
Percent	4.4	9.5	2.9	62.0	21.2	100.0
Valid Percent	4.4	9.5	2.9	62.0	21.2	100.0
Cumulative Percent	4.4	13.9	16.8	78.8	100.0	

ضعف التشريعات والقوانين المرتبطة بالقضايا البيئية q2.5

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	66	39	3	20	9	137
Percent	48.2	28.5	2.2	14.6	6.6	100.0
Valid Percent	48.2	28.5	2.2	14.6	6.6	100.0
Cumulative Percent	48.2	76.6	78.8	93.4	100.0	

تمت المراجعة البيئية في ضوء التشريعات والقوانين المتعلقة بحماية البيئة q2.6 .

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	9	19	3	78	28	137
Percent	6.6	13.9	2.2	56.9	20.4	100.0
Valid Percent	6.6	13.9	2.2	56.9	20.4	100.0
Cumulative Percent	6.6	20.4	22.6	79.6	100.0	

تحتزم المؤسسة القوانين والتشريعات الخاصة لحماية البيئة q2.7 .

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	58	48	3	22	6	137
Percent	42.3	35.0	2.2	16.1	4.4	100.0
Valid Percent	42.3	35.0	2.2	16.1	4.4	100.0
Cumulative Percent	42.3	77.4	79.6	95.6	100.0	

يقوم قسم المراجعة في مؤسستك بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية q2.8 .

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	29	35	4	49	20	137
Percent	21.2	25.5	2.9	35.8	14.6	100.0
Valid Percent	21.2	25.5	2.9	35.8	14.6	100.0
Cumulative Percent	21.2	46.7	49.6	85.4	100.0	

تتوفر القوانين والتشريعات البيئية اللازمة للمحافظة على البيئة q2.9

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	6	14	9	71	37	137
Percent	4.4	10.2	6.6	51.8	27.0	100.0
Valid Percent	4.4	10.2	6.6	51.8	27.0	100.0
Cumulative Percent	4.4	14.6	21.2	73.0	100.0	

القوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة مناسبة q2.10

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	7	11	97	16	6	137
Percent	5.1	8.0	70.8	11.7	4.4	100.0
Valid Percent	5.1	8.0	70.8	11.7	4.4	100.0
Cumulative Percent	5.1	13.1	83.9	95.6	100.0	

تتميز القوانين والتشريعات البيئية بالمرونة q2.11

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	63	52	4	12	6	137
Percent	46.0	38.0	2.9	8.8	4.4	100.0
Valid Percent	46.0	38.0	2.9	8.8	4.4	100.0
Cumulative Percent	46.0	83.9	86.9	95.6	100.0	

Wilcoxon Signed Ranks Test

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
توجد تشريعات وقوانين خاصة بالبيئة يلتزم بها مراجع والمؤسسة	137	3.68	1.317	1	5
يوجد داخل مؤسستك تعليمات ولوائح إدارية . تلزم المراجعين بتقييم الأداء البيئي	137	1.83	.904	1	5
وجود إلزام على الشركة للقيام بالمراجعة البيئية سواء كان بنص قانونيا وفي شكل معايير مهنية	137	1.97	.899	1	5
المراجعة البيئية أداة تعمل على مدى اهتمام الإدارة لحماية البيئة	137	3.86	1.001	1	5
ضعف التشريعات والقوانين المرتبطة بالقضايا البيئية	137	2.03	1.300	1	5
تتم المراجعة البيئية في ضوء التشريعات والقوانين المتعلقة بحماية البيئة	137	3.71	1.139	1	5
تحتزم المؤسسة القوانين والتشريعات الخاصة لحماية البيئة	137	2.05	1.221	1	5
يقوم قسم المراجعة في مؤسستك بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية	137	2.97	1.435	1	5
تتوفر القوانين والتشريعات البيئية اللازمة للمحافظة على البيئة	137	3.87	1.063	1	5
القوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة مناسبة	137	3.02	.762	1	5
. تتميز القوانين والتشريعات البيئية بالمرونة	137	1.88	1.108	1	5
Mmm	137	3.0000	.00000	3.00	3.00

Test Statistics^c

	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
توجد تشريعات وقوانين خاصة - المmm بالبيئة يلتزم بها مراجع والمؤسسة	-5.001 ^a	.000
يوجد داخل مؤسستك تعليمات - المmm ولوائح إدارية تلزم المراجعين بتقييم الأداء البيئي .	-8.887 ^b	.000
وجود إلزام على الشركة للقيام - المmm بالمراجعة البيئية سواء كان بنص قانونيا وفي شكل معايير مهنية	-8.500 ^b	.000
المراجعة البيئية أداة تعمل على - المmm . مدى اهتمام الإدارة لحماية البيئة	-7.390 ^a	.000
ضعف التشريعات والقوانين - المmm المرتبطة بالقضايا البيئية	-7.002 ^b	.000
تتم المراجعة البيئية في ضوء - المmm . التشريعات والقوانين المتعلقة بحماية البيئة	-5.960 ^a	.000
تحتزم المؤسسة القوانين - المmm . والتشريعات الخاصة لحماية البيئة	-7.170 ^b	.000
يقوم قسم المراجعة في مؤسستك - المmm بممارسة الرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية .	-.451 ^b	.652
تتوفر القوانين والتشريعات البيئية - المmm اللازمة للمحافظة على البيئة	-7.157 ^a	.000
القوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة - المmm مناسبة	-.253 ^a	.801
تتميز القوانين والتشريعات البيئية - المmm بالمرونة .	-8.050 ^b	.000

a. Based on positive ranks.

b. Based on negative ranks.

c. Wilcoxon Signed Ranks Test

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدى التزام الشركات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية	137	2.8062	.26385	.02254

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدى التزام الشركات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية	-8.595	136	.000	-.19376	-.2383	-.1492

Frequency Table

توجد معايير معتمدة للمراجعة البيئية يستند عليها مراجعو المؤسسة في أداء مهامهم q3.1

	Valid					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	18	9	3	67	40	137
Percent	13.1	6.6	2.2	48.9	29.2	100.0
Valid Percent	13.1	6.6	2.2	48.9	29.2	100.0
Cumulative Percent	13.1	19.7	21.9	70.8	100.0	

المؤسسة غير مهتمة كثيراً بالتعريف بالمعايير لأعضائها q3.2

	Valid					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	5	20	3	64	45	137
Percent	3.6	14.6	2.2	46.7	32.8	100.0
Valid Percent	3.6	14.6	2.2	46.7	32.8	100.0
Cumulative Percent	3.6	18.2	20.4	67.2	100.0	

تقوم المؤسسة باستخدام أساليب حديثة في تقييم تصرفاتها تجاه البيئة q3.3

	Valid					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	57	60	4	10	6	137
Percent	41.6	43.8	2.9	7.3	4.4	100.0
Valid Percent	41.6	43.8	2.9	7.3	4.4	100.0
Cumulative Percent	41.6	85.4	88.3	95.6	100.0	

تهتم مؤسساتكم بالمراجعة البنينة لأن أنشطتها تؤثر على البيئة المحيطة q3.4

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	8	9	9	70	41	137
Percent	5.8	6.6	6.6	51.1	29.9	100.0
Valid Percent	5.8	6.6	6.6	51.1	29.9	100.0
Cumulative Percent	5.8	12.4	19.0	70.1	100.0	

يعتبر القانون رقم (15) لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة بمثابة المعيار الذي يمكن استخدامه في الحكم على مدى التزام المؤسسة q3.5 .
بمسؤولياتها البنينة .

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	8	5	5	68	51	137
Percent	5.8	3.6	3.6	49.6	37.2	100.0
Valid Percent	5.8	3.6	3.6	49.6	37.2	100.0
Cumulative Percent	5.8	9.5	13.1	62.8	100.0	

تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بالمبادئ العامة لإرشادات المراجعة البنينة q3.6

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	17	7	8	58	47	137
Percent	12.4	5.1	5.8	42.3	34.3	100.0
Valid Percent	12.4	5.1	5.8	42.3	34.3	100.0
Cumulative Percent	12.4	17.5	23.4	65.7	100.0	

تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بإجراءات مراجعة الالتزام بالتشريعات البنينة q3.7 .

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	5	17	3	67	45	137
Percent	3.6	12.4	2.2	48.9	32.8	100.0
Valid Percent	3.6	12.4	2.2	48.9	32.8	100.0
Cumulative Percent	3.6	16.1	18.2	67.2	100.0	

. تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بإجراءات مراجعة القوائم البنينة q3.8

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	32	70	7	20	8	137
Percent	23.4	51.1	5.1	14.6	5.8	100.0
Valid Percent	23.4	51.1	5.1	14.6	5.8	100.0
Cumulative Percent	23.4	74.5	79.6	94.2	100.0	

. تتوفر لديكم معايير كفاية التأهيل العلمي والعملية للمراجع البيني q3.9

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	43	64	7	11	12	137
Percent	31.4	46.7	5.1	8.0	8.8	100.0
Valid Percent	31.4	46.7	5.1	8.0	8.8	100.0
Cumulative Percent	31.4	78.1	83.2	91.2	100.0	

. تتوفر لديكم معايير تتعلق بكيفية إدارة المخلفات الصناعية من خلال إعادة تصنيفها أو كيفية الاستفادة منها أو طرق التخلص منها q3.10

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	8	7	5	47	70	137
Percent	5.8	5.1	3.6	34.3	51.1	100.0
Valid Percent	5.8	5.1	3.6	34.3	51.1	100.0
Cumulative Percent	5.8	10.9	14.6	48.9	100.0	

Wilcoxon Signed Ranks Test

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
توجد معايير معتمدة للمراجعة البيئية يستند عليها مراجعو المؤسسة في أداء مهامهم	137	3.74	1.306	1	5
المؤسسة غير مهتمة كثيراً بالتعريف بالمعايير لأعضائها	137	3.91	1.124	1	5
تقوم المؤسسة باستخدام أساليب حديثة في تقييم تصرفاتها تجاه البيئة	137	1.89	1.062	1	5
تهتم مؤسستكم بالمراجعة البيئية لأن أنشطتها تؤثر على البيئة المحيطة	137	3.93	1.075	1	5
يعتبر القانون رقم (15) لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة بمثابة المعيار الذي يمكن استخدامه في الحكم على مدى التزام المؤسسة بمسؤولياتها البيئية	137	4.09	1.039	1	5
تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بالمبادئ العامة لإرشادات المراجعة البيئية	137	3.81	1.303	1	5
تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بإجراءات مراجعة الالتزام بالتشريعات البيئية	137	3.95	1.087	1	5
تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة بإجراءات مراجعة القوائم البيئية	137	2.28	1.150	1	5
تتوفر لديكم معايير كفاية التأهيل العلمي والعملية للمراجع البيئي	137	2.16	1.208	1	5
تتوفر لديكم معايير تتعلق بكيفية إدارة المخلفات الصناعية من خلال إعادة تصنيفها أو كيفية الاستفادة منها أو طرق التخلص منها	137	4.20	1.117	1	5
Mmm	137	3.0000	.00000	3.00	3.00

Test Statistics^c

	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
توجد معايير معتمدة للمراجعة - mmm البيئية يستند عليها مراجعو المؤسسة في أداء مهامهم.	-5.230 ^a	.000
المؤسسة غير مهتمة كثيراً - mmm بالتعريف بالمعايير لأعضائها.	-7.211 ^a	.000
تقوم المؤسسة باستخدام أساليب - mmm . حديثة في تقييم تصرفاتها تجاه البيئة	-8.091 ^b	.000
تهتم مؤسستكم بالمراجعة البيئية - mmm لأن أنشطتها تؤثر على البيئة المحيطة	-7.248 ^a	.000
يعتبر القانون رقم (15) لسنة - mmm 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة بمثابة المعيار الذي يمكن استخدامه في الحكم على مدى التزام المؤسسة بمسؤولياتها البيئية	-7.934 ^a	.000
تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة - mmm بالمبادئ العامة لإرشادات المراجعة البيئية	-5.591 ^a	.000
تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة - mmm بإجراءات مراجعة الالتزام بالتشريعات البيئية	-7.505 ^a	.000
تتوفر لديكم المعايير الدولية المتعلقة - mmm بإجراءات مراجعة القوائم البيئية	-5.998 ^b	.000
تتوفر لديكم معايير كفاية التأهيل - mmm العلمي والعملي للمراجع البيئي	-6.260 ^b	.000
تتوفر لديكم معايير تتعلق بكيفية - mmm إدارة المخلفات الصناعية من خلال إعادة تصنيفها أو كيفية الاستفادة منها أو طرق التخلص منها	-8.113 ^a	.000

a. Based on positive ranks.

b. Based on negative ranks.

c. Wilcoxon Signed Ranks Test

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدى التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية	137	3.3956	.44339	.03788

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدى التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية	10.444	136	.000	.39562	.3207	.4705

Frequency Table

q4.1 . عدم اقتناع المراجعين بأهمية المراجعة البيئية للمؤسسة من أسباب عدم قيامهم بالمراجعة البيئية

	Valid					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	23	11	1	66	36	137
Percent	16.8	8.0	.7	48.2	26.3	100.0
Valid Percent	16.8	8.0	.7	48.2	26.3	100.0
Cumulative Percent	16.8	24.8	25.5	73.7	100.0	

q4.2 . هناك إدراك من قبل المراجعين في المؤسسة لأهمية المراجعة البيئية

	Valid					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	26	56	4	30	21	137
Percent	19.0	40.9	2.9	21.9	15.3	100.0
Valid Percent	19.0	40.9	2.9	21.9	15.3	100.0
Cumulative Percent	19.0	59.9	62.8	84.7	100.0	

هناك إدراك من قبل المسنولين الماليين بأهمية المراجعة البيئية q4.3 .

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	53	65	3	12	4	137
Percent	38.7	47.4	2.2	8.8	2.9	100.0
Valid Percent	38.7	47.4	2.2	8.8	2.9	100.0
Cumulative Percent	38.7	86.1	88.3	97.1	100.0	

تمثل المراجعة البيئية واحدة من أهم الأدوات البيئية المستحدثة للحد من مشكلات التلوث q4.4 .

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	9	5	4	71	48	137
Percent	6.6	3.6	2.9	51.8	35.0	100.0
Valid Percent	6.6	3.6	2.9	51.8	35.0	100.0
Cumulative Percent	6.6	10.2	13.1	65.0	100.0	

تساعد المراجعة البيئية في التحسن المستمر للأداء البيئي q4.5 .

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	11	6	3	71	46	137
Percent	8.0	4.4	2.2	51.8	33.6	100.0
Valid Percent	8.0	4.4	2.2	51.8	33.6	100.0
Cumulative Percent	8.0	12.4	14.6	66.4	100.0	

تزود المراجعة البيئية المؤسسات بمعلومات واضحة عن نظام إدارتها البيئي q4.6 .

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	64	42	2	17	12	137
Percent	46.7	30.7	1.5	12.4	8.8	100.0
Valid Percent	46.7	30.7	1.5	12.4	8.8	100.0
Cumulative Percent	46.7	77.4	78.8	91.2	100.0	

تساعد المراجعة البيئية في تقييم المخاطر البيئية q4.7.

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	11	11	8	68	39	137
Percent	8.0	8.0	5.8	49.6	28.5	100.0
Valid Percent	8.0	8.0	5.8	49.6	28.5	100.0
Cumulative Percent	8.0	16.1	21.9	71.5	100.0	

عدم إخضاع المراجعين في المؤسسة لدورات تدريبية مستمرة لتطوير مهاراتهم المتعلقة بالرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية من أسباب عدم قيامكم بالمراجعة البيئية q4.8.

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	11	9	1	71	45	137
Percent	8.0	6.6	.7	51.8	32.8	100.0
Valid Percent	8.0	6.6	.7	51.8	32.8	100.0
Cumulative Percent	8.0	14.6	15.3	67.2	100.0	

تعد المراجعة البيئية من طرف مراجعين داخل المؤسسة q4.9.

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	68	46	2	14	7	137
Percent	49.6	33.6	1.5	10.2	5.1	100.0
Valid Percent	49.6	33.6	1.5	10.2	5.1	100.0
Cumulative Percent	49.6	83.2	84.7	94.9	100.0	

تمت المراجعة البيئية في إبداء رأي فني فيما إذا كانت نظم البيئة تعمل بطريقة سليمة q4.10.

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	15	3	2	79	38	137
Percent	10.9	2.2	1.5	57.7	27.7	100.0
Valid Percent	10.9	2.2	1.5	57.7	27.7	100.0
Cumulative Percent	10.9	13.1	14.6	72.3	100.0	

Wilcoxon Signed Ranks Test

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
عدم اقتناع المراجعين بأهمية المراجعة البيئية للمؤسسة من أسباب عدم قيامهم بالمراجعة البيئية .	137	3.59	1.396	1	5
هناك إدراك من قبل المراجعين في المؤسسة . لأهمية المراجعة البيئية	137	2.74	1.395	1	5
هناك إدراك من قبل المسؤولين الماليين بأهمية . المراجعة البيئية	137	1.90	1.009	1	5
تمثل المراجعة البيئية واحدة من أهم الأدوات . البيئية المستحدثة للحد من مشكلات التلوث	137	4.05	1.059	1	5
تساعد المراجعة البيئية في التحسن المستمر . للأداء البيئي	137	3.99	1.124	1	5
تزود المراجعة البيئية المؤسسات بمعلومات . واضحة عن نظام إدارتها البيئي	137	2.06	1.333	1	5
تساعد المراجعة البيئية في تقييم المخاطر . البيئية	137	3.82	1.169	1	5
عدم إخضاع المراجعين في المؤسسة لدورات تدريبية مستمرة لتطوير مهاراتهم المتعلقة بالرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية من أسباب عدم قيامكم بالمراجعة البيئية	137	3.95	1.152	1	5
تعد المراجعة البيئية من طرف مراجعين داخل . المؤسسة	137	1.88	1.172	1	5
تتم المراجعة البيئية في إبداء رأي فني فيما إذا . كانت نظم البيئية تعمل بطريقة سليمة	137	3.89	1.167	1	5
Mmm	137	3.0000	.00000	3.00	3.00

Test Statistics^c

	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
عدم اقتناع المراجعين بأهمية - المراجعة البيئية للمؤسسة من أسباب عدم قيامهم بالمراجعة البيئية .	-3.972 ^a	.000
هناك إدراك من قبل المراجعين في - المؤسسة لأهمية المراجعة البيئية .	-1.966 ^b	.049
هناك إدراك من قبل المسؤولين - المالىين بأهمية المراجعة البيئية .	-8.342 ^b	.000
تمثل المراجعة البيئية واحدة من أهم - الأدوات البيئية المستحدثة للحد من مشكلات التلوث.	-7.709 ^a	.000
تساعد المراجعة البيئية في التحسن - المستمر للأداء البيئي .	-7.175 ^a	.000
تزود المراجعة البيئية المؤسسات - بمعلومات واضحة عن نظام إدارتها البيئي.	-6.609 ^b	.000
تساعد المراجعة البيئية في تقييم - المخاطر البيئية.	-6.349 ^a	.000
عدم إخضاع المراجعين في - المؤسسة لدورات تدريبية مستمرة لتطوير مهاراتهم المتعلقة بالرقابة على الفعاليات والأنشطة البيئية من أسباب عدم قيامكم بالمراجعة البيئية.	-6.973 ^a	.000
تعد المراجعة البيئية من طرف - مراجعين داخل المؤسسة .	-7.894 ^b	.000
تتم المراجعة البيئية في إبداء رأي - فني فيما إذا كانت نظم البيئة تعمل بطريقة سليمة .	-6.447 ^a	.000

a. Based on positive ranks.

b. Based on negative ranks.

c. Wilcoxon Signed Ranks Test

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدى إدراك المسؤولين المالىين بالمؤسسات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية	137	3.1861	.39017	.03333

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدى إدراك المسؤولين الماليين بالمؤسسات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية	5.584	136	.000	.18613	.1202	.2521

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالمراجعة البيئية	137	3.1189	.27421	.02343

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالمراجعة البيئية	5.076	136	.000	.11891	.0726	.1652

Frequency Table

تقوم المؤسسة بمراقبة أدائها البيئي في كل مرحلة q5.1 .

	Valid					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	83	46	3	3	2	137
Percent	60.6	33.6	2.2	2.2	1.5	100.0
Valid Percent	60.6	33.6	2.2	2.2	1.5	100.0
Cumulative Percent	60.6	94.2	96.4	98.5	100.0	

تقييم المؤسسة أدائها البيئي بشكل مستمر q5.2 .

	Valid					
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
Frequency	45	77	3	7	5	137
Percent	32.8	56.2	2.2	5.1	3.6	100.0
Valid Percent	32.8	56.2	2.2	5.1	3.6	100.0
Cumulative Percent	32.8	89.1	91.2	96.4	100.0	

تمتلك المؤسسة برامج للتأكد من كفاءة وفاعلية أداؤها البيئي q5.3

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	47	65	10	11	4	137
Percent	34.3	47.4	7.3	8.0	2.9	100.0
Valid Percent	34.3	47.4	7.3	8.0	2.9	100.0
Cumulative Percent	34.3	81.8	89.1	97.1	100.0	

. تعمل المؤسسة من تقليل النفايات والتخلص منها q5.4

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	4	4	7	44	78	137
Percent	2.9	2.9	5.1	32.1	56.9	100.0
Valid Percent	2.9	2.9	5.1	32.1	56.9	100.0
Cumulative Percent	2.9	5.8	10.9	43.1	100.0	

. يساهم الأداء البيئي للمؤسسة في تحسين صورتها لدى عمالها q5.5

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	8	4	5	65	55	137
Percent	5.8	2.9	3.6	47.4	40.1	100.0
Valid Percent	5.8	2.9	3.6	47.4	40.1	100.0
Cumulative Percent	5.8	8.8	12.4	59.9	100.0	

. تهتم المؤسسة بتقييم أنشطتها تجاه البيئة من أجل التقليل من التلوث الصادر عنها q5.6

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	46	59	9	9	14	137
Percent	33.6	43.1	6.6	6.6	10.2	100.0
Valid Percent	33.6	43.1	6.6	6.6	10.2	100.0
Cumulative Percent	33.6	76.6	83.2	89.8	100.0	

يعتبر الأداء البيئي مدخل من مداخل الميزة التنافسية للمؤسسة q5.7

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	9	9	6	57	56	137
Percent	6.6	6.6	4.4	41.6	40.9	100.0
Valid Percent	6.6	6.6	4.4	41.6	40.9	100.0
Cumulative Percent	6.6	13.1	17.5	59.1	100.0	

. التكاليف البيئية تسجل في الميزانية q5.8

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	15	16	9	54	43	137
Percent	10.9	11.7	6.6	39.4	31.4	100.0
Valid Percent	10.9	11.7	6.6	39.4	31.4	100.0
Cumulative Percent	10.9	22.6	29.2	68.6	100.0	

. تقوم مؤسستك بالتخلص من النفايات بطرق آمنة q5.9

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	13	6	54	44	20	137
Percent	9.5	4.4	39.4	32.1	14.6	100.0
Valid Percent	9.5	4.4	39.4	32.1	14.6	100.0
Cumulative Percent	9.5	13.9	53.3	85.4	100.0	

. لا توجد مؤشرات لتقويم الأداء البيئي تستند عليها المؤسسة في عملها q5.10

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	14	17	42	39	25	137
Percent	10.2	12.4	30.7	28.5	18.2	100.0
Valid Percent	10.2	12.4	30.7	28.5	18.2	100.0
Cumulative Percent	10.2	22.6	53.3	81.8	100.0	

البيانات المتوفرة على الوضع البيئي غير كافية q5.11 .

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	16	7	11	64	39	137
Percent	11.7	5.1	8.0	46.7	28.5	100.0
Valid Percent	11.7	5.1	8.0	46.7	28.5	100.0
Cumulative Percent	11.7	16.8	24.8	71.5	100.0	

هل تعتقد أن قيام مؤسستك بتبني المراجعة البيئية سيؤدي الى تحسين سمعة المؤسسة q5.12 .

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	4	9	6	64	54	137
Percent	2.9	6.6	4.4	46.7	39.4	100.0
Valid Percent	2.9	6.6	4.4	46.7	39.4	100.0
Cumulative Percent	2.9	9.5	13.9	60.6	100.0	

هل تعتقد أن قيام مؤسستك بتبني المراجعة البيئية سيؤدي الى تحسين علاقة المؤسسة مع المتعاملين معها (كالمستهلكين والموردين والمقرضين q5.13 .
(والذين هم من المهتمين بالقضايا البيئية ولا يتعاملون الا مع المنتجات الصديقة للبيئة

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	11	7	4	64	51	137
Percent	8.0	5.1	2.9	46.7	37.2	100.0
Valid Percent	8.0	5.1	2.9	46.7	37.2	100.0
Cumulative Percent	8.0	13.1	16.1	62.8	100.0	

هل تعتقد أن قيام مؤسستك بالمراجعة البيئية سيؤدي الى زيادة مبيعاتها q5.14 .

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	6	10	8	71	42	137
Percent	4.4	7.3	5.8	51.8	30.7	100.0
Valid Percent	4.4	7.3	5.8	51.8	30.7	100.0
Cumulative Percent	4.4	11.7	17.5	69.3	100.0	

تقوم المؤسسة بالمراجعة البيئية بشكل طوعي q5.15 .

	Valid					Total
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
Frequency	63	57	4	5	8	137
Percent	46.0	41.6	2.9	3.6	5.8	100.0
Valid Percent	46.0	41.6	2.9	3.6	5.8	100.0
Cumulative Percent	46.0	87.6	90.5	94.2	100.0	

Wilcoxon Signed Ranks Test

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
. تقوم المؤسسة بمراقبة أدائها البيئي في كل مرحلة	137	1.50	.778	1	5
.تقييم المؤسسة أدائها البيئي بشكل مستمر	137	1.91	.938	1	5
تمتلك المؤسسة برامج للتأكد من كفاءة وفاعلية أدائها البيئي	137	1.98	1.003	1	5
. تعمل المؤسسة من تقليل النفايات والتخلص منها	137	4.37	.932	1	5
يساهم الأداء البيئي للمؤسسة في تحسين صورتها . لدى عمالها	137	4.13	1.035	1	5
تهتم المؤسسة بتقييم أنشطتها تجاه البيئة من أجل . التقليل من التلوث الصادر عنها	137	2.17	1.252	1	5
يعتبر الأداء البيئي مدخل من مداخل الميزة .التنافسية للمؤسسة	137	4.04	1.147	1	5
. التكاليف البيئية تسجل في الميزانية	137	3.69	1.321	1	5
. تقوم مؤسستك بالتخلص من النفايات بطرق آمنة	137	3.38	1.092	1	5
لا توجد مؤشرات لتقويم الأداء البيئي تستند عليها . المؤسسة في عملها	137	3.32	1.206	1	5
. البيانات المتوفرة على الوضع البيئي غير كافية	137	3.75	1.253	1	5
هل تعتقد أن قيام مؤسستك بتبني المراجعة البيئية . سيؤدي الى تحسين سمعة المؤسسة	137	4.13	.976	1	5
هل تعتقد أن قيام مؤسستك بتبني المراجعة البيئية سيؤدي الى تحسين علاقة المؤسسة مع المتعاملين معها (كالمستهلكين والموردين والمقرضين والذين هم من المهتمين بالقضايا البيئية ولا يتعاملون الا . (مع المنتجات الصديقة للبيئة	137	4.00	1.157	1	5
هل تعتقد أن قيام مؤسستك بالمراجعة البيئية .سيؤدي الى زيادة مبيعاتها	137	3.97	1.029	1	5
. تقوم المؤسسة بالمراجعة البيئية بشكل طوعي	137	1.82	1.066	1	5
mmm	137	3.0000	.00000	3.00	3.00

Test Statistics^c

	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
تقوم المؤسسة بمراقبة أدائها البيئي في - mmm . كل مرحلة	-9.846 ^a	.000
تقييم المؤسسة أدائها البيئي بشكل - mmm . مستمر	-8.486 ^a	.000
تمتلك المؤسسة برامج للتأكد من كفاءة - mmm وفاعلية أدائها البيئي	-8.061 ^a	.000
تعمل المؤسسة من تقليل النفايات - mmm . والتخلص منها	-9.182 ^b	.000
يساهم الأداء البيئي للمؤسسة في تحسين - mmm . صورتها لدى عمالها	-8.070 ^b	.000
تهتم المؤسسة بتقييم أنشطتها تجاه البيئة - mmm . من أجل التقليل من التلوث الصادر عنها	-5.989 ^a	.000
يعتبر الأداء البيئي مدخل من مداخل - mmm . الميزة التنافسية للمؤسسة	-7.425 ^b	.000
. التكاليف البيئية تسجل في الميزانية - mmm	-5.080 ^b	.000
تقوم مؤسستك بالتخلص من النفايات - mmm . بطرق آمنة	-3.383 ^b	.001
لا توجد مؤشرات لتقويم الأداء البيئي - mmm . تستند عليها المؤسسة في عملها	-2.812 ^b	.005
البيانات المتوفرة على الوضع البيئي - mmm . غير كافية	-5.449 ^b	.000
هل تعتقد أن قيام مؤسستك بتبني - mmm المراجعة البيئية سيؤدي الى تحسين سمعة المؤسسة .	-8.502 ^b	.000
هل تعتقد أن قيام مؤسستك بتبني - mmm المراجعة البيئية سيؤدي الى تحسين علاقة المؤسسة مع المتعاملين معها (كالمستهلكين والموردين والمقرضين والذين هم من المهتمين بالقضايا البيئية ولا يتعاملون الا مع المنتجات الصديقة للبيئة) .	-7.135 ^b	.000
هل تعتقد أن قيام مؤسستك بالمراجعة - mmm . البيئية سيؤدي الى زيادة مبيعاتها	-7.693 ^b	.000
تقوم المؤسسة بالمراجعة البيئية بشكل - mmm . طوعي	-8.151 ^a	.000

a. Based on negative ranks.

b. Based on positive ranks.

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
. تقوم المؤسسة بمراقبة أداؤها البيئي في كل مرحلة	137	1.50	.778	1	5
.تقييم المؤسسة أداؤها البيئي بشكل مستمر	137	1.91	.938	1	5
تمتلك المؤسسة برامج للتأكد من كفاءة وفاعلية أداؤها البيئي	137	1.98	1.003	1	5
. تعمل المؤسسة من تقليل النفايات والتخلص منها	137	4.37	.932	1	5
يساهم الأداء البيئي للمؤسسة في تحسين صورتها . لدى عملها	137	4.13	1.035	1	5
تهتم المؤسسة بتقييم أنشطتها تجاه البيئة من أجل . التقليل من التلوث الصادر عنها	137	2.17	1.252	1	5
يعتبر الأداء البيئي مدخل من مداخل الميزة .التنافسية للمؤسسة	137	4.04	1.147	1	5
. التكاليف البيئية تسجل في الميزانية	137	3.69	1.321	1	5
. تقوم مؤسستك بالتخلص من النفايات بطرق آمنة	137	3.38	1.092	1	5
لا توجد مؤشرات لتقويم الأداء البيئي تستند عليها . المؤسسة في عملها	137	3.32	1.206	1	5
. البيانات المتوفرة على الوضع البيئي غير كافية	137	3.75	1.253	1	5
هل تعتقد أن قيام مؤسستك بتبني المراجعة البيئية . سيؤدي الى تحسين سمعة المؤسسة	137	4.13	.976	1	5
هل تعتقد أن قيام مؤسستك بتبني المراجعة البيئية سيؤدي الى تحسين علاقة المؤسسة مع المتعاملين معها (كالمستهلكين والموردين والمقرضين والذين هم من المهتمين بالقضايا البيئية ولا يتعاملون الا . مع المنتجات الصديقة للبيئة	137	4.00	1.157	1	5
هل تعتقد أن قيام مؤسستك بالمراجعة البيئية .سيؤدي الى زيادة مبيعاتها	137	3.97	1.029	1	5
. تقوم المؤسسة بالمراجعة البيئية بشكل طوعي	137	1.82	1.066	1	5

c. Wilcoxon Signed Ranks Test

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي	137	3.2102	.30053	.02568

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي	8.187	136	.000	.21022	.1594	.2610

Correlations

Correlations

		مدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي	مدى التزام الشركات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية
مدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي	Pearson Correlation	1	.300
	Sig. (2-tailed)		.005
	N	137	137
مدى التزام الشركات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية	Pearson Correlation	.300	1
	Sig. (2-tailed)	.005	
	N	137	137

Correlations

		مدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي	مدى التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية
مدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي	Pearson Correlation	1	.560**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	137	137
مدى التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية	Pearson Correlation	.560**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	137	137

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		مدى إدراك المسؤولين الماليين بالمؤسسات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية	مدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي
مدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	1 .466** 137	.466** .000 137
مدى إدراك المسؤولين الماليين بالمؤسسات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.466** .000 137	1 137

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		مدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي	مدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالمراجعة البيئية
مدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	1 137	.540** .000 137
مدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالمراجعة البيئية	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	.540** .000 137	1 137

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Regression

Model Summary^{c,d}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.996 ^a	.993	.992	.27986	2.166

a. Predictors: مدى إدراك المسؤولين الماليين بالمؤسسات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية ، مدى التزام الشركات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Dependent Variable: مدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي

d. Linear Regression through the Origin

ANOVA^{c,d}

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1413.643	3	471.214	6016.354	.000 ^a
Residual	10.495	134	.078		
Total	1424.138 ^b	137			

a. Predictors: مدى إدراك المسؤولين الماليين بالمؤسسات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية ، مدى التزام الشركات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية

b. This total sum of squares is not corrected for the constant because the constant is zero for regression through the origin.

c. Dependent Variable: مدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي

d. Linear Regression through the Origin

Coefficients^{a,b}

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
	1						
مدى التزام الشركات النفطية بالتشريعات واللوائح والقوانين البيئية	.412	.061	.360	6.706	.000	.019	52.450
مدى التزام المؤسسات النفطية بالإرشادات والمعايير البيئية	.398	.072	.423	5.493	.000	.009	107.723
مدى إدراك المسؤولين الماليين بالمؤسسات النفطية في ليبيا بأهمية المراجعة البيئية	.217	.083	.216	2.624	.010	.008	123.539

a. Dependent Variable: مدى قيام المؤسسات النفطية في ليبيا بالأداء البيئي

b. Linear Regression through the Origin